المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الرابعة	4	الإثنين 23 أكتوبر 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 274

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 274

3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة..... 274

4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 280

5- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 304

6- رفع الجلسة..... 309

II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 309

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين 23 أكتوبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون أنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

إجراءات سير الجلسة العامة ليوم الاثنين 23 أكتوبر 2023،

السيدات والسادة النواب الزملاء المحترمون،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحب بالسيدة سهام البوغديري حرم نمصيّة وزيرة المالية والوفد المرافق لها مرة أخرى في رحاب مجلس نواب الشعب،

وقبل أن ننطلق في أشغالنا، نتأكّد من توفر النصاب وأطلب منكم التفضل بتسجيل الحضور،

تم تسجيل الحضور.

عدد الحضور 125.

إذن النصاب متوفّر، قبل بداية الجلسة أطلب من الحضور الوقوف دقيقة صمت ترحّما على شهدائنا في أرض فلسطين.

(تمت تلاوة الفاتحة ترحما على شهداء فلسطين).

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

أجدّد لكم التحيّة،

عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أعلمكم أنّ جدول أعمال هذه الجلسة العامة يتضمّن نقطة وحيدة تمّ إقرارها في اجتماع مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 20 أكتوبر 2023، وتتعلّق بالنظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2023/32) الذي طلب فيه استعجال النظر عملا بأحكام الفصل 73 من النظام الداخلي.

هذا وسيتمّ النظر في مشروع هذا القانون وفقا لمقتضيات النظام الداخلي، وذلك على النحو التالي:

1) تلاوة تقرير اللجنة،
2) النقاش العام،
3) ردود السيدة وزيرة المالية،
4) التصويت بأغلبيّة الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول، وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي.
5) المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة الى القوانين العادية أي أغلبيّة الأعضاء الحاضرين على ألاّ تقلّ هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس (54 عضوا).

هذا، وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإنّ الكلمة تُعطى إلى ممثّل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنيّة وكلّما طلبوها.

وفيما يتعلّق بالاتفاقيات المتعلّقة بالتعهدات المالية للدولة، تجدر الإشارة إلى أنّ تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليها وفقا لما نصّت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي، حيث لا يُمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور ولا يُمكن قبول التعديلات بشأنها، وفقا لما نصّت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

أما بخصوص توزيع التوقيت خلال النقاش العام حول مشروع هذا القانون، فهو يخضع لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي،

وعليه يتمّ طلب التدخل عملا بمقتضيات الفصل 2 من النظام الداخلي مثلما جرى العمل به في جلساتنا العامة التشريعية السابقة.

عرض ومناقشة

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

ننتقل إلى النقطة الوحيدة في جدول أعمالنا لهذه الجلسة العامة النظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة عدد 2023/32.

أجدّد الترحيب بالسيدة سهام البوغديري حرم نمصيّة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

علما أننا سنرى السيدة الوزيرة العديد من المرات خلال هذين الشهرين حيث ستأتي إلى مجلسنا ومرحبا بها.

كما أتوّجه إلى أعضاء لجنة المالية والميزانية وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول خاصة خلال هذه المرحلة التي ينشغل بها المجلس بالنظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 ومشروع قانون المالية لسنة 2024، وهي فترة هامة لتعميق النظر صلب اللجان القارة في مرحلة أولى وفي الجلسات العامة التي ستعرض في مستهلها الحكومة بيانها وبرنامجها، ثم يتمّ الانتقال إلى مناقشة المهمات وعرض تقارير مختلف اللجان بحضور أعضاء الحكومة المعنيين، ليتمّ فيما بعد الانتقال إلى مناقشة فصول مشروع قانون المالية ومختلف الإجراءات التي يتضمنها للتوصّل إلى المصادقة عليه برمته في الآجال القانونية.

نشرع الآن في التداول حول مشروع القانون عدد 2023/32 ونحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حوله، ونشكرها على ذلك إذن تفضلوا الكلمة للسيد رئيس اللجنة وبقية أعضائها.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير زملائي الأفاضل،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هناك من يطلب نقطة نظام تفضل.

السيدة هالة جاب الله

صباح الخير زملائي الكرام،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

سيدي الرئيس، نظرا إلى تزامن انعقاد جلسة عمل لجنة الحقوق والحريات مع الجلسة العامة نطلب منكم إمهالنا خمس دقائق للالتحاق بالقاعة قبل القيام بعملية التصويت وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلوا يمكن أن تلتحقوا، وهل سنرفع الجلسة ريثما يتم ذلك؟ تفضلوا يمكنكم أن تغادروا القاعة للمشاركة في أعمال اللجنة ومرحبا بكم ريثما تنهون أعمالكم في اللجنة.

تفضل الكلمة للسيد رئيس لجنة المالية.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

ورد علينا مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.

سيدي الرئيس، في الحقيقة وردت علينا العديد من التساؤلات سواء داخل المجلس أو خارجه وكررت العديد من المرات أنا لست مدافعا على وزارة المالية ولا على القرض بعينه ولكن يجب أن نتحمل جميعا مسؤولياتنا وأريد أن أضع هذا القرض في إطاره العام.

بالنسبة الى هذا القرض حيث بنيت فرضيات 2023 على قروض خارجية وداخلية ولا أريد أن أقول فشلنا في التفاوض مع صندوق النقد الدولي في تمويل ميزانية الدولة لكن لم نتوصل إلى حد هذه الساعة لدعم ميزانية الدولة من صندوق النقد الدولي فما هو الحل الذي بقي لنا؟ الحل الباقي هو تمويلنا الداخلي.

لن أتدخل كثيرا في حيثيات القرض هل فيه شروط تفاضلية أم لا؟ لأن جميع الاخوة يمكنهم الاطلاع عليه ويمكن للسيدة الوزيرة أن تفسر لنا حيثيات القرض لكن يندرج هذا القرض في دعم ميزانية 2023 وهو مبرمج في ميزانية 2023 وليس قرضا جديدا ونحن في لجنة المالية مهما كان القرض نستمع للسيدة الوزيرة حيث تقدم لنا التفسيرات والتبريرات المتعلقة بهذا القرض، وأقول دائما للإخوة الزملاء أن المجال والنقاش مفتوح صلب لجنة المالية ومن لديه أفكارا وآراء يتفضل فباب اللجنة مفتوح لنستمع إلى كافة زملائنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد المقرر تفضل.

شكرا سيدي الرئيس.

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2023/25)

التقديم:

قصد تعبئة الموارد الضرورية لتمويل ميزانية الدولة المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2023 وبالنظر لمحدودية مبلغ القرض المجمّع بالعملة الذي تمت تعبئته بتاريخ 16 ماي 2023 وباعتبار عدم إمكانية تعبئة الموارد الخارجية المبرمجة مع الممولين التقليديين الخارجيين الذين يشترطون إبرام تونس اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي والذي تبين مع تقدّم المفاوضات أن الشروط التي قدمها الصندوق يمكن أن تؤدي إلى تداعيات سلبية على السلم الاجتماعي، قامت وزارة المالية بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بإبرام اتفاقية تمويل مع مجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي مائتان وثلاثة عشر (213) مليون أورو وثلاثة عشر (13) مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن تعبئة هذا التمويل تندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، مما يمكن من:

- المساهمة في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها للخارج،
- التخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحا في السيولة.

الشروط المالية:

مدة التمويل	الأورو		الدولار	
	نسبة فائدة متغيرة	نسبة فائدة ثابتة	نسبة فائدة متغيرة	نسبة فائدة ثابتة
1 سنة	أوريبور 6 أشهر + 0.40 %	4.45 %	ليبور 6 أشهر + 0.2 %	5.85 %
2 سنتان	أوريبور 6 أشهر + 0.75 %		ليبور 6 أشهر + 0.50 %	
3 سنوات	أوريبور 6 أشهر + 1.00%	4.50 %	ليبور 6 أشهر + 0.75 %	5.80 %
التسديد دفعة واحدة عند نهاية مدة التمويل				

يخضع هذا التمويل للشروط المالية التالية حسب اختيار البنك:

وتعتبر هذه الشروط مقبولة خاصة في ظل محدودية فرص التمويل المعروضة حاليا على الدولة التونسية وذلك باعتبار عدم تمكن تونس من:

- تعبئة التمويلات التقليدية المشروطة بإبرام برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي،
- إصدار قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية باعتبار تراجع ترقيمها السيادي وبالتالي ارتفاع كلفة الإصدار بهذه الأسواق.

ويلخص هذا الجدول مساهمة كل بنك في هذا التمويل: (المبلغ بالمليون)

	البنوك	أورو				دولار		المجموع	
		%4.45	أوربيور 6 أشهر+			% 5.85	ليبور 6 أشهر + 0.2 %	أورو	دولار أمريكي
			%0.4	%0.75	%1				
1	بنك BH		30					30	–
2	بنك الامان		30					30	–
3	التجاري بنك		30					30	–
4	بنك تونس العربي الدولي		25					25	–
5	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة		5	15				20	–
6	الشركة التونسية للبنك		15				5	15	5
7	البنك التونسي	15						15	–
8	البنك العربي لتونس		10					10	–
9	مصرف الزيتونة			10				10	–
10	البنك الوطني الفلاحي		10					10	–
11	مصرف شمال افريقيا الدولي				5			5	–
12	بنك البركة تونس		5					5	–
13	البنك التونسي الليبي		4					4	–
14	بنك الوفاق الدولي	1				3		1	3
15	بنك تونس العالمي						3	–	3
16	المؤسسة العربية المصرفية تونس		2					2	–
17	البنك التونسي الكويتي						2	–	2
18	بنك تونس والامارات			1				1	–
	المجموع	16	166	26	5	3	10		
	المجموع العام	213				13		213	13

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 19 أكتوبر 2023 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ومذكرة حول القرض بالعُملة ونص اتفاقية التمويل.

وفي بداية الجلسة، أكّد أعضاء اللجنة على ضرورة هذا القرض لتعبة موارد مالية لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2023 وهي المرة الثانية التي يتم فيها اللجوء إلى التمويل الداخلي نتيجة عدم التمكن من تعبئة موارد اقتراض خارجي بسبب اشتراط الممولين التقليديين الخارجيين إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

ودار نقاش حول أهمية توفير التمويلات بالعملة الصعبة ودورها في تحقيق استقرار احتياطي العملة ومزيد تخفيف الضغط على السوق المالية الداخلية بالدينار.

كما أكّدوا على ضرورة أن تضطلع البنوك المحلية بدورها في تمويل ميزانية الدولة إلى جانب تمويل الاقتصاد في هذا الظرف الدقيق للمحافظة على السيادة الوطنية وتكريس سياسة التعويل على الذات، وأوصى أعضاء اللجنة بضرورة أن يتم التخفيض في نسب الفائدة الموظفة من طرف البنوك المحلية.

قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة بإجماع الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أشكر اللجنة على عملها القيم وعلى احترامها للآجال فعلا الشكر الخاص للجنة على جدية عملها واحترامها للآجال والآن ننتقل إلى النقاش العام.

إذن نبدأ بالسادة والسيدات الزملاء المحترمين أولا السيد هشام حسني غير منتمي وله خمس دقائق المقعد 216.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

للأسف مرة أخرى نناقش قرضا يعني لم يختلف مجلسنا هذا على بقية المجالس في المصادقة على القروض بينما مازلنا في انتظار مشاريع الاستثمار ولم ترد علينا الى الآن القوانين التي تشجع على الاستثمار ونحصل على هذا القرض بالعملة الصعبة والسبب واضح ونعرف ما ورد في قانون المالية التعديلي أنه مازالت نسبة كبيرة من القروض الخارجية التي لم تسدّد بعد وبقي شهران نوفمبر وديسمبر لذلك ربما التجأنا إلى الاقتراض الداخلي بالعملة الصعبة، وأريد أن أعلمكم أيضا السادة زملائي أن الاقتراض من البنوك سيمس من "portefeuille" لديها القروض المسندة مما سيؤثر سلبا على القروض الاستثمارية.

اليوم إلى متى سنبقى "شاشية هذا على رأس هذا"؟ نحصل على قرض لنسدد به قرضا سواء كان داخلي أو خارجي لماذا لم نجد حلولا للآن؟

أنا فرح جدا السيدة الوزيرة أنك كلفت بالاقتصاد والتخطيط وكان من المفروض ودوما أنادي أن وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط يجب أن تكون قطبا واحدا مع بعضها حتى تتيسّر العملية.

اليوم يجب أن نستغل أن هناك قانون مالية سنناقشه ولم أر فيه كثيرا من التشجيع على الاستثمار لذلك طلبت منك في الخارج أن أزورك لأن هناك العديد من المشاريع يجب أن تتقدم، واليوم يجب أن نفكّ القيود على الأموال والتحويلات المودعة وأعطيك مثالا زار ليبي تونس للشراء وأمضى أسبوعا في البحث عن ترخيص الديوانة والبنك ويجب أن يودعها أيضا في حسابه الخاص حتى يتم تحويلها لهذه الشركة، بينما نفس العميل والزبون ذهب إلى نفس الشركة في مصر سوّى وضعيته في غضون نصف يوم ذهب للصراف وأودع الأموال وتم تحويلها وتجده يتساءل كيف تريد مني أن أتعامل مع تونس؟

لا يمكننا جلب أموال من العملة الصعبة في ظل هذه القيود الموجودة ولا يمكن أن نشجع على التعامل والاستثمار.

ويوجد مال كثير لتونسيين في الخارج لكنهم خائفون من هذه التعقيدات الإدارية لجلبها وهذا فيه خنق قانون تبييض الأموال والإرهاب لقد انتهى الإرهاب وهناك طرق أخرى لمراقبتها لماذا أقطع يد السارق قبل أن يسرق يعني أنّني أشدّد في الإجراءات فنخنق البلاد ونحن مخنوقون مسبقا ونزيد الاختناق من خلال الإجراءات والتعقيدات فبقيت الأموال في الخارج ونحن بصدد الاقتراض سواء كان من خلال الالتجاء لصندوق النهب الدولي او القروض الداخلية بينما الإمكانيات متاحة لدينا.

السيدة الوزيرة، يجب علينا اليوم أن نفكر حقيقة في الاستثمار الذي يدر الأموال اليوم حين نتحدث نريد التحدث عن السياحة والسياحة الاستشفائية هل يوجد لدينا مستشفى خاص في تونس؟ كلا ليس لدينا ولا واحدة، لم ننشئ بعد، وحين ننشئ مستشفى خاصا دعوا المستثمرين ينشؤون مستشفى خاص وسيأتي الجميع واليوم هذا الباب مغلق وأبناؤنا يذهبون للدراسة في أوكرانيا ونصدر العملة الصعبة وحين يعودون يتمّ قبولهم بينما حين يأتي من يقول أريد إنشاء كلية طب خاصة في تونس أو كلية هندسة أو الصيدلة يتم الرفض بيد أن هذا من شأنه أن يحافظ على أموالنا فلا تودع في الخارج أولا وثانيا يمكن إنشاؤها للأجانب والأفارقة يأتون إلى هنا وسنكون نحن من يجلب العملة الصعبة عوضا عن إيداعها في الخارج.

كذلك حتى في الداخل هنا إذ يجب مراجعة الجباية ونتحدث عن العدالة الجبائية ويمكن أن نتحدث في ذلك من خلال مناقشة قانون المالية فإن هناك جباية كثيرة لا يتم التصريح بها ولا نطبق العدالة الجبائية الصحيحة وقد أثقلنا كاهل المواطن البسيط كالموظف والعامل بينما لدى ميسوري الحال الكثير مما يمكن أن يدعم ميزانية الدولة دون المساس به ولا بالأجراء.

السيدة الوزيرة، بكل تحفظ ليس لدينا خيار إلا أن نصادق على هذا الآن لأننا نعرف الأزمة التي تمر بها البلاد لكن نضع بدائل أخرى عوض الاقتراض الداخلي والخارجي حتى نشجع الاستثمار وقد أعرب السيد الرئيس عن التعويل الذات فليكن ذلك إذ لم نر التعويل على الذات إلى حد الآن أعرضوا علينا قانون الاستثمار حتى نناقشه ومجلة الصرف وافتحوا " Start-uppeur" للعمل فهذه أموال ستودع من الخارج.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق المقعد 134.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في البداية أريد أن أؤكّد على أن الاقتراض وأظن أن في جلسات سابقة قلنا بأن تكرار المصادقة على القروض مهما كانت داخلية أو خارجية هو بمثابة الهروب إلى الإمام بالأزمة وقد قلنا بأن هذه القروض إن لم تكن واضحة في ظاهرها لا نعرف كيف سيكون محتواها وهذا القرض وإن كان من بنوك محلية وعادة نجد بنوكا خارجية أرحم من البنوك المحلية فتغيب عنه التفاصيل يعني أننا لا نعرف كيف سيصرف هذا القرض وما هي التفاصيل الداخلية له؟

إذن يخيّم الغموض على مصداقية هذا القرض ونحن نعرف أن البلاد تعيش أزمة ومضطرون للمصادقة عليه لكن قلنا في عديد المرات بأنه يجب مصارحة الشعب، فقد أكد سيادة رئيس الجمهورية على التعويل على الذات فصارحوا الشعب وقولوا له تحمل أنت المسؤولية لمدة معينة ثم ستفرج ولا نترك نواب الشعب يمضون على القرض تلو القرض ولا يعرف مآل ذلك.

سيدتي الوزيرة، هذا القرض إن لم يخصص منه جزء لحماية المؤسسات التربوية ومحيطها فستكون كارثة على التربية، وقد قام سيادة الرئيس بإنجاز كبير وهو إحداث المجلس الأعلى للتربية إيمانا منه بقيمة التربية والآن نجد تلاميذ محرومين من حضور الدروس بسبب المنحرفين الذين يهددون سلامتهم.

وقد تمّ طعن تلميذ داخل ساحة المدرسة الإعدادية ابن أبي ضياف بسكين يوم الجمعة في منطقة سيدي حسين وهو الآن في المستشفى وفي نفس الوقت يدخل منحرف ساحة معهد سيدي حسين ويتجوّل بسكين وبآلة حادة وجاب المعهد يمينا ويسارا ووجدت سيارة بداخلها آلات حادة أمام المعهد.

كما تم البارحة إضرام النار في المدرسة الابتدائية بيرين أين نحن ذاهبون؟ إذن الركيزة الأساسية والمصعد الاجتماعي يضرب يعني يتم ضرب التربية في الوقت الذي تؤكد فيه رئاسة الجمهورية على أهمية التربية، فكيف ستبني جيلا وهو يحرم من التحصيل العلمي والدخول إلى مقاعد الدراسة ويدرس في راحة نفسية؟ ويعيش التلميذ الآن خوفا ونحن لا نريد أن نكون في مثل هذه المواقع. نحن لا يمكن أن نترك تونس وهذه بلادنا ونحن ملحها ولا يجب أن نستغني عن المدرسة العمومية فهي الأصل فالذي يريد أن يدفعنا للمدارس الخاصة نقول له هذا لا يمكن أن يحدث مادام هناك جيل يدافع عن المدرسة العمومية ولا يسمح لأحد ببيع البلاد.

فلــو هجّرونا كما هجّرونــا ولو قتّلونــا كما قتّلونــا

لعدنا غزاة إلى هذا الوطن

وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية ولها ثلاث دقائق المقعد عدد 44.

السيدة بسمة الهمامي

صباح الخير جميعا،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

بعد الاطلاع على تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بين الدولة التونسية ومجموع من البنوك المحلية إذا ما نظرنا سيدتي إلى الشروط المالية المملات من قبل البنوك وحيث أن الدولة التونسية مجبرة على قبول شروطهم لظروف داخلية كلنا نعلمها كما أننا لا يمكن أن نتجاهل الظروف الخارجية التي تملي بسياساتها وبقراراتها نتاج الحروب المعادية للإنسانية التي تفتعلها الدول الكبرى بقوة أباطرة رأس المال وبنوكها.

كل هذه الظروف سيدتي هي ظروف مستفزة لنا كنواب شعب، نحمل صوت الناس الرافض لكل هاته السياسات التي أثقلت كاهله من الجباية إلى غيرها، مستفزة لنا كنواب شعب مكلفون بقوة قانون دستور 25 جويلية 2022 بالوظيفة التشريعية على أنه علينا إعادة الاعتبار للبنك المركزي.

سيدتي، نحن كنواب شعب ننتظر من الحكومة أن تكون حكومة منتجة تنتج من موارد وثروات دولتها ثرواتها الطبيعية والبشرية، أن تكون على نفس قدر التعويل على الذات في السياسات العامة للدولة التونسية.

نحن لا تعوزنا الموارد ولا تعوزنا الإرادة فقط تعوزنا الجرأة، الجرأة سيدتي والمزيد من الجرأة والعمل، نعم ستتعافى تونس وسنكون سباقين كدولة تونسية أمام كل أمم العالم أننا دولة قادرة على رسم سياساتها وعلى فرض سياداتها وأنها ستتعافى حقيقة إذا كما يقول التونسي "دُرنا في حالنا" لا نرغب في الاقتراض ولا نريد السياسات المملات من البنوك الكبرى، نريد سياسات تونسية بأيادي تونسية وعقول تونسية وبموارد تونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق المقعد عدد 64.

السيد حسام محجوب

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية وبالوفد المرافق لها،

يعرض علينا للمرة الثانية خلال هذه السنة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة بالعملة الصعبة، وهذا تفاديا للشروط التي يفرضها الممولون التقليديون التي لها تداعيات سلبية على السلم الاجتماعي وذلك في إطار تجذير مفهوم السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني.

نتساءل هنا هل الاقتراض الداخلي هو الحل الأمثل لتمويل ميزانية الدولة؟ طبعا الإجابة ستكون لا، نظرا لما سينجر عنه من انعكاسات سلبية على المؤسسات والأفراد لاسيّما عندما تستهدف التمويلات نفقات الاستهلاك للدولة هذا ما يحيلنا إلى الضرورة الحتمية لتنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي حتى لا يبقى متضاربا مع دستور 25 جويلية وذلك بتغيير مبدأ عدم التخصيص لإلزام الدولة استخدام القروض أو القرض المباشر من البنك المركزي لأغراض إنتاجية فما هي الحلول البديلة لتمويل الميزانية؟

أولا، تأمين إنتاج الفسفاط ونقله للموانئ مما يوفر للدولة مبلغا إضافيا يقدر بحوالي ألف مليار سنويا.

ثانيا، تشجيع وتحفيز المواطن التونسي بالخارج لفتح حساب بنكي بالعملة الصعبة مع إعفائهم من الأداء على الثروة.

ثالثا، التخفيض في الأداء على أرباح المؤسسات المصادرة.

رابعا، عفو جبائي تام على الأموال المتداولة بالعملة الصعبة في السوق الموازية.

وجب عليّ أن أذكركم السيدة وزيرة المالية أن اهتزاز ثقة المستثمرين ناتج عن عدة اسباب ولعل أهمها عدم وجود استقرار مالي ونقدي ويجب أن تكون أولوياتكم اليوم مع البنك المركزي هي تحقيق الاستقرار المالي والنقدي حتى تحقق بلادنا النمو الاقتصادي الذي يرتكز أساسا على دعم الاستثمار وتنشيط الاستهلاك ودفع التصدير.

وفي الختام أجدّد تذكيري لكم وللحكومة أننا في مجلس نواب الشعب في مرحلة انتظار مشاريع قوانين تحقّق النمو الاقتصادي وتغير من الحياة اليومية للمواطن نحو الأفضل وهكذا نتفادى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب غير منتمي.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا، بهذه المناسبة أريد أن أرحّب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق.

كذلك أترحم على شهداء غزة وأعلن استغرابي من الدول العربية والإسلامية على موقفها الصامت وأستغرب أكثر فأكثر على منظمات حقوق الانسان التي غابت اليوم تماما وهنا أتوجه بالشكر وجزيل الشكر إلى سيادة رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد على مواقفه التي أثلجت صدور التونسيين كما أثلجت صدر كل مسلم في ربوع الأرض.

لن أتحدث اليوم عن القروض ولن أقول في كل مرة تأتوننا بقرض وهذه تعتبر في الحقيقة مجانبة للواقع، نعرف اليوم أن البلاد تمر بأزمات لكن في الحقيقة ما أستغربه قليلا هو أن البنوك الوطنية الداخلية في وقت ما عملت وسيطا بين البنك المركزي والمواطنين بقانون وقع استغلاله استغلالا فاحشا باستثراء هذه البنوك وتعجيز المستثمرين واستغلالهم استغلالا لا إنسانيا.

وحين أرى اليوم أن هناك قانونا يسمح للبنوك بالاقتراض من البنك المركزي ولا يسمح للدولة التونسية التي هي مسؤولة وهي أنشأت البنك المركزي ثم نأخذ هذه القروض من الدولة ونحن نعرف أن البلاد تمر بأزمة خانقة اليوم تضع البنوك شروطا ونسبا معينة وندائي اليوم من هذا المجلس أنه يجب أن يراجع هؤلاء الناس أنفسها ويعرفون أن هذه الأموال هي أموال التونسيين قبل كل شيء.

ثانيا أظن اليوم ان الجميع تأكد بعد شروط "FMI" المجحفة وحرب غزة أن الرئيس قيس سعيد كان على حقّ حين رفض هذه الشروط واليوم أصبح لدينا يقين أنهم بنوك ناهبة للشعوب وهي تساهم بصفة كبيرة في عدم استقرار الشعوب وكما ترى اليوم مثلما ترى استغنينا عن "FMI"وعلى هذه القروض وعن الذين يريدون البيع والشراء في الشعب التونسي ويشككون في قدراته وفي رئاسة الجمهورية.

أعتقد أننا اليوم اتخذنا شوطا كبيرا في استخلاص ديوننا ولم نحصل على قروض لكن اليوم السيدة الوزيرة أظن أن قرار السيد الرئيس بأن وضع في شخصك وأضاف لك وزارة التخطيط دليل على كفاءتك وليس رمي ورود وأعرف التحديات التي قمت بها والصعوبات التي مرت بها تونس لكن في الحقيقة يجب إدماج وزارة التخطيط في وزارة المالية كما تعرفين لا يمكن اليوم أن نحدث وزارة التخطيط تخطط في واد ووزارة المالية تنفذ يجب ان تعمل جميع الوزارات اليوم مع بعضها البعض وحين نخطط ونبرمج وننفذ يصب الجميع في واد وحيد وهي وزارة المالية.

لا أعرف لماذا وصلنا لليوم 3 مليون طن من الفسفاط في حين أننا نقدر اليوم لنصل إلى 7 و8 مليون طن من الفسفاط لقد حان الوقت اليوم لدى الشعب التونسي ثقة في المؤسستين الامنية والعسكرية ولكن أتحدث عن المؤسسة العسكرية إذ يجب أن يقع تدخل ويجب أن يكون الفسفاط تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني ونحن اليوم في حاجة كبيرة.

أيضا السيدة الوزيرة يجب مراجعة بعض القوانين لتشجيع المستثمرين ويجب تسهيل الاستثمار ففي دول أخرى يستقطب المستثمرين من خلال اعداد الوثائق خلال نصف يوم لبعث شركة ويقدمون جميع الضمانات والتسهيلات لماذا؟ اليوم كما ترى لم تعد لدينا حلول إلا أن نستغل ثرواتنا خاصة ثرواتنا الطبيعية والأدمغة التونسية وتشجيع الشباب على الاستثمار.

وقد تكلمت في وقت سابق على القانون الذي تم التنصيص عليه وهو أنّ الانسان لا يمكن ان يتنقل بأكثر من 3 آلاف دينارا في الطريق في حين لم نراجع للآن قانون الشيكات واليوم الناس لا يمكنهم التنقل بأموالها في الطريق، السيدة الوزيرة، وأقل ما يمكن فعله إن لم نتراجع عن هذا القانون استثناء الفلاحين فهم يتنقلون للسوق لبيع الأبقار واللحوم لا يمكنهم العودة بأموالهم حيث يمكن سلبهم من طرف أناس مترصدين لهم.

لذلك اليوم لم يعد هناك أموال كثيرة في البلاد فحين نسن قانونا يجب التيقن من جودته فالغاية منه أن تتحقق العدالة وندمج هؤلاء الناس في السوق.

كما نادينا اليوم وهناك ضرورة ملحة لإيجاد مناطق حرة مع الحدود مع ليبيا والجزائر لنعرف هؤلاء الناس ويجب أن تتحمل الدولة اليوم مسؤولياتها لا يجب أن نستورد اليوم ما يمكن اعتباره من الكماليات نستوردها بالعملة الصعبة نصبر مع بعضنا البعض قليلا ولا يعني اليوم أن يخرج نائب في كل مرة ليصارح الشعب فالشعب يعرف الموجود ويعرف كيف نهبت البلاد خلال العشر سنوات ويعرف أنه لا توجد لدينا عملة صعبة في البلاد ويعرف أنه إلى حد الآن مازال هناك أناس نافذة في البلاد وتضع العصا في العجلة وتهرب قوت الشعب التونسي ووصل بهم الحال الى تقديمه للحيوانات حتى يبينون أن سياسة الدولة فاشلة.

اليوم يجب أن تتظافر جميع الجهود لننقذ البلاد ونحن قادرون ونحن مقبلون على فصل الشتاء وإن شاء الله يرحمنا الله فقد أثر الجفاف كثيرا على الفلاحة وعلى هذه المواسم لكن يجب أن نجد الحلول وعلى مستوى الفلاحة السيدة الوزيرة يجب إيجاد تشجيعات من "BNA" كما قال السيد الرئيس لتمويل صغار الفلاحين وتمكينهم من قروض ميسّرة لإعادة هيكلتهم وإدماجهم في الحركة الوطنية وفي تمكينهم من تمكين السوق بجميع الموارد الضرورية.

كما تكلمنا عن الشركات التي كانت تشغّل مئات العملة وهي اليوم مهددة بالغلق مثل الشركات الفلاحية وكما تعرف ليس لها

الحق في أن تبيع أكثر من 7% حسب الفاتورة وإذ بنا اليوم شركة فلاحية ومنذ ثلاث أو أربع سنوات مررنا بالجفاف ونقص في محصول الزيتون وإن أردت الاستيراد من الخارج يطلب منك دفع 19% فالناس يعانون اليوم وهاته الشركات مهددة بالإفلاس والغلق وطالبنا وقلنا بأنه مادامت هذه الشركات تبيع 7% كما هو موجود في القباضات لم لا حين يورد السلع يدفع 7% أفضل من ألا يورد ولا يدفع شيئا وتغلق الشركات فهو يبيع بنسبة 7% وتريد منه أن يسدد 19% ثم يتابع "fisc"حتى يرجع واليوم الجميع يعاني ونعرف أن ظروف البلاد صعبة ويجب أن نسنّ قوانين حتى إن كانت استثنائية حتى تتماشى والأزمة الخانقة التي تمر بها البلاد ككل.

مرة أخرى لن أطيل كثيرا أردنا أن نساهم ونحن سنصادق على القرض ولكن يجب أن تتحمل هذه البنوك مسؤوليتها الوطنية بصدق، ما معنى أن تفرض شروطا وهي أموال التونسيين في حين أن قانونا تعيسا مكنكم أن تكونوا وسطاء ومستثرين في حين يقبع العديد من أبناء الشعب في السجون وأنتم "داخلين في الربح خارجين في الخسارة" تعطيه دفتر صكوك ثم تطالبه بـ 40% وعدول تنفيذ في حين أنه مسجون وحين احتاجت الدولة لك اليوم و"FMI" لم تقدم لنا قروضا من أجل أن يقوم الشعب بثورة في هذه البلاد تفرض عليه معاليم مجحفة فهذا عيب والتاريخ لا يرحم وأتصور ان توجهات الدولة الجديدة لن تسمح لهؤلاء الناس بالتصرف مثلما تريد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق.

السيد نبيل حامدي

شكرا السيد الرئيس،

تحية المجد والخلود للمقاومة الفلسطينية،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الطاقم المرافق لها،

نتداول اليوم من جديد في قرض من أجل تعبئة وتمويل ميزانية سنة 2023. نحن الآن بين الواقع والخيال نقول أننا في محنة وفي حاجة للاقتراض من البنوك التونسية أو البنوك الخارجية.

واقعيا اليوم الميزانية فارغة والشعب يتحمل أعباء هذه الميزانية ولكن عندما نستمع إلى السيدة الوزيرة وإلى كافة إطاراتها يقنعوننا أن الحاجة الملحة اليوم هي إنقاذ تونس ونحن نمد أيدينا لتونس.

مرة أخرى أريد أن أقول للسيدة الوزيرة هل فكرتم في حالة طوارئ مناخية بسبب ما نعانيه الآن لمدة سنوات متعددة؟

هل فكرتم السيدة الوزيرة في مواقفنا التونسية التي زلزلت العالم؟

وهل فكرتم في حصار مالي منتظر من طرف الدول الاستعمارية التي لا تريد مصلحة لهذا الشعب أمام موقف رئيس في هذه الفترة؟ الفترة التي ظهر فيها الشعب التونسي حقيقة مساندا لكل خياراته وهذه الخيارات تعود تدريجيا بالنفع للشعب التونسي لأننا نجحنا الآن سياسيا وماليا وسننجح بإذن الله اقتصاديا.

السيدة الوزيرة، تشجيع الاستثمار هو من أولويات وزارة المالية ولكن واقعيا وما نشاهده الآن مستثمرين في تونس غادروا تونس بسبب البيروقراطية الإدارية وفي كل مرة يتطلب استخراج وثيقة شهرين.

السيدة الوزيرة، يجب كذلك النظر في كل المشاريع والقوانين القادمة التي يمكن أن تساعد الفلاح في ظل هذه الظروف المناخية.

السيدة الوزيرة، لو تنقلت بين المدن لشاهدت الأضرار الفلاحية الموجودة على كافة الأشجار وعلى كافة الأراضي ولكن الجباية المنتظرة والجباية التي سوف يعانيها الفلاح تتطلب منكم نظرة استشرافية فنحن لا نريد ثورة فلاحين من جديد بل نريد ثورة اقتصادية تنفع كل الشعب التونسي.

السيدة الوزيرة، أحدثك عن تمويل الاستثمار الداخلي والخارجي والتعطيلات فأنتم تفرضون منحة على الفلاحين لمدة سنة وسنرى مآلها بعد خمس سنوات.

كذلك السيدة الوزيرة، صندوق الجوائح وهذا الصندوق الغريب الذي خرج من قوانين العشرية السوداء فهل ستبقى بعد مسار 25 جويلية ملتجئين لقوانين بائسة، قوانين تريد خدمة كل الفئات وكل المنظمات التي لا ترغب في إنقاذ تونس بل تريد إسقاطها.

السيدة الوزيرة، نريد منكم نظرة استشرافية ونظرة جديدة للفلاح التونسي وصاحب المعصرة والمستثمر والمصدر. كل هذا لا يمكننا إنقاذه بدون وجود جباية عادلة بين جميع الأطراف.

السيدة الوزيرة، أريد أيضا أن أتحدث في مسألة نستمع لها في تونس لمدة سنوات دون أن يتغير شيئا وهي الصفقات العمومية وما يعانيه الشعب التونسي منها والفشل في الصفقات العمومية.

نتمنى منك السيدة الوزيرة سن قانون في الصفقات العمومية للأفضل وللأجدر لكي لا تتعطل الإدارات التونسية في الصفقات.

السيدة الوزيرة، نقول لك مرة أخرى أننا متمسكون بإنقاذ تونس ولا يمكن هذا إلا عندما يكون الشعب والوزير والرئيس يدا واحدة من أجل برنامج اقتصادي شعبي يلبي طموحات هذا الشعب التونسي.

وفي الأخير نتمنى من الله أن يعينكم فميزانية سنة 2024 منتظرة ونحن لدينا عدة برامج وعدة اقتراحات في هذا القانون ونتمنى أن تكون تونس الأفضل في سنة 2024.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نرفع الجلسة لخلل فني.

(كانت الساعة العاشرة صباحا وثلاثة وخمسون دقيقة)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الحادية عشر صباحا ودقيقتان)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء من السيدات والسادة الزملاء المحترمين الالتحاق بمقاعدهم لاستئناف الجلسة.

إذن نستأنف على بركة الله الجلسة ونمرر الكلمة للسيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار وله ست دقائق.

السيد وليد حاجي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

بما أن موضوعنا اليوم متعلق بالبنوك التونسية وطبعا البنوك لها قوانين تنظمها.

إذ يهدف القانون البنكي في تونس إلى تنظيم شروط ممارسة العمليات البنكية وكيفية الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية بغرض الحفاظ على مكانتها وحماية المودعين ومستعملي الخدمات البنكية بما يساهم في حسن سير القطاع البنكي وتحقيق الاستقرار المالي.

السيدة الوزيرة، تتحصل البنوك والمؤسسات المالية على 1،3 مليار دينار في شكل عمولات على ما يزيد عن أكثر من 10 مليون حساب بنكي.

إذن البنوك تحقق أرباحا مقابل إرهاق المواطنين ممن لهم علاقة بالبنوك. لا يكفي أن تكون فوائد القروض بقيمة 8 بالمائة فنضيف إليها الاستخلاص على حسابات لم يتم استعمالها لفترات طويلة.

الحسابات البنكية غير النشطة طبعا هنا أتحدث عن الحسابات البنكية غير النشطة التي تقدر ما بين 15 بالمائة و20 بالمائة من مجموع الحسابات البنكية.

ومع مرور الوقت تتحول هذه العملات إلى ديون ثقيلة على المودعين الذين يجبرون على دفعها رغم عدم حصولهم على أي صنف من أصناف الخدمات المصرفية ويصل الأمر إلى التقاضي وهو ما يدفعهم إلى سداد أموال مقابل خدمات لم ينتفعوا بها.

السيدة الوزيرة، هذه مخالفات صريحة لقوانين البلاد التي تحتم على البنك التوقف عن توظيف معاليم على حسابات التي لا تجري عليها أي معاملة بنكية بعد انقضاء إثني عشرة شهرا وهنا بنص منشور البنك المركزي التونسي الصادر في سنة 1991 على أنه يعتبر الحساب غير نشط حسابا مجمدا والمواطن يكون مطالبا بدفع عمولات سنة فقط من تاريخ آخر عملية بنكية جرت على ذلك الحساب.

السيدة الوزيرة، الفائدة بقيمة 8 بالمائة أرهقت المواطنين وخاصة الموظفين وفقرتهم. هذه الفائدة لم نر لها أثرا على التنمية وتحسين ظروف البلاد والعباد باستثناء أصحاب رؤوس الأموال فإلى متى تتواصل هذه القيمة المرتفعة للفائدة؟

السيدة الوزيرة البنوك توظف رسوما عديدة على الحرفاء مقابل خدمات مختلفة يجهلها الحرفاء في أغلب الأوقات. من المفروض أن يتم تقديم كل البنود والشروط المتعلقة بالخدمات للحرفاء لكن في بنوكنا هذا الأمر غير موجود ويكون ذلك إما بتوفيرها في معلقات داخل البنوك أو تقديمها مباشرة للحريف مكتوبة.

السيدة الوزيرة أحيانا يفاجئ الموظف بخلاص أداءات في البنوك وليست له دراية هذه الأداءات تخص أي معلوم.

السيدة الوزيرة، منذ سنوات نسمع ببرنامج خاص بالمؤسسات البريدية متعلق بتقديم قروض للموظفين ولكن ما نعلمه أن البنوك أو المؤسسات البنكية هي من تعطل هذا المشروع وطبعا هذا لصالح البنوك ولصالح أصحاب رؤوس الأموال.

السيدة الوزيرة لا بد من حماية الحرفاء من هرسلة البنوك.

نقطة أخيرة السيدة الوزيرة، سأعيد الحديث عن قانون المالية المتعلق بالأموال المحمولة التي تساوي 5 آلاف دينار. الفلاح الذي أصبح يخاف من هذا الأمر صار يكدس أمواله في منزله ولا يتعامل مع البنوك وطبعا هذا الأمر يضر بالمسألة الاقتصادية للبلاد التونسية.

طبعا السيدة الوزيرة في آخر حضورك بالجلسة قلت أنك بصدد البحث أو القيام ببعض الإجراءات الاستثنائية الخاصة بالفلاح.

طبعا نحن نعيش في أوساط فلاحية سواء الفلاحة النباتية أو الحيوانية في حاجة إلى إجراءات خاصة بالفلاح لأن اقتصادنا يقوم أساسا على الفلاحة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد أحمد السعيداني عن الخط الوطني السيادي وله ست دقائق.

السيد أحمد السعيداني

شكرا السيد الرئيس،

تحية العزم والأمل والمقاومة لكل الزملاء بمجلس نواب الشعب، ونذكّر بأن اليوم 23 أكتوبر يوافق اليوم السابع عشر منذ بداية الإبادة الجماعية لشعبنا العربي بفلسطين المحتلة من قبل برابرة العصر الحديث ونرحب بكل الضيوف تحت قبة مجلس نواب الشعب.

بتاريخ 21 جوان 2023 تقدمت كتلة الخط الوطني السيادي بمقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي المؤرخ في 25 أفريل 2016.

بعد ما يقرب عن أربعة أشهر من إيداع المقترح بمكتب الضبط لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب لا تعلم عن هذا المقترح شيئا.

بعد أن تم إثقال كاهلها بمطالب تلو المطالب في استعجال النظر في مسائل ربما في سوادها الأعظم لا تستحق استعجال النظر بقدر ما تستحق التريث والتأني وربما أحيانا تستحق حتى صرف النظر عن مثل هذه المشاريع نظرا للظرف الذي تمر به البلاد.

هنا لنا أن نتساءل هل أن السيادة الوطنية وفي موضوع الحال السيادة النقدية والمالية لشعبنا لا تستحق النظر فيها بعد ما يقرب عن أربعة أشهر من إيداع مقترح القانون؟

هل أن السيادة الوطنية مجرد شعارات جوفاء ومقيتة غير قادرة للإنزال في الواقع في شكل برامج مشاريع تصورات ورؤى؟

هل هي استقلالية للبنك المركزي أم استقالة من البنك المركزي عن المهام الوطنية المناطة بعهدته؟

ربما لنا أيضا من المشروعية أن نتساءل عن المستفيد من تعطيل مثل هذا القانون مقابل طلب استعجال نظر مهين لذكاء ولكرامة ولسيادة التونسيين المالية والنقدية.

من المهازل التي تتواصل إلى يوم الناس هذا أن عمليات الاقتراض ما زالت تتم عبر آلية إعادة تمويل من البنوك التي هي بدورها يتم تمويلها من البنك المركزي التونسي الذي تم منعه بصريح قانون 25 أفريل 2016 من المساهمة في تمويل الميزانية.

وكان من نتيجة هذا الإجراء ارتفاع أعباء المديونية على ميزانية الدولة باعتبار أن البنوك توظف أعباء إضافية عالية على الدولة في عملية إعادة التمويل.

كلما ارتفعت نسبة الفائدة المديرية كلما ارتفعت أعباء المديونية الداخلية لأن النسب الموظفة من البنوك ترتفع بدورها هذا إلى جانب التخلّي الكلي من البنوك على دورها الأساسي في النهوض بالاقتصاد والاكتفاء من إنقاذ الدولة ما مكنها من تحقيق أرباحا طائلة وغير مشروعة على حساب هموم ومشاكل ومشاغل التونسيين. علما وأن بعض البنوك السيد الرئيس تحوّل هذه الأرباح للخارج عبر طرق قانونية وأيضا عبر طرق أخرى يجب النظر في مدى مشروعيتها.

شعار استقلالية البنك المركزي شعار برّاق ومخاتل، شعار مخادع لا يصب في النهاية إلا في خانة الاستقلال عن دوره الوطني والريادي في الاقتصاد، شعار حمى الأوجه يحتاج إلى تغيير وضبط في اتجاه خضوع كل سياسات ومؤسسات الاقتصاد الوطني العامة لمصلحة الشعب.

يخفي هذا الشعار حالة من الاستعمار الداخلي كينونتها سيطرة البنوك الخاصة وكبرائها على حركة أموال المجتمع واقتصاده ويخفي خضوع البنك المركزي لديكتاتورية البنوك المحلية ولدكتاتورية البنوك الدولية وهيمنتهم على الاقتصاد المحلي الريعي والمتخلف.

السيدة الوزيرة، عوضا عن طلبكم استعجال النظر في هكذا قرض بهكذا شروط كان من باب أولى أن يطلب مجلس نواب الشعب في جلسته العامة استعجال النظر في مقترح القانون عدد 6 لسنة 2023.

بعد أن تحركت النيابة العمومية يوم 23 سبتمبر 2023 للنظر في مآل وثائق باناما التي ورد فيها أسماء العشرات من التونسيين أريد أن أسأل السيدة وزيرة المالية ما مآل وثائق دبي؟ بعد أن دعت المخابرات الألمانية كل الدول للاتصال بها لمعرفة عدد مواطنيها المسجلين بوثائق دبي.

وهنا نذكّر ببعض المقالات التي نزلت في سنتي 2011 و2012 والتي تحدثت عن تهريب عشرات مليارات الدولارات من تونس وتهريب 1800 سبيكة ذهبية والحق أن الذهب النقدي في تونس"L'or monétaire" تقريبا ست أطنان فقط بالبنك المركزي تم تهريبها من تونس إلى نيس ثم تم تهريبها إلى دبي.

عندما تتحدث تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عن 17 مليار دولار كتهرب جبائي في تونس وتتحدث بعض المراصد التونسية عن 35 مليار دولار، ماذا فعلتم في تعبئة موارد الدولة؟

للأسف في تونس لدينا بعض النواميس الغريبة منها لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم، اقتداء بشريعة المافيا أو قانون أومرت هذا شرف المافيا وما تتعهد عليه المافيا لا نرى لا نسمع ولا نتكلم.

عندما يتم الحديث عن تعبئة الموارد المالية للدولة الجبائية وغير الجبائية فالتفريط في هذه الموارد يعتبر خيانة عظمى وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد منير الكموني غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد منير الكموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

أريد أن أبدأ تدخلي بالترحم على أرواح شهدائنا في غزة وأن أحيي صمود شعبنا الفلسطيني ومقاومته الباسلة.

نعود للحديث عن القرض، نحن نعلم أن الاقتراض هو آلية من آليات الدولة لتعبئة موارد الميزانية وأن الاقتراض الداخلي أصبح ضرورة أمام فشل التفاوض مع صندوق النقد الدولي لقراراته وإملاءاته التي قد تمس من سيادتنا الوطنية ومن السلم الاجتماعي.

ولكن أمام هذا الوضع لا بد من قرارات جريئة وجديدة هي جزء من مشمولات وزارتكم، لا بد من تيسير الإجراءات لدعم الاستثمار الخارجي والداخلي ولا بد من قرارات جريئة لتسهيل المواطنين استرجاع سياراتهم الرابطة منذ سنين بمستودعات الديوانة فمئات السيارات يأكلها الصدأ ومئات الملايين تضيع على موارد الدولة.

لا بد أيضا من إجراءات صارمة في الموانئ البحرية وفي المطارات فأبناء جاليتنا وزوارنا يعانون من هرسلة السماسرة وابتزازهم والمبالغ التي تذهب في جيوب البعض عوض أن تذهب لميزانية الدولة وأحيانا يطلبون العملة الصعبة.

لا بد من قرارات جريئة وتصور واضح لإدراج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية أو جزء منه على الأقل.

هذه بعض القرارات التي من شأنها أن تعين الدولة على تجاوز الوضع الصعب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق.

السيد سامي رايس

شكرا السيد الرئيس،

أردت الترحيب بالسيدة الوزيرة وبالوفد الإداري المرافق لها.

بالاطلاع على مجموع أعمال وزارة المالية منذ تنصيب المجلس نجد أنفسنا قد صادقنا على قرض من قبل البنك الإفريقي بقيمة 500 مليون دولار في 26 ماي، قرض من قبل مجموعة البنوك المحلية يوم 13 جويلية 114 مليون أورو، قرض مبرم مع البنك الإفريقي 87 مليون دولار، قرض مبرم مع الصندوق العربي للإنماء 16 مليون دينار كويتي، قرض مبرم مع حكومة المملكة العربية السعودية 27 ماي 400 مليون دولار وأخيرا قرضا آخر.

عندما نحوصل نجد أنفسنا منذ تنصيب المجلس إلى حد الآن في أعمالنا مع وزارة المالية لا يوجد إلا المصادقة على قروض لتمويل الميزانية.

صحيح أن ميزانية 2023 فيها تمويلات خارجية وداخلية لتمويل الميزانية لكننا تعبنا كنواب من أول جلسة مع وزارة المالية كنا قد طالبنا بتصورات فبماذا سنجيب المواطنين فهم يتساءلون دائما عن مسار تونس فلا نملك إجابة واضحة من حيث المالية العمومية.

للتذكير أننا كنا في نظام برلماني والحكومة تستمد الثقة من مجلس النواب وبعد أن تستمد الثقة لا بد من تحديد برنامج عمل لمدة مائة يوم.

نجد أنفسنا اليوم في نظام رئاسي دون خطة عمل ولا تصورات ولا نملك إجابات نجيب بها أنفسنا أو حتى المواطنين.

أقل شيء السيد رئيس الجمهورية وأنا أتصور أنه مطلع على جميع مداولات المجلس حتى خلال زياراته فيها العديد من الرسائل نأخذ على سبيل المثال زيارته لمستشفى القيروان أو مستشفى بنزرت والتعطيلات الإدارية الموجودة وهي في الأصل راجعة بالنظر إلى الهيئة

العليا للطلب العمومي وهي من أنظار رئاسة الحكومة. كان من الأجدر اتخاذ إجراءات استثنائية وتنقيح الأمر الذي يرجع إلى السلطة الترتيبية للوظيفة التنفيذية ومراجعة الأمر المنظم للصفقات.

أين مراجعة منظومة التهيئة الترابية والتعمير ومجلة المياه ومجلة الغابات؟ وعديدة هي المجلات التي لا بد من مراجعتها في استجابة لطلبات الشعب التونسي واستجابة لطلبات النواب.

شكرا مرة أخرى للسيدة الوزيرة لأنه تم تشريفها بتسميتها على وزارة التخطيط وهي في علاقة كبيرة مع وزارة المالية لكن وزارة المالية في حد ذاتها مطالبة بعديد الإصلاحات بما فيها الإصلاحات الجبائية ومجلة المحاسبة وغيرها من المراجع القانونية والمواطنون والنواب لا ننتظر أن تتم في إطار مراجعة قانون المالية لكل سنة.

هنا لا بد من إصلاحات جذرية ولنصارح المواطنين بخطة عمل واضحة حتى عندما يتم اتخاذ إجراءات صعبة ومرهقة لا بد من مصارحة المواطنين ومصارحة بعضنا، إلى أين نتجه وما هي تصوراتنا للمستقبل؟

إلى جانب البنوك، إلى متى تستطيع تمويل ميزانية الدولة؟ لا بد أن نعوّل على أنفسنا في إنتاج الثروة والبنوك الحالية تستكرش على حساب المواطنين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة ريم الصغير غير منتمية ولها ست دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيد الرئيس،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

السيدة الوزيرة، في موارد الميزانية بنينا على 69،9 مليار دينار. ميزانية 2023 ارتفعت إلى 71 مليار دينار ومقدرة كذلك بـ 77،8 مليار دولار.

هذه الموارد متأتية من المداخيل الجبائية وهي نفسها ناقصة في حدود 39 مليار دينار وكانت مقدرة في حدود 40،5 مليار دينار، كذلك متأتية من المداخيل غير الجبائية التي كانت مقدرة بـ 5،5 مليار دينار وانخفضت إلى حدود 4 مليار دينار.

من أين سنأتي بالبقية؟ من القروض الخارجية التي قدرت بـ 18 مليار دينار واليوم القروض الداخلية التي قدرت بـ 11 مليار دينار ونحن مجبرون تنفيذا للسياسة العامة للدولة أن نوافق على هذا القرض الداخلي.

يمكننا القول أن ميزانية 2023 بلغتنا العامية "سلكناها" السيدة الوزيرة باعتبار أننا أولا وصلنا إلى سداد قروضنا الخارجية بالعملة الصعبة ولم نقترض 1،9 مليار دينار من صندوق النقد الدولي ولكن السيدة الوزيرة أنا نائبة بسيطة، مخرجات انتخاب على الأفراد وبالاطلاع على التوجه العام هناك العديد من التوجهات التي يمكنها إنعاش الميزانية العامة للدولة منها السيدة الوزيرة ضخّ ميزانية محترمة في السكك الحديدية في قفصة وذلك لتأمين إنتاج الفسفاط فعندما ننتج 9 مليون طن يساوي سنويا 7 مليار دينار يعني مرة ونصف قرض "FMI".

هنا السيدة الوزيرة أعود بك إلى مجلس الأمن القومي الذي انعقد يوم 26 أفريل 2023 وأشرف عليه سيادة رئيس الجمهورية الذي يقضي بتأمين إنتاج الفسفاط.

سيدتي الوزيرة، نحن مع تنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي في الفصل 46 والفصل 78 ونحن مع أن تكون الحكومة شريك استثمار فاعل مع البنك المركزي بقيمة لا تقل عن 10 بالمائة وذلك لتعبئة نفقات الدولة التنموية وليست الاستهلاكية.

مداخيل عمالنا بالخارج السيدة الوزيرة قدرت بـ 8،7 مليار دولار وإن شاء الله سنرى تحسنا إلى حدود 8 مليار دولار.

فتح حسابات وتعبئتها بالعملة الصعبة وتخفيض الأداءات على عمالنا بالخارج يمكن أن يكون حلا.

كذلك إطلاق سياسة شراء الدين العمومي مع تخفيض الأداءات على المؤسسات المصدرة، مع عفو جبائي على العملة وآليا سيدتي الوزيرة نتمنى أن يكون هناك عفوا جبائيا على صغار الفلاحين المتضررين من جائحة كورونا.

جملة من النقاط، جملة من التوجهات، جملة من الاقتراحات سيدتي الوزيرة يمكن أن تنعش لك المالية العمومية للدولة خصوصا وأنكم في قانون ميزانية 2024 مؤشر التنمية 2،1 ونتمنى أن تكون تونس الاقتصادية بخير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل وله أربع دقائق.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة النواب الكرام،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أولا أريد أن أترحم على شهدائنا الأبرار شهداء الأقصى كما ندين بشدة العدوان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية.

سيدتي الوزيرة، نحن نثني على المجهود الذي تقومين به في الوزارة وخاصة في جلب الموارد للدولة في ظل كل المصاعب الموجودة في الداخل والخارج وخاصة منها التغييرات المناخية والنزاعات الدولية.

لكن سيدتي الوزيرة كما تعلمين أن البلاد التونسية تعوّل على الموارد الفلاحية ومن أهمها قطاع الزيتون وقطاع التمور وهما يشكلان حركية اقتصادية كبيرة من توفير اليد العاملة والعملة الصعبة ومثلما تعلمون هذه السنة ستوفر 5000 مليار.

سيدتي الوزيرة، تم إحداث صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح بمقتضى الفصل 17 من القانون 66 لسنة 2017 المتعلق بقانون المالية 2018 والذي يتولى تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

إن هذا القانون لم يتم تفعيله منذ سنة 2018 وما راعنا إلا أن وزارتكم تعمل بمفعول رجعي وتعود بخمس سنوات لأصحاب المعاصر والفلاحين وتعرفون المصاعب التي يمر بها الفلاح اليوم وستعود إلى سنة 2018 وتتراكم الديون إلى جانب البنوك والظروف الاقتصادية والظروف الاجتماعية. لو هناك إمكانية السيدة الوزيرة

أن يتم تفعيله من سنة 2022 أو2021 على الأقل يكون أقل عبئا على الفلاح.

كذلك السيدة الوزيرة فيما يخص المبالغ المالية المتنقلة بين المدن خاصة لصغار الفلاحين التي لا تتجاوز 5 آلاف دينار. 5 آلاف دينار لا تساوي شيئا ومثلما تعلمين لا نملك تكنولوجيا تسهل علينا التعامل مثل البطاقات أو بأشكال متقدمة.

مثلما تعلمين السيدة الوزيرة هناك صغار فلاحين يقبعون بالجبال لا يسعهم الحصول على شبكة لكي يتمكن من الاتصال بعائلته فلا يفهم كيف يمرر البطاقة او يتحصل على صك مثلما تعلمين المناطق الداخلية تحتاج إلى ثورة تكنولوجية لكي نتمكن من مجابهة هذه المصاعب.

أما السيدة الوزيرة بالنسبة للوضعية الحالية أخاف أن نفشل خاصة في قطاع الزيتون والزيت لأنه من أكبر القطاعات التي تنهض بالاقتصاد فلا بد من توفير كل الوسائل ونتجند له جميعا لكي يكون إن شاء الله طالع خير للبلاد التونسية.

كذلك السيدة الوزيرة أريد اقتراح إعفاء صغار الفلاحين التي لا تتجاوز قروضهم 50 ألف دينار عفوا شاملا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق. مقعد 146.

السيد ماهر الكتاري

مرحبا بكم وشكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في البداية، أود أن أهنئك سيدتي الوزيرة على التكليف بوزارة التخطيط والصناعة والمناجم والطاقة، ولو أنّه مؤقت. حسب رأيي ورأي الكثير من الأشخاص وقد تكون هذه الفكرة قد طرحت سابقا وهي أن يصبح للحكومة "des pôles de gouvernement" كما ذكر زميلي أيضا وزارة المالية والتخطيط "normalement ça devrait marcher ensemble" مثل وزارة الاقتصاد والصناعة والمناجم والطاقة بالنسبة لي "il faut créer des pôles" لأني لا أعتقد أنّ تونس تحتاج أكثر من عشر وزارات وعشرة وزراء هي بمثابة " des pôles pour regrouper" أتمنى أن تصل هذه الرسالة، كما أعتقد أنه يمكن أن يكون هناك تغيير وزاري في الأفق لنحدث أقطابا وسيكون" le travail gouvernemental beaucoup plus coordonné".

لن أتحدث كثيرا عن القرض لأنّه موجود في ميزانية 2023 ونحن في حاجة إليه، لكن أردت التأكيد على شيء لأنّ الكثير من الأشخاص ينتقدون وزارة المالية وخاصة وزيرة المالية، أردت القول عندما تسلمت وزيرة المالية مقاليد الوزارة كان لدينا خللا كبيرا في التوازنات المالية وكان هناك عملا جبارا لإرجاع التوازنات المالية للبلاد ولم يكن هذا بالأمر الهين، نتذكر أن تونس كان لها سابقا موقعا معروفا في le " monde financier" لقد سددت تونس قروضها في مواعيدها ولم يكن لديها أي إشكال في تسديد القروض وهذا ما نطمح إليه.

بالنسبة إلى المستقبل، وحسب رأيي أدعو إلى استعمال "les nouvelles technologies" وهي مسألة هامة جدا وأتمنى أن تسير وزارة المالية أكثر في الـ "système de cashing" بمعنى الحد من التعامل بالأموال "cash" كما ذكر زميلي منذ حين يبيعون الأبقار بالـ " espèce" وهذا غير معقول وهذا ما يجب أن يكون" l'espèce doit disparaître " الكل يتساءل كيف يمكن ذلك؟ هو ممكن وفي كل العالم اليوم "l'espèce n'existe pas" هناك أمور يجب أن نغيرها إذا أردنا المرور من بلد عالم ثالث أو بلد في طريقه إلى النمو إلى عالم متقدم يجب التعامل بالـ " B-cashing" وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي، عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق. المقعد 93.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

الحضور الكريم،

بعد بسم الله الرحمان الرحيم،

قال الله تعالى:" وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ" صدق الله العظيم.

أذكّر زملائي كما أذكّر نفسي ككل مرة أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا.

أستهلّ هذه المداخلة، سيدي الرئيس، للأسف بأمر غريب وغريب جدا بإمكاننا أن نضع له عنوان: أقوم المسالك في التعامل مع أحوال الممالك" في التعاطي غير المسبوق، سيدي الرئيس، مع الأسف، وأقولها بين ظفرين ما يتعرض إليه التونسي في البنوك من شطط في الأداءات والتوظيف أجد أن حكومتنا الموقرة الممثلة في حكومتها ووزرائها أن توظّف 4% على البنوك و10% على الأموال غير المتحركة، أقول هذا وأسوق، سيدي الرئيس، المثال باللغة العامية " جا يعاون فيه على قبر بوه هربلو بالفاس "يبقى دائما، سيدي الرئيس، المواطن هو الحلقة الأضعف في هذا الباب، الموظف لا يعرف إلى أين يتوجّه يعاني الويلات من البنوك، لكننا كنا نأمل أن تتّخذ اجراءات للتخفيف من وطأة هذه الأرباح والتوظيف لكنني ألاحظ أنّ دولتنا تؤكد هذه الوطأة.

النقطة الثانية، سيدي الرئيس، والسيدة الوزيرة المحترمة، فيما يخص الـ "PayPal" شباب تونس، إنتاج المدرسة التونسية، يستطيع الفكر التونسي أن يوفر لتونس أموالا بالعملة الصعبة وهي جديرة أن تخرجنا من سياسة التداين في قسم منها إذا لم أعمم.

سيدي الرئيس، فيما يخص سياسة التداين الخارجي التي وللأسف تركتنا بدون قرار ووضعتنا في خانة خطيرة ويعلم الجميع أن الانتداب في الوظيفة العمومية وتعويض من أحيلوا على شرف المهنة بإيقاف الانتداب منذ 2016، أبناؤنا ابتلعهم البحر وأبناؤنا وأدمغتنا تتخاطفهم الدول القوية النافذة إيمانا بإنتاج المدرسة التونسية والجامعة التونسية.

سيدي الرئيس، في نقطة أخرى، قانون 96 الذي تركنا بدون أخذ قرار إلى متى سيدتي الوزيرة نتعامل مع هذا الفصل؟ إلى متى نتعامل بالسكوت مع هذا القانون، من تصرف وتدخل أصبحت له مؤاخذات إن لم نجده لا قدر الله وراء قضبان الحديد.

الفصل 411، سيدتي الوزيرة، ووطأة الكورونا بين بنك والقضاء، الرأس مال التونسي وأعيدها للمرة الثانية في هذا المجلس الموقر ليس بالضرورة محتكرا ولا متهربا ضريبيا ولا يريد قصف هذه الدولة التي تمثل منزله وبيته وهنا أذكر سيدتي الوزيرة وسيدي الرئيس أنّه في سنة 1988 كان ملاذ الدولة حينها الأخذ بيد الرأسمال التونسي الذي ساعدها على الخروج من تلك الأزمة.

النقطة الثانية، سيدتي الوزيرة والسيد الرئيس والزملاء الكرام، الشركات الأهلية بعد استكمال الإجراءات القانونية، وجدنا أننا نصل إلى معضلة الضمانات، وجدنا أن الـ "BTS" فقط هو من يساند بينما هذا مشروع رئاسي رائد كفيل بأن يحلّ الوضع الراكد في تونس، صندوق موز وسجائر قصفوا بحياة عائلتين في جندوبة لا أريد القول أن هناك تآمرا أو أن هناك أطرافا كانت لها أجنده لتتحصل على ترقية في هذا الباب ولكن هناك عائلات تشتتت من أجل صندوق موز وسجائر وأودعوا السجن.

سيدي الكريم، الفلاح وضبابية التعاطي مع الديون، ما موضوع الـ 50 دينار على هكتار الماء التي تسببت له في ديون...

(انقطع الصوت وواصل النائب التدخل دون استعمال المصدح)

... سيدتي الوزيرة، القانون المنظم لمهنة المستشار الجبائي الذي يخسف مرة أخرى مهنة المحاسبة كسابقة عالمية خطيرة لمصلحة من هذا القانون؟

الإخلالات وعدول الخزينة سيدتي الوزيرة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلي المحترم انتهى التوقيت شكرا.

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق المقعد 157.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لنائبيك وإطارات المجلس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

تحية إلى أهلنا الصامدين في غزة وإلى كل أحرار العالم الذين وقفوا إلى جانب هذه القضية العادلة.

اسمحوا لي أيها السادة، أن أحيي أهلكم وأهلي في جرجيس الذين حوّلوا تلك الشعارات من أجل فلسطين إلى عمل محسوس حيث جمعوا الأدوية والأغطية وآزروا مجهود الدولة وجمع أطفال رياض الأطفال الألعاب لترسل إلى من بقي على قيد الحياة من أطفال غزة وقد وصلت البارحة شاحنة "semi-remorque" على الساعة التاسعة وسبع وأربعين دقيقة إلى تونس العاصمة إلى الهلال الأحمر قصد إرسالها إلى غزة وشاحنة ثانية ستصل إن شاء الله يوم 5 نوفمبر إلى الهلال الأحمر وإني أدعو النواب لحث جهاتهم على القيام بالمثل لنعاضد مجهود الدولة ولنحوّل الشعارات إلى فعل حقيقي، كما أحيي الشركة التي خصصت الشاحنة مجانا لنقل هذه البضائع وهي مستعدة لتسخيرها ثانيا وثالثا ورابعا وإلى ما لا نهاية له من أجل قضية فلسطين.

أيها السادة،

نحن بصدد دراسة قرض لا يمثل إلاّ 1.2 % من ميزانية الدولة وبالتالي فهو ليس بالأمر الهين وهو ضروري، فمن من زاوية خاصة أرى فيه الاعتماد على الذات وأحيي هذا التوجّه وأريد من الشعب التونسي أن يتحمل تبعات ما يطالب به من اعتماد على الذات، نحن مطالبون بالتقشف، مطالبون بالعمل الجدي، في المعمل، في الإدارة في المؤسسة، في المصنع وفي كل مكان. فمن هذا المنبر أقول، إن كنتم تريدون السيادة الوطنية والتعويل على الذات تصرفوا كما تصرف أجدادكم وأرطبوا أحزمتكم وقوموا بالتقليص من الاستهلاك، وعلى الوزراء إعداد مشاريع ثورية تتماشى مع هذا العصر مع روح 25 جويلية لنتمكن من الحياة ونواجه المستقبل بأكثر جرأة وأكثر ثبات.

إلى اليوم لم ترد علينا مشاريع قوانين أين هي مشاريع القوانين التي ننتظرها والتي يجب أن تكون في مستوى روح 25 جويلية؟ وردت علينا مشاريع القروض وصوّتنا ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق المقعد رقم 7.

السيد أنور المرزوقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيدة الوزيرة المحترمة والوفد المرافق،

في الحقيقة، سيدتي الوزيرة، أريد أن أستغل الفرصة لأُبدي بعض الملاحظات العامّة، لقد اخترت الحديث عن سياسة القروض بصفة عامّة ولديّ تساؤل بسيط.

الملاحظة الأولى، من الواضح والجلي سيدتي الوزيرة أنّ مسألة ختم الميزانية "le bouclage du budget" بما في ذلك مصادر التمويل أصبح واضحا وجليا بأنه أصبح يطرح إشكالا.

الملاحظة الثانية، قبل 10 و15 سنة كانت القروض تمثّل 15% من ميزانية الدولة فتدهورت الأمور تدريجيا وأصبحت القروض تمثّل حسب اعتقادي 35%من حجم ميزانية الدولة، وهذا السيدة الوزيرة، مؤشر يتطلب مزيد تعميق النظر فيه باعتبار أنّ ختم تمويل ميزانية الدولة بالرجوع إلى البنوك الوطنية يتمّ على حساب تمويل القطاعات المنتجة التي تخلق ثروة وتحدث مواطن شغل جديدة وهنا أتحدث عن "l'effet de détection".

الملاحظة الأخرى، سيدتي الوزيرة، ألا يكون هاجس توفير رصيد ومخزون هام من العملة الصعبة المتوفرة في خزينة البنك المركزي وفي حسابات خزينة الدولة على حساب من ناحية توريد مواد استهلاك بالكميات اللازمة لتلبية حاجيات المواطنين وعلى حساب المواد الأوّلية والتجهيزات الضرورية لضمان نشاط عادي للدورة الاقتصادية من ناحية أخرى.

رجاء وبكل لطف، سيدتي الوزيرة، مدنا بتوضيح حول مدى تقدّم تركيز منظومة الرقابة ومنظومة الإنجاز ومتى سيتم الانطلاق فعليا في استغلالها قصد مزيد الحوكمة في المنظومة؟ كما أتساءل عن سياسة الوزارة بخصوص تقييم السياسات العمومية وآجال وضعها حيز التنفيذ؟ ومتى سيتم استخلاص النتائج من دائرة المحاسبات خاصة تقرير سنة 2018 الذي ذكرت فيه التوصيات؟

النقطة الأخيرة التي سأنهي بها أو النقطتين إذا سمح لي الوقت سيدتي الوزيرة، تخصّ انخرام التوازن بين حجم القروض ونسبة خدمة الدين وهذا مؤشر يتطلب مزيد التدقيق واتّخاذ الإجراءات الكفيلة للحدّ منه.

أخيرا نلاحظ أنّه بالنسبة إلى القروض الخارجية سيدتي الوزيرة، 70% منها بوجّه إلى تمويل الميزانية و23 % منها يخصص فقط

لتمويل المشاريع وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحاجيات الاقتصاد الوطني من حيث تعبئة الموارد من العملة الصعبة وشكرا سيدتي الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمود العامري، غير منتمي وله ثلاث دقائق المقعد 211.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزارة وإطارات وزارة المالية،

مرة أخرى نجتمع تحت قبة البرلمان للمصادقة على قرض، قرض داخلي من أجل تعبئة الموارد الضرورية لتعبئة ميزانية الدولة.

سيدتي الوزيرة، جميعنا اليوم على علم بالوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه بلادنا ونعلم أيضا أنّ الواقع والظروف فرضا عليكم الاقتراض من البنوك المحلية. ما زالت الدولة التونسية إلى اليوم تعاني من السياسات السابقة والفاشلة، سياسات عشرية تخريب الاقتصاد الوطني، أكيد أنها ساهمت في تراجع الاقتصاد الوطني، ونحن نعلم السيدة الوزيرة، حجم العمل الذي تقومون به للخروج من الأزمة الاقتصادية بأخف الأضرار، لكنّنا نعلم أيضا أنّ لجوء الدولة إلّى الاقتراض من البنوك يتم في أغلب الحالات من أجل دعم الميزانية وليس الاقتصاد والقروض التي تتحصل عليها الدولة موجّهة أساسا إلى تغطية نفقات التسيير والتأجير وأغلبها مخصصة لصرف الأجور وجرايات التقاعد والمؤكّد اليوم أنّ الالتجاء إلى الدين الداخلي سيكون له تأثيرا كبيرا على الاستثمار ، الاستثمار الخاص، لأننا كما نعلم أنّ نتائج الاقتراض الداخلي لا يمكن أن تكون إلا سلبية وتتسبب في نقص السيولة وسدّ المنافذ أمام المستثمرين للحصول على القروض.

سيدتي الوزيرة، علينا أن نقوم بمراجعة وتقييم السياسة المالية والنقدية للدولة والاتجاه في حلول بديلة على الاقتراض لدعم الميزانية، المناخ الموجود اليوم في بلادنا لا يشجّع على الاستثمار الداخلي وخاصة الأجنبي، أصبحت مراجعة مجلة الصرف اليوم أمرا ضروريا وعاجلا، فهي لم تعد تتماشى مع المتغيّرات العالمية كما أننا /نعلم أن الإجراءات أصبحت قديمة خاصة في مجال الدفع وتحويل الأموال.

سيدتي الوزيرة، يجب أن نكون اليوم أكثر انفتاحا على العملة الرقمية ونساهم أكثر في إجراءات الدفع بالعملة الصعبة، وأذكركم بالمطلب المتجدد والخاص بمعتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة، اليوم سيدي الهاني تتوفر فيها قباضة مالية ولا يوجد فيها أي فرع بنكي، يقوم المواطنون اليوم بسفرات طويلة تفوق 25 كم من أجل الحصول على خدمات مالية باعتبار أن معتمدية سيدي الهاني تبعد أكثر من 25 كم عن مركز الولاية.

أهالي ومواطنو سيدي الهاني، ينتظرون منكم التدخل والتفاعل مع هذا المطلب، كما أحيطكم علما سيدتي الوزيرة، أنّ بلدية المكان وفّرت مقرا لإحداث قباضة مالية. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

نحن كتلة الأمانة والعمل سنصوت بنعم لمشروع هذا القانون عدد 2023/32 المتعلق بالموافقة على إتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل الميزانية التكميلية لسنة 2023، وإننا نثمن مجهودات السيدة وزيرة المالية في تعبئة الموارد المالية والمحافظة على التوازنات المالية وسداد الديون الخارجية في الآجال بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة الطبيعية منها والمفتعلة من بعض المرضى، ومن باب التضامن الاقتصادي فإن للبنوك التونسية دورا هاما في هذه المرحلة وكان من الأجدر عدم وجود فوائض للقروض المسندة من طرفها لخزينة الدولة ومن هنا ندعو كافة البنوك إلى الانخراط في الاستثمار الخاص من خلال تبسيط الإجراءات للحصول على التمويلات اللازمة لفائدة المستثمرين الشبان.

سيدتي الوزيرة، الرجاء التدخل لدى البنك التونسي للتضامن قصد إعادة جدولة القروض المسندة لصغار المهنيين والحرفيين.

سيدتي الوزيرة، إن المستثمر التونسي مر بعدة أزمات أثرت سلبا على نشاطه والعديد منهم أعلن إفلاسه وقصد المحافظة على رأس المال الوطني فإنه من الضروري طرح خطايا التأخير المتعلقة بالصكوك خلال الفترة الممتدة منذ جائحة كورونا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد طارق مهدي عن كتلة الأحرار وله دقيقتان تفضل.

السيد طارق مهدي

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها من إطارات وزارة المالية،

السيدة الوزيرة، هناك عدد غير قليل من القوانين والقرارات التي يجب مراجعتها سأعيد طرح إشكال الأموال التي يتم حملها نقدا، مشكلة الأموال التي تتخطى قيمتها ثلاثة آلاف دينارا فلم تعد لها قيمة شرائية في السوق ففي المجال الفلاحي أي فلاح أو مربي مواشي يتوجه لبيع محصوله فسيكون لديه هذا المبلغ عند ذهابه أو إيابه من السوق، نفس الشيء بالنسبة للتجار فقد أرّقت هذه المسألة العديد من التجار والفلاحين فجب أن تقع مراجعة هذا المبلغ وأن تتغير طريقة الدفع وعلى الأقل إعطائهم فرصة حتى تتم رقمنة إدارتنا لإدخال عقلية وطريقة جديدة في الخلاص.

للأسف الشديد وصلتنا عدد كبير من التشكيات من مواطنينا الكرام وتجارنا وفلاحينا وصلوا في بعض الأحيان إلى الفقدان الكبير في السيولة التي يعيشون عليها والتي تعد مورد رزق وحيد لعدد كبير منهم للأسف هناك أيضا عددا شاذا من الأمنيين مع إحترامي لكافة السلك الأمني الذي لدي من بينهم أقارب وأصدقاء وأخوة يستغلون الطرق المؤدية لأسواق السيارات والأسواق الأسبوعية لإيقاف عدد من التجار وتفتيش السيارات وحجز كل المبلغ الذي يتخطى ثلاثة آلاف دينارا.

السيدة الوزيرة، ما الحل لفلاح باع بعض المواشي وما الحل لمن باع سيارة حتى وإن كانت قديمة "خردة" وما الحل لدى التاجر، فهل سنواصل القيام بكل ذلك لأنهم لا يزالوا يتنفسون، فما نعيشه هذه الأيام كما يقول المثل "أضرب مازال يتنفس" يجب تغيير هذا القرار الظالم حتى يتم رقمنة مؤسسات الدولة وإيجاد طريقة خلاص سريعة ومضمونة وسهلة وتدخل طرق الخلاص هذه في عادات المواطن التونسي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة والوفد المرافق لك،

في البداية تحية إكبار وإجلال للمقاومة الفلسطينية الباسلة الذين يدافعون عن شرف الأمة العربية والإسلامية، الله يحميكم وينصركم، وأمر.

مرة أخرى وللأسف سنصادق على مشروع قرض، مرة أخرى وللأسف سنضطر للمصادقة على مشروع قرض لتمويل خزينة الدولة، ثم ماذا بعد ذلك سيدة الوزيرة أصبحنا نعتقد أن هدفكم هو تمويل خزينة الدولة فقط فقد تم ضبط الميزانية وانتهينا بورك فينا والمواطن التونسي يعيش مرتاحا فهل أنكم سيدة الوزيرة تعلمون كيف يعيش الناس وهل تشعرون بظروفهم؟ هل لديكم فكرة بعدد المؤسسات التونسية التي أعلنت إفلاسها؟ هل لديكم فكرة عن صغار الفلاحين والتجار والحرفيين وحتى الموظفين والشركات والمؤسسات لم نعد نتحدث عن أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل.

السيدة الوزيرة، كان من المفروض أن يكون تمويل الميزانية مرفوق بخطط وبإستراتيجية واضحة لكي نعلم أين نتجه على الأقل ومن المفروض أن يكون الوضع الحرج الذي نعيشه دافعا لإيجاد الحلول، ومن المفروض أن يتناغم آدائكم الحكومي مع الأفكار والوسائل الثورية للسيد الرئيس ولأهداف مسار 25 جويلية، أين تنقيح مجلة الصرف ومجلة الاستثمار؟ أين تنقيح المجلة التجارية وخاصة الفصل 411؟ الذي في انتظاره آلاف من العائلات التونسية التي تدمر كل يوم هم وأبنائهم أيضا.

مسألة الرخص، تسهيل الإجراءات الإدارية المرهقة والمقرفة، تريدون من الناس أن تدفع الأداءات وأن تعمل في إطار القانون فمدونا بمشاريع قوانين تسهل حياة الناس وتساعدهم على العمل والإنتاج.

السيدة الوزيرة، نحن نأمل أن يكون هناك تفهم لحياة الناس ومشاكل المواطن ومعاناته اليومية وسأقول لكم في الختام حتى إذا قمنا بالمصادقة على القرض فنحن مجبرون على ذلك فقط وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لك، وأعانكم الله على المهمة الجديدة في وزارة الاقتصاد والتخطيط.

طبعا نحن نصادق على اتفاقية تأتي في إطار البحث عن تمويلات لميزانيات الدولة واللجوء إلى البنوك المحلية مرتبطة بغياب اتفاق مع صندوق النقد الدولي، أريد أن أسأل السيدة الوزيرة، هل صرفت الحكومة النظر نهائيا عن هذا الاتفاق وفي غياب هذا الاتفاق ما هي بدائل الحكومة ونحن نعم مع التعويل على الذات ولكن السؤال المطروح كيف سنعول على ذواتنا لتجنب هذه القروض؟

طبعا خلق الثروة دون إصلاحات برؤية وطنية خالصة غير وارد، إذا غابت الإصلاحات فنحن نريدها أن تكون برؤية وطنية ليس بإمكاننا خلق الثروة في غياب الإصلاحات. نحن ضد إملاءات صندوق النقد الدولي ولكن يجب أن تكون لنا رؤية وطنية لإصلاحات جذرية وعميقة يتم فيها تقاسم المنافع والتضحيات بين التونسيين ولن يكون ذلك إلا من خلال برنامج وطني لإنعاش اقتصادي وهذا فيه جملة من الشروط، مثل تحريك محركات الإنتاج، إقرار جباية عادلة بما يحد وتوسيع نطاق الجباية لكي تشمل أغلب التونسيين بما يحد من الضغط الجبائي، فنحن لسنا مع الترفيع في الجباية ولكن عندما نقوم بجباية عادلة ونوسع على الأشخاص المساهمة في الجباية بإمكاننا الحد من ضغط الجباية وهناك العديد من المداخل السيدة الوزيرة، منها خطة تحفيزية لإدماج السوق الموازية والتي لم نتبينها إلى حد الآن ونأمل أن تتقدم ولن تتم هذه الخطة إلا برؤية تشاركية، وبودنا من الحكومة أن تنفتح على البرلمان وقد دعونا الحكومة أكثر من مرة أن تتعاطى مع البرلمان في تحديد الأولويات التشريعية كما نرفض أن تكون هناك فوضى للمبادرات التشريعية.

وفي غياب القوانين التي تأتي بها الحكومة إلى البرلمان تدفع النواب على تقديم المبادرات نحن من خلالك نخاطبك باعتبارك ممثلة للحكومة، نحن ندعو الحكومة والسيد رئيس الجمهورية أن يقع لقاء بين مكتب البرلمان أو رئاسة البرلمان والحكومة باتجاه أن نحدد الأولويات التشريعية لكي نحقق الاعتماد على الذات ونتجنب القروض في غياب التنسيق وفي غياب عدم التواصل بين رأس السلطة التنفيذية والحكومة والبرلمان سندخل في فوضى المبادرات التشريعية ونحن لا نريد ذلك لأن هناك أولويات يجب علينا القيام بها سويا فالبرلمان يمد يده من أجل علاقة متكاملة مع الحكومة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا، مرحبا بالسيدة الوزيرة،

السيدة الوزيرة، أريد أن أطرح عليك سؤالا تداول في عديد المرات، بما أننا نمثل المواطنين الذين يعيشون مشكلا كبيرا اليوم ونتمنى أن تجيبيننا عن ذلك فنحن نقوم بطرحه في كل مرة ولكننا لا نحصل على أي إجابة، وهو يتمثل في قانون حمل المبلغ المالي نقدا خمسة آلاف دينارا فقد قمتم بتنزيل قانون وليس هناك "plateforme" جاهزة ليس لدينا منظومة إلكترونية تغطي كل

الأماكن وليس هناك فلاحين يريدون التعامل بالبطاقات الإلكترونية أو الصكوك البنكية لذلك هناك مشكلا كبيرا.

السيدة الوزيرة، البائع المتجول في السوق الأسبوعية هناك منهم من يبيع الفواكه والتوابل أو الخضر والغلال عند مغادرة السوق مساء بعد أن باع بقيمة ستة آلاف أو سبعة آلاف دينار تعترضه أول دورية يسألونه عن المقدار المالي الذي بحوزته قبل أن يتبينوا أوراق السيارة وإذا لم يجدوا لديهم شيئا يقومون بتفتيش الشاحنة ولا نعلم ما الذي يحصل بعد ذلك.

كذلك نحن قادمون على موسم الزيتون فعندما يحمل الفلاحين 30 أو أربعون حزمة من الزيتون لبيعها فما الذي سيفعل وبما أنهم لا يتعاملون بالصكوك بل يدفعون المال نقدا وإذا لم يحصل على أموالها نقدا لن يقوم بالحصول عليها بعد ذلك، فهو منهك من العمل طيلة الصائفة بأكملها ليتحصل بعد ذلك على الزيتون ثم بعد ذلك يقع افتكاك أمواله، كذلك "البوازة" بلغتنا العامية الذين يشترون الزيتون بالأموال نقدا من عند الفلاحين ويحملونه إلى المعصرة كذلك يقع افتكاك أموالهم أيضا فما ذنبه؟ فهل أن الفلاح سيقوم بدفع مستحقات الفلاحين تحت أشجار الزيتون عن طريق البطاقة الإلكترونية أو الصكوك البنكية؟

السيدة الوزيرة، لقد اقترحنا حلولا يجب أن يقع الترفيع "plafond" كل حسب اختصاصه وإعطاء ترخيص بقيمة 10 آلاف دينار لكي يتمكنوا من العمل فقد رحل المستثمرين وأغلقت المعامل وهؤلاء يعملون من أجل أن يوفروا قوت أبنائهم.

السيدة الوزيرة، لقد اقترب موسم جني الزيتون لكي يتحصل على قرض بقيمة 200 ألف دينار يطلبون منه ضمان على ذلك فهذا المبلغ لا يمكن أن يملأ "سيتيرنا زيت" ثم ما الذي سيفعله بعد ذلك فلما لا يقع القيام بـ "Plombage" حتى يتمكن من بيعها ثم يحصل على قرض آخر ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل ولها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

في إطار مشروع القرض بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة الذي هو محور جلستنا اليوم أريد أن أتقدم إلى سيادتكم ببعض الملاحظات والتساؤلات تتعلق بسياسة الاقتراض.

الملاحظة الأولى تخص هذا القرض الذي أعتبره عاديا بشروط مقبولة وقواعد ميسرة.

السيدة الوزيرة، نحن نعلم أن الاقتراض اليوم هو ضرورة مفروضة على ضوء ضعف مواردنا الذاتية وعلى ضوء تقلص مردودية بعض القطاعات وعبء بعض المؤسسات العمومية على الميزانية وارتفاع نفقات الدعم إضافة إلى ارتفاع كتلة الأجور في الوظيفة العمومية، لكل هذه الأسباب التجأنا إلى التداين دون أن ننسى الظروف الاستثنائية الصعبة التي يمر بها العالم اليوم.

السيدة الوزيرة، لقد أصبح الاقتراض يمثل عبئا ثقيلا على الدولة بما أنه بلغ 35% من حجم الميزانية وهذا مؤشر مقلق خاصة أنه نسبة كبيرة من القروض موجهة فقط لتمويل الميزانية مثلما هو الحال بالنسبة لهذا القرض.

الملاحظة الثانية تهم مسألة تمويل ميزانية الدولة من قبل البنوك الوطنية وهذا يتم دون أدنى شك على حساب تمويل الاستثمارات والقطاعات المنتجة ويقلص من خلق الثروة وخاصة إحداث مواطن شغل جديدة.

بالنسبة لتساؤلاتي التي أريد توجيهها إلى سيادتكم:

أولا، بخصوص التصرف في القروض ومسألة الرقابة، هل قمتم سيدتي الوزيرة بتعميم نظام الرقابة خاصة ونحن نعلم جيدا أن أي خلل في الرقابة يؤدي إلى مشكل في الحوكمة وفي هذا السياق لماذا هذا التأخير في تركيز منظومة إنجاز، متى سنرى دليلا موحدا للتصرف في القروض تتبعه جميع الهياكل الإدارية ويكون تحت إشراف وزارتكم.

وأخيرا أعتقد أنه حان الوقت اليوم وفي ظل الظرف العالمي الحالي الاعتماد على مواردنا الذاتية والتفكير في الترفيع في النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز إلى حد الآن 0.9%.

السيدة الوزيرة، يجب استرجاع مقوّمات النمو الاقتصادي وهي الاستثمار والتصدير والاستهلاك ولا بد من تحفيز أنفسنا لمزيد العمل والإنتاج وهو ليس بعزيز على كل تونسي غيور على تونس بعد 25 جويلية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق تفضل.

السيد حسن جربوعي

صباح الخير،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

أولا، تحية للشعب الفلسطيني وتحية للشعوب العربية والخزي والعار لحكام العربنة.

أول مسألة يعتبر القرض الداخلي حلا من الحلول في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد لأنه ليس لدينا أي موارد أخرى ونحن نتبين الوضعية الحالية جيدا ولكن أين يكمن الإشكال، يجب أن تكون لدينا إستراتيجية كيفية إنفاق هذه القروض الموجهة، وكما قال السيد رئيس الجمهورية يجب أن نعول على ذواتنا وعلى الثروات الداخلية وعلى كيفية الاستثمار في المجالات التي بإمكاننا أن نكون دول رائدة في ذلك وقد حققنا الاكتفاء الذاتي سابقا في الحليب والجبن والآن نتبين الوضعية التي وصلنا إليها اليوم لذلك يجب علينا أن نعمل على نقاط القوة التي لدينا، كيف ذلك؟

فقد سميت هذه البلاد في وقت من الأوقات مطمورة روما وقد كان توجهنا في الأساس إلى الفلاحة التي لم نعد نهتم بها الآن، فالحرب العالمية والحروب الموجودة اليوم بين البلدان موجهة للغذاء وللماء وللفلاحة بصفة خاصة، التوجه أن لدينا القوانين ولكنها تبقى حبرا على ورق وتطبيقها على أرض الواقع لا يمت للواقع بصلة، فعندما يتوجه الفلاح إلى "BTS" أو "BNA" يجد العديد من المشاكل والعراقيل، هناك 70% من الفلاحين الذين يمتهنون هذه المهنة جيدا

ولكنهم عندما يتوجهون إلى مندوبية الفلاحة أو "CRDA" يمدونه بشروط تتطلب منه عشرون سنة بأكملها لكي يتمكن من الحصول على هذا القرض.

وأنا من منبري هذا السيدة الوزيرة، فنحن كأعضاء مجلس النواب دورنا أن نتساءل تحت هذه القبة ثم تأتينا إجابات وكأننا نعيش في كندا أو نيويورك السماء زرقاء والعصافير تزقزق، وكل النواب يشهدون على ذلك فالأسئلة التي نطرحها بخصوص النقل أو الصحة أو التعليم أو المالية أو غير ذلك فإن الإجابات التي نحصل عليها لا تمت بصلة للمشاكل التي نعيشها في الجهات ولا تتطابق مع ما هو موجود، حسنا فنحن نعلم أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي صعب، لكن بإمكانكم مدنا بحلول على مدى ثلاث أو أربع أو خمس أو ست سنوات على الأقل ستكون هناك نقطة سنصل إليها جميعا وسنضحي من أجل ذلك ونتوجه في سياسة التقشف وإلى غير ذلك فالشعب والمواطن يتبع توجه الدولة ولكن ليس هناك أي إستراتيجية أو أي رؤية صحيحة.

الفلاح اليوم يريد الحصول على قرض لإنشاء بيوت مكيفة بقيمة 10 أو 15 ألف دينارا وهذا ليس بالمبلغ المكلف على الدولة كما أن الفلاح يطلب أن تكون هناك ثقة فهو سيقوم بدفع ذلك غير أن دور الدولة هنا سيكون رقابيا بحيث أن الفلاح سيوفر مواطن الشغل وسيقلص من نسبة النزوح إلى المدينة ومن الهجرة غير الشرعية والأكثر من ذلك أنه سيلعب دورا اقتصاديا هاما في ضرب الاحتكار الذي أصبح اليوم من أهم مشاكل المواطن الذي لم يعد قادرا على الحصول على الطماطم والفلفل والبطاطا لطبخ " العجة".

السيدة الوزيرة، هذا الحديث موجه إليك يجب أن توجه المالية إلى هؤلاء الأشخاص الذين يستحقون ذلك وإلى الفلاح البسيط الذي يريد الحصول على قرض الذي يتطلب عشر أو خمس عشر سنة ثم لن يحصل عليه بعد ذلك.

في النهاية إذا أردنا أن نخدم بلادنا يجب أن تكون هناك خلية تتضمن جميع الإدارات الخاصة بهذا الفلاح البسيط لكي تسرع في الحصول على الوثائق المطلوبة للقروض، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محسن هرمي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد محسن هرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وكافة الوفد المرافق لها،

إن الاقتراض من البنوك المحلية من شأنه أن يموّل الميزانية العامة للدولة وهو ضمانة لحسن تنفيذ المشاريع العمومية، إلا أنه سيشكل عائقا أمام تمويل المشاريع الخاصة ودفع الاستثمار الخاص وأني أعتبره أفضل الحلول الوقتية باعتبار الشروط المجحفة من طرف البنوك العالمية وشروط صندوق النقد الدولي التي يمكن أن تؤدي إلى تداعيات سلبية على السلم الاجتماعي.

السيدة الوزيرة، معتمدية فرنانة يقطنها 60 ألف ساكن بها ثلاث بلديات وست مؤسسات تربوية أربع إعداديات ومعهدين وعدة إدارات أخرى وهي تعيش حركية اقتصادية متطورة إلا أن أبناء هذه المعتمدية تعترضهم صعوبات كثيرة من تنقل وغير ذلك للوصول إلى أقرب قباضة مالية بمدينة جندوبة مركز الولاية منهم من يقطع أكثر من 50 كيلومترا للوصول، أليس من حقهم إحداث قباضة مالية بفرنانة.

السيدة الوزيرة، هناك بعض النقاط وباعتبارك وزيرة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة، فإن السكان في حدودنا أصبحوا أقلية باعتبار أننا لم نفكر ولم نخطط لمشاريع مندمجة لهؤلاء السكان لكي يستقروا بتلك المناطق لأن في ذلك أمن لبلادنا فعندما يكون هناك سكان على مستوى الشريط الحدودي في ولاية جندوبة من خلال إحداث المشاريع لشدهم في تلك المناطق فذلك سيحقق الأمن لبلادنا.

السيدة الوزيرة، كذلك أريد أن أضم صوتي للزملاء الذين تحدثوا حول موضوع الخمسة آلاف دينار، كما يمكن للتاجر أن يحتكم على مبلغ قدره خمسة آلاف دينار لأن سعر العجل اليوم يقدر بقيمة ثمانية أو سبعة آلاف دينار فقيمة خمسة آلاف دينار لا يعتبر مبلغا كبيرا اليوم فقد أصبحت أسواقنا فارغة والسادة رؤساء البلديات يشتكون من ذلك باعتبار أن المستلزمين أصبحوا لا يستلزمون بوعودهم لأن المسألة الوحيدة التي تجعل حركية في السوق هي تجارة الحيوانات أو عدة أشياء أخرى.

السيدة الوزيرة، كذلك بالنسبة لموضوع رخص التبغ التي تشجع على الاحتكار وأعرف من يستأجر 14 رخصة فمتى سيحرر هذا المجال ونمكن أي شخص من الحصول على التبغ من القباضة ويدفع أداءاته لكي نبتعد عن هذا الاحتكار.

السيدة الوزيرة، وأنا أخاطبك الآن كعضوة حكومة بالنسبة إلى بطاقة مسلك للحيوانات فهي موجودة بكامل تراب الجمهورية بينما هي مخصصة للحدود...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

لقد هنأك زملائي سيدة الوزيرة وأنا أعلمك أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تكليفا وليست تشريفا.

السيدة الوزيرة، أين نحن ذاهبون اقتصاديا؟ هل نريد إنقاذ الاقتصاد وتطويره أم إفلاسه؟

السيدة الوزيرة، تتمكن الدولة التونسية من سداد حوالي 74% من ديونها الخارجية وهذا رقم مفرح، السؤال الديون الداخلية لدى القطاع الخاص الذي شارف على الإفلاس، قطاع المواد الغذائية المدعمة مثل المخابز لديها ديون تتجاوز 300 مليارا لدى الدولة، قطاع تجميع الحليب شارف أن يفلس فتفوق ديونه لدى الدولة 600 مليارا، المقاولين والأشغال العمومية تفوق ديونهم المتخلدة لدى الدولة الألف مليارا ولديهم أغلبهم مشاكل مع البنوك ومنهم من أفلس والباقي لم يعد يتقبل المشاركة في طلبات العروض حتى أن طلبات العروض اليوم تفتح سبع مرات ولا يشارك فيها أي مقاول لأن الدولة التونسية غير قادرة على الخلاص وهذا من شأنه أن يساهم في تعطيل التنمية في تونس اليوم أصبحنا غير قادرين على التقدم في التنمية في تونس.

بالنسبة لقطاع الفلاحة اليوم، فعندما تستثمر فلإن "APIA" لا ترجع التكاليف سوى بعد سنتين أو ثلاث سنوات وقد أصبحت كل هذه ديونا لدى الدولة اليوم وهذا ما جعل الاستثمار يتوقف والقطاع الخاص أيضا، أليس من الأجدر على الحكومة بتسديد ديون الشركات الخاصة لحماية ديمومة مواطن الشغل للتونسيين، أليس من الأولى تشجيع الاستثمارات.

السيدة الوزيرة، نسبة النمو اليوم 0.9 % ونتوقع أن تصل إلى أواخر هذه السنة إلى 1.6% لا يمكننا إحداث مواطن شغل بنسب النمو هذه فنحن لن نتمكن من ذلك إلا بالوصول إلى 4%، إن كل الدول اليوم لديها "des indicateurs de performance" ويجب خلق أربع مؤسسات اقتصادية على كل ألف مواطن بين 15و 65 سنة ولكننا في تونس لم نتمكن من إحداث سوى إثنين فقط لذلك ليس بإمكاننا توفير مواطن شغل فقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية غير قادرة على العيش.

السيدة الوزيرة، ثانيا هيئة التحاليل المالية من المساهمين في تعطيل الاستثمار والاقتصاد في بلدان العالم وفي تونس اليوم هي هيئة رقابية، لماذا تقوم برقابة قبلية ولا تقوم برقابة بعدية، اليوم أول سؤال يسأل من أين لك هذا فلنتركه يستثمر ثم نراقبه بعد ذلك لماذا كل مستثمر يكره الاستثمار في تونس ويذهب إلى أماكن أخرى فهل هذا معقول فإنه يتعطل منذ أن يقع تحويل أمواله.

السيدة الوزيرة، قبل المرور إلى ميزانية 2024، كنتم اتخذتم قرارا في قانون المالية 2023 بإلحاق عديد المهن من صغار التجار بآلية النظام الحقيقي عوضا عن التقديري وتسبب هذا الإجراء في غلق العديد من "الباتيندات" فما هو تقييمكم لهذا القرار وما هي الآثار المالية لذلك فهل أن هذا القرار مربحا أم لا، أعتقد أننا خسرنا، وهل حقق المرجو منه وهل هناك نية لمراجعته أو تقنينه؟ كذلك الداء على الثروة فهل حقق مداخيله وإن كان ذلك فكم المداخيل إلى غاية الثلاثية الثالثة، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية ولها ست دقائق تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

الضغط المتواصل الذي تمارسه وزارة المالية على القطاع البنكي المحلي من أجل تعزيز المالية العمومية بسبب الصعوبات التي تجدها في الاقتراض الداخلي هو سياسة مالية خاطئة ولها عدة مساوئ. يذكر في التقرير أن من بين الأسباب قد جاء هذا القانون في إطار تنويع مصادر التمويل عن أي مصادر تتحدثون نحن لم نر أي تنوع رأينا فقط اقتراض داخلي أو خارجي.

يذكر أيضا في التقرير أنه من بين الأسباب هو عدم تمكننا من إصدار قرض رقاعي في السوق العالمية بسبب ترقيمنا السيادي بسبب غياب خصائص الاستثمار وارتفاع خطورة إيفاء الدولة التونسية بالتزاماتها المالية نعم لكن من المسؤول عن هذا التراجع، أليست وزارة المالية. اللجوء للقرض الداخلي تقول وزارة المالية أنه إجراء استثنائي لجئت إليه سنة 2020، ولكن ما نلاحظه أن هذا الاستثناء مازال متواصلا على مدى ثلاث سنوات متتالية وهو ما سيضر بالاقتصاد التونسي.

السيدة الوزيرة، القروض الداخلية، سواء قرض رقاعي أو سندات خزينة أو قروض مجمعة بالعملة هو إجراء استثنائي لجأت إليه الدولة قبل الثورة في مناسبتين سنة 64 وسنة 86، وبعد الثورة سنة 2014، وبداية من 2020 أصبح عادة وأنا على عكس من يقول: "الله لا يقطعلنا عادة" أقول: "الله يقطع هذه العادة" لأنها ستؤثر سلبا على الاقتصاد التونسي.

أولا، الاقتراض من البنوك الداخلية سيؤثر سلبا على السيولة وعلى عدم قدرة هذه البنوك على دعم الاستثمار وإقراض الأفراد، يعني أننا في تونس نعتمد بالأساس على البنوك في التمويل فالأكثر من ذلك نجعلها غير قادرة على دفع الاستثمار وممارسة دورها الأساسي وهو حشد الادخار ودعم الاستثمار، البنوك سيدتي جعلت لدعم الاستثمار وخلق الثروة وليس لتمويل الدولة.

ثانيا، القروض الداخلية هي استنزاف للعملة الصعبة التي ترتفع في البلاد بالقروض الخارجية أو بتحويلات أبناءنا بالخارج أو بالتصدير لكنها تنخفض عند الاقتراض الداخلي لسداد قرض خارجي وهو ما سيؤثر سلبا على مستوى العملة في البلاد، أيضا هنا لم يذكر التقرير مجالات استعمال هذا القرض قيل فقط تمويل الميزانية لسنة 2023، أين؟ فهل في سداد قرض خارجي أو للتوريد؟

السيدة الوزيرة، لم تفكروا أنه عند الإفراط في اللجوء إلى الاقتراض الداخلي من الممكن أن يأتي يوما لم تعد البنوك مواصلة الاقراض وحينها سيجد البنك المركزي نفسه مضطرا للترفيع في الفائدة المديرية وحينها سيدفع الشعب التونسي والاقتصاد الثمن.

السيدة الوزيرة، ثالثا الاقتراض الداخلي يثقل كاهل المالية العمومية لأنه كما نلاحظ في هذا القرض فإن نسبة الفائدة مرتفعة مقارنة بالاقتراض الخارجي لذلك في السنوات الأخيرة ارتفعت ديون الدولة تجاه البنوك وهذه ضريبة عدم الاقتراض المباشر من البنك المركزي لذلك يجب ضرورة تنقيح الفصل 25 من قانون البنك المركزي.

السيدة الوزيرة، سيادتك مسؤولة على مليارات من أموال الشعب التونسي التي تتقادم كل سنة والوزارة لا تحرك ساكنا، لماذا الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لم تقم بأي حملة لتنشيط الاستخلاص لا جهويا ولا محليا ولو تركزون في كل ولاية ثلاث أو أربع قباضات مالية فتدخل المليارات للمالية العمومية؟

أيضا سيدتي أموال الدولة موجودة في الحسابات الجارية لكل محاسب عمومي وفي الشركات التابعة للدولة وأيضا في حساب البريد التونسي، لماذا لا يطبق الحساب الوحيد للخزينة حينها سيتراجع الاقتراض بشكل ملحوظ؟

سيدتي، الحلول كثيرة ومتنوعة جدا لتمويل خزينة الدولة لماذا الاقتصار على الاقتراض خارجي أو داخلي بصفة أنهكت الدولة وأضرت بالاقتصاد التونسي، حقيقة نريد إجابة واضحة لهذه الأسباب، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

السيدة الوزيرة، سوف ندخل للسوق الداخلية للمرة الثانية لتعبئة الموارد المالية لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2023 وقرأنا أعمال اللجنة حيث يقال "نتيجة عدم التمكن من تعبئة موارد اقتراض خارجي" واليوم مرة ثانية ما هي الحلول السيدة الوزيرة كيف ترون كيفية انفتاحنا غدا على السوق الخارجية وهذه مرحلة سنسير فيها اليوم وليس لدينا باب آخر لكن كيف يمكننا اليوم حتى على مستوى جهاتنا أن نحسّن كنواب شعب وكيف ترتؤون أنه يمكننا أن نتقدّم على المستوى العالمي ونعطي صورة أحسن ونعطي مَنْحَى آخر للمعاملة كيف لنا أن نخرج للمستوى العالمي ونجلب المال من الخارج بمعدّلات محترمة "des taux respectables".

كذلك أضم صوتي للأخوة الذين تحدثوا عن إمكانية اليوم وعلى سبيل الذكر لدينا قباضة في جهة سكرة لا تزال معطلة إلى اليوم ولم نشرع بعد في العمل وبهذا يمكن أن نوفّر بها أيضا الإرادات وهناك عدة إمكانيات والعمل الذي أكد عليه السيد رئيس الجمهورية وثقافة العمل التي يمكن من خلالها أن نرفع بها "la productivité" ويمكن أن نبذل أوفر الجهود ونقدم نتائج أكثر.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة أنّنا اخترنا اليوم من محاربة الكارتلات التي نراها إلاّ منع أصحاب الهمم وذوي الحاجيات الخصوصية من توريد السيارات فقد أوقفناهم ولم نسمح لهم بإمكانية استيراد السيارات ولا بأس أن نفتح هذا القوس ولليوم نتحدث عن أصحاب الهمم الممنوعون من إدخال السيارات بدعوى محاربة الكارتلات التي استحوذت على السوق وتجني أرباحا من خلال السيارة أكثر ممّا يربحه المصنّع في حد ذاته والمسألة الوحيدة من محاربة الكارتلات هي إيقاف ذوي الحاجيات الخصوصية وأصحاب الهمم من إدخال سيارة يمكن قيادتها والتمتع بها، هذا فيما أردت الإشارة إليه بخصوص هذه النقطة.

أخيرا سيدي الرئيس، بالنسبة للحضور في الجلسة العامة هو أن يكون ممثلو السادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم وأيضا السادة النواب والسادة المستشارين حاضرين معك ولا أرى سببا أن يكون المستشارين الخاصين للسيد الرئيس موجودين اليوم في قاعة الجلسة العامة وهذا لا يفيد شيئا مجلس النواب وأعضائه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد بدر الدين قمودي عن الخط الوطني السيادي وله عشر دقائق.

السيد بدر الدين قمودي

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

قامت وزارة المالية بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بإمضاء اتفاقية تمويل مع بنوك محلّية موضوع مشروع القانون الذي يُعرَضُ اليوم على المصادقة.

بمقارنة وثيقة شرح الأسباب لمشروعيْ المصادقة على اتفاقيتيْ ماي وأكتوبر، نستخلص أن وزارة المالية أكدت أنهما تندرجان في نفس الإطار المتمثل في تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة كما أكدت على نفس النتائج المرجوة والمتمثلة في المساهمة في استقرار احتياطي العملة والتخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شُحّا في السيولة.

إذن، المعروض أمامنا اليوم المصادقة على اتفاقية تمويل مبرمة بعد أربعة أشهر من اتفاقية سابقة في نفس الإطار ولنفس الغايات لتقول لنا وزارة المالية أنها قد عجزت عن تعبئة الموارد الخارجية التي برمجتها سابقا ضمن قانون المالية لسنة 2023 مع المموّلين الخارجيين لعدم تمكّنها من إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي نظرا لتقدم المفاوضات والتي أفضت إلى اعتبار الشروط التي قدّمها مجحفة وممكن أن تهدد السّلْم الأهلي.

وهنا نطلب من السيدة الوزيرة ومن خلالها السيد رئيس الحكومة توضيحا بخصوص ما أقرّت به وزارة المالية من تواصل المفاوضات مع المموّلين الخارجيين ومنهم خاصة صندوق النقد الدولي بين جويلية وأكتوبر والتي أفضت إلى عجز وزارة المالية على تمويل ميزانية الدولة حتى تقوم بالمرور إلى إبرام اتفاقية تمويل ثانية مع البنوك المحلية بالعملة الصعبة.

ثانيا، أقرّت وزارة المالية بتقديم صندوق النقد الدولي لشروط مجحفة اعتبرتها تهدد السّلْم الأهلي حسب تكييفها فماهي هذه الشروط؟

ثالثا، الأخطر من ذلك كلّه أن وزارة المالية أبرمت اتفاق تمويل بضعف مبلغ اتفاقية التمويل لشهر ماي بالأورو وضعف المبلغ بالدولار لكن بشروط جديدة مجحفة ومدمرة للاقتصاد وللتوازنات المالية ومُثقِلة لكاهل ميزانية الدولة وللعبء الذي ستحمله لقوانين المالية لعدة سنوات مقبلة. وهنا السيدة الوزيرة مطالبة بتفسير أسباب تغيير شروط التمويل على غرار التغيير في كيفية التسديد أو السّداد من خلال التخلي عن مدة الإمهال المقدّرة بأربع سنوات أي سنة 2027 بالنسبة للتمويل المتأتّي من اتفاقية ماي في حين أن التمويل المتأتّي من اتفاقية أكتوبر فهو خاضع للسداد مباشرة دفعة واحدة عند نهاية مدة التمويل أي بعد سنة وبعد سنتين وبعد ثلاث سنوات حسب البنوك أي من 2024 إلى 2026.

ثم هل تم إدراج الديون المتعلقة بالتمويل مدة سنة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024؟ وما هو مجموعها؟ وإن كانت الإجابة بنعم فكيف يتم ذلك في ظل عدم المصادقة بعد على هذه الاتفاقية؟ وإن كان بلا فكيف سيتم إرجاع هذه المبالغ وهو ما يعكس إجمالا سوء التقديرات وعدم شفافية الموازنات المالية وعدم وضوحها.

السيدة الوزيرة، إن وزارة المالية مطالبة أخيرا بتفسير عدم تقديمها لمشروع قانون مالية تعديلي لسنة 2023 في وقت سابق من السنة المالية خاصة وأنّ مصادر التمويل واضحة وبالتالي من المغالطات القول بأن تجزئة الاقتراض من البنوك المحلّية بالعملة ناتج عن عجز التمويل من الجهات المانحة.

كما أنه من الواضح والمتفق عليه من خلال خطاب السيد رئيس الجمهورية أن التعويل على الذات هو الحلّ وأننا لا نعوّل على الاقتراض الخارجي وبالتالي نعيب على وزارة المالية التقصير وتحميل الدولة أعباء مالية ثقيلة من خلال هذه التجزئة علاوة على التصرف في موارد مالية لشركات أجنبية مُودَعَة لدى البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة بفوائض توظف على ميزانية الدولة وهو ما يتطلب توضيحا تقنيا من مصالح البنك المركزي أيضا.

السيدة الوزيرة، إن تعبئة موارد الميزانية بعيدا عن الاقتراض ممكن وممكن جدا ولكن الوزارة والحكومة بصورة عامة اختارت أيسر السّبل ولكن أخطرها على الإطلاق.

سبق وأن خاطبناكم سيدتي خلال الجلسات العامة السابقة المخصصة للمصادقة على القروض وأكّدنا على أهمية تغيير هاته السياسة والاستعانة على الاقتراض بالبحث عن موارد أخرى بديلة ومتاحة.

سألناكم عن ملف الأموال المنهوبة وسألناكم عن الأملاك المصادرة وسوء التصرف فيها وسألناكم عن حوكمة المنشآت العمومية وسألناكم عن إحكام السيطرة على ثرواتنا الوطنية وسألناكم عن استعادة القروض التي استفاد منها رجال "العْمَايلْ" بين ظفرين وليس رجال الأعمال دون وجه حق وبدون ضمانات أو بضمانات ضعيفة لا تتناسب وحجم القروض وسألناكم عن إصلاح الإدارة وحوكمتها وهنا أستحضر قولة الصحابي الجليل أبو الدرداء عندما قال: "ماذا علمتم فيما علمتم؟" وأنا أقول لك ماذا فعلتم فيما سألناكم عنه؟

ماذا فعلتم في علاقة بتوسيع قاعدة الجباية وتوظيفها بعدل وإنصاف؟ الجباية لا تزال توظّف على الفقراء ومحدودي الدخل ويفرِطُ منها كبار لصوص المال العام بتواطؤ أحيانا من الإدارة. أين أنتم من السوق الموازية؟ وما هي سياستكم لاستيعابها؟ أين أنتم من التهريب الذي يخرّب الاقتصاد الوطني ببضائع فاسدة أحيانا وساهمت في القضاء على النسيج الصناعي وفاقمت البطالة؟ أين أنتم من الرقمنة كآلية لضمان الشفافية وإنفاذ القانون والحدّ من ظاهرة الرشوة؟

سيدتي، من داخل وزارتكم ثمة تجربة، تجربة نجاح انطلقت منذ أكثر من سنة وحققت نتائج لافتة للانتباه. هذه التجربة رغم محدوديتها حققت نتائج تؤكد أن الإرادة عندما تتوفر يمكن أن تحقق نتائج إيجابية إنها تجربة الإدارة العامة للديوانة حيث قامت السيدة المديرة العامة بمجموعة من الإجراءات مع العلم "أقسم أنني لا أعرفها ولم أقابلها بتاتا" وإنما تجربة ناجحة من المفيد الإشادة بها وأرجو أن نقتدي بها في علاقة ببقية الإدارات المركزية التابعة للوزارة.

أفضت هذه التجربة إلى نتائج وأرقام تستحق التنويه حيث ضاعفت مداخيل هذا الجهاز عبر الإجراءات سأعددها على مسامعكم:

قامت بتنشيط إدارة الاستعلامات وركزت خلايا استخلاص على مستوى كل المكاتب الجهوية والحدودية حيث تم ربط الدين بالمنظومة الإعلامية وبالتالي أجبر هذا الاجراء الشركات والمتعاملين بتسوية ديونهم. هذا الإجراء ساهم بطريقة ناجحة في استخلاص مبالغ هامة متعلقة بالديون.

الإجراء الثاني هو التسريع في إجراءات التقاضي وذلك بالاعتماد على آلية الفصل السريع.

الإجراء الثالث هو تسهيل استصدار بطاقة الإلزام وتفادي الاعتراضات البنكية.

الإجراء الرابع هو تفعيل إجراء حدودي يتمثل في تحجير السفر لمن هو مَدِينٌ للدولة بينما من هم مَدِينون لوزارة المالية وللدولة يتنقلون في سفراتهم بصفة عادية.

الإجراء الخامس هو تفعيل الجبر بالسجن كآلية استخلاص الديون المثقّلة لدى قابض الديوانة.

كل هذه الإجراءات لا تنجح إلا بتظافر جهود بقية الإدارات المتداخلة والتسريع في الردّ وعدم إفشاء الاسرار وذلك بالاعتماد على الإرساليات الإلكترونية التي تترك أثرا يتمّ على إثره محاسبة المخلّ.

لقد نشطت عملية البت في المحاضر المرفوعة إثر تقدّم المخالف بمطلب صلح وذلك عبر الآلية الإلكترونية وهي تتابع بنفسها مدى إنجاز الصلح.

ولكن أمام هذه النجاحات سنسجل بعض النقائص على غرار أن تنشيط وتسهيل وتدعيم انتصاب الشركات حتى يعود النسيج الاقتصادي وذلك بتجاوز عديد الإجراءات البيروقراطية المميتة على غرار ضرورة اشتراط ضرورة الاستظهار بشهادة الوقاية التي تصدر من الحماية المدنية وفق إجراءات مشطّة يصعب تحقيقها لدى أغلب الباعثين الشبان.

هذا الاجراء كان حاجزا أمام انتصاب عديد الشركات الكبرى ذات القدرة التشغيلية الكبيرة وهناك مشكل كبير هو عدم توفّر مخازن للحجز داخل كل ولاية تابع للديوانة وهذا أثّر سلبا على سير عمل الفرق الرقابية كيف يمكن أن تُحجز بضاعة في إحدى الولايات ويقع إيداعها في ولاية أخرى إن وُجد مكانا لذلك؟

كذلك ندعو بهاته المناسبة إلى إرساء نفس الإجراءات المتّبعة حاليا بالإدارة العامة للديوانة ببقية المصالح بوزارة المالية وتقليص إجراءات التقاضي وتحديد قائمة المستشارين الجبائيين.

كذلك من الضروري منع المتداخلين والمستشارين الذين كانوا في الإدارة حيث يطبّق عليهم جريمة إفشاء السر المهني والسمسرة.

هذا الموظف المتقاعد أو المستقيل يربط شبكة كبيرة من العلاقات داخل الإدارة ويصبح يعمل ضد الإدارة وذلك بالاعتماد على مذكرات عمل سرية وغير منشورة. لذلك هناك تشكّي من أصحاب المهنة من المستشارين بوجود هذه الفئة.

السيدة الوزيرة، تطرقت إلى مثال الإدارة العامة للديوانة لأبيّن أن النجاح ممكن والفشل اختيار وعندما تتوفر الإرادة نحن على ثقة أنكم ستجدون من الآليات والخيارات ما يُغنينا عن آفة التداين، ستجدون من الخيارات ما يبعث فينا وفي شبابنا الأمل في غد أفضل، غد تكون فيه وزارة المالية قاطرة لخلق الثروة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

نجد أنفسنا اليوم أيضا أمام مشروع قانون قرض يتعلق بالموافقة على اتفاقية تمويل مبرمة بين الدولة التونسية وبعض البنوك المحلية وكالعادة نحن مجبرون على الموافقة نظرا لوضعية المالية العمومية لكن علينا أن ننبّه من تداعيات هذه القروض الداخلية.

السيدة الوزيرة، أنت تعرفين أنّ هذه القروض تتمثل في زيادة الدين العام وبالتالي زيادة تكلفة خدمة الدين العام التي يجب دفعها كفائدة على القروض.

تأثير هذه القروض أيضا على تمويل الخدمات الحكومية واليوم نرى مستوى الخدمات العمومية من تعليم وصحة ونقل.

التداين الداخلي والخارجي له تأثير أخطر وهو زيادة الضرائب في ظل غياب تنويع مصادر التمويل وبالتالي التأثير على الاقتصاد مادامت الأموال التي كانت ستوجّه للقطاع الخاص لخلق الثروة وتُوَجّه لسداد الديون وبالطبيعة تبعات هذا هو خفض التصنيف الائتماني للدولة التونسية وحتى إن وجدنا تمويلا أجنبيا أو تمويلا خارجيا سيكون بفائدة مشطة جدا.

نمر الآن إلى المستقبل ميزانية 2024، السيدة الوزيرة سنجد أنفسنا أمام نفس الشيء مادام لا يوجد تنويع في مصادر التمويل. وفي الحقيقة أهم شيء كنت أنتظره في ميزانية 2024 هو تنويع مصادر التمويل وهنا نتحدث عن إيرادات غير ضريبية وتعزيز النمو الاقتصادي والتي من خلالها يمكن أن نوسّع قاعدة الإيرادات الضريبية.

كذلك إحداث صندوق ثروة للاستثمار وهذا نموذج تنتهجه أغلب الدول ونرى اليوم أنّ الدول التي لديها البترول وطاقات تصدّرها للخارج فهي تنوّع مصادر دخلها لأن هذا هو المستقبل وتتمثل هذه الصناديق بالهدف الاستثماري وبالطابع السيادي للدولة وبالاستدامة المالية، تنويع مصادر الدولة والتقليل من التعرض للتقلبات في أسعار السلع الأساسية.

السيدة الوزيرة، لديّ سؤال آخر على مستوى رفع المعاليم الديوانية على الآلات الصناعية عند التوريد. ونعرف اليوم أنه يمكن بالصناعة أن نخلق موارد شغل ونحقق نموا اقتصاديا، فلماذا لا يتم رفع المعاليم الديوانية لاستيراد الآلات الصناعية وبذلك نمكّن المستثمرين الذين يريدون اليوم إحداث مصانع وتشغيل الناس في القطاع الخاص من استيراد الآلات والانتصاب ونحاول أن نسهل عليهم كل هذه الإجراءات الديوانية؟

كذلك لديّ سؤال حول رأيك عن تنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي في علاقة بالفصل الشهير لا نقترض سوى من البنوك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

الاقتراض من البنوك المحلية هو عبارة عن "مصائب قوم عند قوم فوائد".

القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بالقانون الأساسي للبنك المركزي حيث نص الفصل عدد 25 صراحة على منع الدولة من الاقتراض المباشر من البنك المركزي ما يعني تضييق خيارات الدولة في الاقتراض ودفعها للتوجه للبنوك التجارية أو الجهات الدولية للحصول على قروض بنسب فائدة أعلى، متى يتم تنقيح هذا الفصل؟ أيضا مع انخفاض المديونية الخارجية وتصاعد الاقتراض الداخلي إلى أيّ حدّ يمكن للاقتصاد التونسي الصمود دون قرض صندوق النقد الدولي؟

أيضا متى يتم ترشيد النفقات؟ ونعرف جميعا أن كتلة الأجور كبيرة ولكن نلاحظ أن هنالك آلاف من الموظفين دون عمل منجز حقيقي ودون رقابة كذلك. أيضا متى يتم استغلال الثروات المهدورة؟ قرابة مليون متقاعد بالنسبة للمتقاعدين اليوم من ضمنهم كفاءات ولديهم استعداد للتطوع، أيضا ربع مليون حاملي شهادات عليا لماذا لا يقع تشجيع المبادرة الخاصة بقروض ميسّرة؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

وهي في أول لقاء على الأقل في جلسة عامة كوزيرة المالية والتخطيط والاقتصاد ونعتقد أن هذا مهم جدا في هذه المرحلة. والواقع اليوم حين نطلع على شرح الأسباب على مستوى تقديم هذا القانون يقرّ أن هناك صعوبة في التداين الخارجي خاصة في غياب اتفاق مع صندوق النقد الدولي وفي نفس الوقت حين نرى فرضية الاقتراض في ميزانية 2024 نرى أن هناك ارتفاعا.

إذن الاقتراض ضروري لكن لننظر من أيّ جهة سيكون هذا الاقتراض؟ في سنة 2023 رأينا أن الدولة اعتمدت في قرضين على التداين الداخلي بالعملة. إذن السؤال المطروح هل يكفي التداين الداخلي؟ الأكيد لا وهنا نود تقديم بعض التوضيحات على توجّهاتكم في المستقبل.

يمكن أن يحلّ التداين الداخلي جزءا من المشكل ونتصور أنه لا بدّ من رؤية لدعم الموارد المتأتية من مواطنينا بالخارج كذلك نود معرفة الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الإطار ورأيت بعض الملاحظات الصادرة عن بعض الإخوة الموجودين في الخارج على سبيل الذكر فتح حساب أجنبي بالعملة الأجنبية " l'ouverture de compte en devises" الذي يتطلب الإقامة وهناك بعض الاقتراحات تشير إلى أنّ المهاجرين بصفة قانونية " dans le cadre d'une avec un contrat coopération" يمكن من بداية خروجهم أن يكون لديهم الإمكانية والحقّ في فتح حساب بنكي بالعملة الأجنبية منذ انطلاقهم.

ملاحظة أخرى في نفس السياق وهي " les opérations de devises en espèces" في الحقيقة أن الدولة تحمي نفسها لكن هل العمليات المصرفية بالعملة الأجنبية " sont pénalisées par commission de 2 à 4% " فهل توجد إمكانية في هذا الظرف لمراجعتها لتكون هذه الموارد أيضا للدعم؟

مسالة أخرى هي الشركات المصدّرة كليا والآن يتم استرجاع "TVA" الذي يتطلب منهم هل هناك إمكانية مراجعة قانون الذي صدر في قانون المالية 2022...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا،

السيدة وزيرة المالية،

مرحبا بك وبالوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، البرلمان ليس آلة حاسبة للقروض ومجلس نواب الشعب ليس قلم المصادقة على قروض لرهن الأجيال القادمة.

نناقش اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة وهو القرض الرابع الذي يُعرض على مجلس نواب الشعب منذ بداية العهدة.

في الحقيقة في إطار مناقشتي لهذا القرض وبإيجاز أريد أن اقرأ فقرة من تقرير شرح الأسباب الذي ورد على سيادتكم وقلتم فيه:

"وتعتبر هذه الشروط مقبولة خاصة في ظل محدودية فرص التمويل المعروضة حاليا على الدولة التونسية وذلك باعتبار عدم تمكّن تونس من:

- تعبئة التمويلات التقليدية المشروطة بإبرام برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي،
- إصدار قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية باعتبار تراجع ترقيمها السيادي وبالتالي ارتفاع كلفة الإصدار بهذه السوق."

أريد القول بأن هذه الشروط التي قلتم عنها مقبولة أعتبرها غير مقبولة ولا تعتبر مقبولة لأن نسبة الفائدة مشطة وعالية وتصعّب علينا الوضعية المالية في المستقبل.

تؤكد وثيقة شرح الأسباب العجز على إيجاد الحلول الأخرى ولذلك يمكن قد اعتبرتم أنّ الشروط مقبولة.

السيدة وزيرة المالية، بصفتك عضوا للحكومة، أريد أن ألاحظ أن هناك عدم تطابق بين الخطاب السياسي للسيد رئيس الجمهورية والفعل السياسي لوزارة المالية. السيد رئيس الجمهورية في كل مناسبة يتحدث عن ضرورة التعويل على الذات صحيح أنه ليس بين عشية وضحاها سنعتمد على أنفسنا ولكن ننتظر مؤشرات وآليات وفي المستقبل نحن قادرون على الاعتماد على ذاتنا ودوركم كجزء من الوظيفة التنفيذية لإرساء الآليات. هذا فيما يخص مشروع القرض المعروض علينا السيدة الوزيرة.

بهذه المناسبة أردت أن أستغل فرصة وجودك في رحاب مجلس النواب لأتحدث قليلا عن الشأن المحلي في الحمامات.

السيدة الوزيرة، شركة "SOTUTOUR" وهي الشركة التونسية لسياحة الشباب المالكة لنزل خليج الشمس بالحمامات هذه الشركة اليوم مفلسة ومن خلال لقاءات بالسيد وزير الشباب والرياضة تأكد لدينا بما لا يدعو مجالا للشك أن هناك نوايا لإفلاس وتفليس هذه الشركة قصد التفويت فيها للغير لبناء العقارات أو التفويت فيها بأبخس الأثمان.

اليوم نريد الحفاظ على هذه الشركة وهذا العقار ونعتبره مكسبا في الحمامات واليوم يوجد إشكال للعملة في هذه الشركة حيث لم يتقاضوا رواتبهم منذ شهر جوان وقد تقدم السيد وزير الشباب والرياضة بطلب لتسوية وضعيات العمال كتسبقة للأجور في انتظار إعادة دراسة لهيكلة وتعديل الشركة وأردت أن أعرف أين وصلتم في هذا الطلب؟

مدينة الحمامات اليوم تتسع لـ 180 ألف ساكن وتشمل على 100 ألف وحدة فندقية وعشرات المطاعم السياحية ومحلات تجارية وفي المقابل لدينا قباضة مالية وحيدة وسط مدينة الحمامات وهذا يُعَدّ لدينا إشكالا كبيرا وسط المدينة وأعتقد أن الحمامات في حاجة لأكثر من قباضة مالية نظرا لكثافة العدد السكاني بها ونطالب بقباضة مالية ثانية في الحمامات بمنطقة براكة الساحل لم لا لتقريب الخدمات أكثر للمواطن.

أيضا لدينا مشكلة في القباضة البلدية السيدة الوزيرة لدينا اليوم نقصا كبيرا في الأعوان بالقباضة البلدية في الحمامات ونفتقر لعدل خزينة يقوم باستخلاص المعاليم ولدينا قرابة 10 مليار ديون غير خالصة من معاليم الأداءات البلدية "الزبلة والخروبة" واليوم نسبة الاستخلاص في القباضة البلدية لا تتجاوز 10% والمطلوب السيدة وزيرة المالية تدعيم القباضة البلدية في جهتنا بالأعوان حتى يؤدوا دورهم وتدخل موارد مالية للبلدية وبذلك تقوم بلدية الحمامات بالمشاريع المناطة بعهدتها فيما يخص التنمية والاستثمار بالمدينة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لكم،

السيدة الوزيرة، تحيين مجلة الاستثمار أصبح ضرورة قصوى خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها بلادنا. اليوم السيدة الوزيرة نصادق على اتفاقية التمويل المبرمة بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة وبالعملة الصعبة في حين أننا قادرون على التعويل على الذات، مثلا تدعيم المنتوج التونسية واستهلاكه وتشجيعه لأننا بصدد توريد السلع بالعملة الصعبة في حين أنها موجودة في تونس إضافة إلى عرض سلع أجنبية تنافس منتوجنا.

ثانيا السيدة الوزيرة، تشجيع الفلاحين والتعويل على مياه التطهير المعالجة ثلاثيا خاصة في ظل الشحّ المائي الذي تعيشه البلاد.

السيدة الوزيرة، منطقة الزاوية القصيبة والثريات هي من المناطق التي انطلقت الدولة منذ الثمانينات في إرساء تجربة إحداث منطقة سقوية بالمياه المعالجة وكانت ناجحة في توفير الأعلاف وفي نفس الوقت انتعاش فلاحة الزياتين وخاصة حين وقع تخصيص المياه المعالجة ثلاثيا.

السيدة الوزيرة، المناطق السقوية بالزاوية القصيبة والثريات وقعت توسعتها على مساحة 500 هكتار بمدينة قصيبة سوسة والثريات وتحتاج تمويلا بـ 23 مليار.

السيدة الوزيرة، عند اطلاعنا على قانون المالية لسنة 2024 والعفو الجبائي موجود وهذا من المؤكد لتعبئة موارد الدولة لكن ما هي الاستراتيجية التي أعدّتها وزارة المالية لإنجاح هذا العفو الجبائي في ظل وضع اقتصادي صعب؟

استبشرنا خيرا السيدة الوزيرة بانتداب 200 عدل خزينة لاستخلاص ديون الدولة لكن سلك عدول الخزينة يعاني.

منحة التوجّه السيدة الوزيرة هي نفسها منذ 2013 في حين ارتفع سعر البنزين و"Diesel" عدة مرات وبقيت نفس المنحة.

السيدة الوزيرة، يتحصل عدل الخزينة على منحة التبليغ والإجراءات ويحصل عليها بعد عام يعني أن عدول الخزينة يدفعون من مالهم الخاص لاستخلاص ديون الدولة ثم يظل في انتظار صرف

ما عليه من الدولة إضافة إلى صرف معاليم البنزين والوقود باستعمال وسائل النقل الخاصة بهم وهي مسألة مهمة في استراتيجية العمل على الأقل في ظل العفو الجبائي الذي يجب إنجاحه ويجب كذلك تدعيم عدول الخزينة بوسائل النقل على الأقل حتى يقوموا بعملهم ولو أن البعض منهم يستنجد بوسائل النقل الخاصة به لاستعمالها في عمله.

أيضا السيدة الوزيرة، نعرف الدور الذي يقوم به أعوان الجباية والاستخلاص في استخلاص الديون العمومية، واليوم نعوّل على هؤلاء الأعوان ونعرف الدور الكبير الذي يقومون به إلى جانب عدل الخزينة. اليوم السيدة الوزيرة لتعبئة موارد الدولة نود أن تتم الإحاطة اللازمة بهذا السلك وعلمت أن هناك مشروع أمر سيصدر ولا أعرف سبب تأخر إصداره وهو في خصوص منحة التوجّه والإجراءات والتبليغ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

للأسف كلما اجتمعنا إلاّ وكان ذلك من أجل التداين والقروض واليوم حتى وإن وافقنا وقبلنا هذا القرض فإننا مجبرون ولسنا بمُخَيّرين وسيكون ذلك على مضض.

سيدتي الوزيرة، ننتظر منكم ومن إدارتكم مشاريع قوانين، نحن لسنا بمختصين بالمالية وعندما يكون المشروع من عندكم سيكون أسرع وأفضل مشاريع قوانين تحرّر الاستثمار المكبّل بالقوانين البالية لعلنا نتجاوز مسلسل القروض.

أغتنم سيدتي الوزيرة ما تبقى لي من وقت حتى أحدثك عن معمل الحلفاء هذه النقطة المضيئة، معمل الحلفاء بالقصرين، معمل الورق بالقصرين الذي كان يصدّر عجين الحلفاء وكان مصدرا للعملة الصعبة ومصدرا للورق وعندما أقول ورقا أقول تعليم إدارة ومطبعة رسمية والدولة التونسية تستورد اليوم الورق من أجل الكتاب ومن أجل الكراس ونشاهد معاناة المواطن وخاصة ضعيف الحال في شراء الكراس بذلك السعر المجحف.

سيدتي الوزير، معمل الحلفاء يشغّل 800 أجير وكتلة الأجور تقدّر بـ 20 مليار سنويا وتُدفع هذه القيمة المالية من خزينة الدولة والمعمل مغلق، يعني منذ سنوات تدفع الدولة كل سنة 20 مليار من أجل أجور 800 أجير والمعمل مغلق بينما تُقدّرُ تكلفة إصلاح وحدة "l'électrolyse" وهو القلب النابض للمعمل حوالي 40 مليار فكيف تكون هذه العملية؟ يعني تقبل بدفع 20 مليار طيلة سنوات ولا تقوم بإصلاح وحدة "l'électrolyse" القلب النابض للمعمل المقدر بـ 40 مليار.

وعليه سيدتي الوزيرة، عليكم أن تفكروا في إصلاح هذا المعمل من ناحية فهو سيساعد على تشغيل الناس ومن ناحية أخرى سيقلّص من المديونية ومن ناحية ثالثة أنّ عجين الحلفاء هو للتصدير 100% ولا يبقى منه شيء في تونس وليس فقط عجين الحلفاء بل أيضا كل المواد الكيميائية التي تنتجها وحدة "l'électrolyse".

بالإضافة إلى ذلك سيدتي الوزيرة، انّ شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين "Sodek" هي شركة عندما بُعثتْ لدعم الاستثمار ومشاريع الاستثمار بالقصرين هي اليوم مفلسة وعلى أبواب الغلق إذا كان من سيدعم الاستثمار مفلسا وعلى أبواب الغلق فما بالك بالمستثمرين وعليه سيدتي الوزيرة ندعوكم للالتفات إلى هذه الشركة.

"Sodek" القصرين دفعت سابقا في عديد المشاريع التنموية وحلحلت عدة مشاكل في التشغيل والاستثمار واليوم هي على أبواب إفلاس وعلى أبواب غلق.

سيدتي الوزيرة، آخر نقطة وأختم نقطة تحدّث عنها زملائي الأفاضل وهي عملية نقل الأموال حيث أنه لا يعقل أن يتعرض الفلاح للإيقاف من وحدات الأمن جرّاء حوزته أربع آلاف أو خمس آلاف دينار فهذا غير معقول، وكما سبق وحدّثك زملائي فسعر البقرة أو العجل خمسة أو ستة أو ثمانية آلاف دينار وعليكم مراجعة مثل هذه القرارات لتيسير عيش المواطن التونسي ومرحبا بكم مرة أخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب السيد سامي السيد، غير منتمي وله أربع دقائق.

السيد سامي السيّد

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

طبعا لابد من المصادقة على هذا القرض، لكن لدي بعض النقاط السيدة الوزيرة ربما هذه النقاط يمكنها المساهمة في تحسين المردودية العمومية.

النقطة الأولى بخصوص النظام التقديري: حيث شهد هذا النظام العديد من التحويرات والإصلاحات، وقد تم حذف العديد من الأنشطة وحجب الانتفاع بهذا النظام لمدة أقصاها ستّ سنوات لكل هذه الإصلاحات وإلى حدّ اليوم لم نر الإصلاحات التي تتعلق بنتائج هذه التعديلات وتأثيرها على المردودية الجبائية والامتثال الضريبي.

إن عدد المطالبين بالضريبة التي ذكرتها هو عدد مهول لكنه لا يساهم إلا بنسبة قليلة وقليلة جدّا في مداخيل الجباية. فهل يستحق هذا النظام كل هذه الإصلاحات والتشريعات وتخصيص استنفاذ كل الإمكانيات الإدارية للمراقبة.

تتعلق النقطة الثانية، بالامتيازات الجبائية ودفع الاستثمار والملاحظ أنه بعد صدور مجلة الاستثمار سنة 2016 والقانون عدد 8 لسنة 2017 والمتعلق بالامتيازات الجبائية التي كانت تهدف للاستثمار والمبادرة ورفع نسب التشغيل فإن هذه الأهداف لم يتم تحقيقها على الوجه الأكمل فرغم الترسانة الهامة من الامتيازات التي تم تشريعها منذ سنة 2013 إلى سنة 2020 لم نر أي تطور أو ازدهار في النمو الاقتصادي، بل بالعكس فإن جزءا من هذه الامتيازات كانت مصدر من مصادر التهريب والغش الجبائي، فقد ساهمت في إنهاك كاهل الإدارة في ملفات لا جدوى فيها. فهل للإدارة توجه لإصلاح هذه المنظومة؟

تتعلق النقطة الثالثة برقمنة وتعصير الإدارة، لقد تم تخصيص حيزا كبيرا من الوقت لهذا العنصر لدراسة وتطوير البرمجيات وتبسيط الإجراءات وقد تم تطبيق هذه التشريعات نظريا وتحملت

الدولة تكاليفها ولكن إلى هذا اليوم لم نر نتائجها على أرض الواقع، بل بالعكس فإن بعض الإدارات الراجعة إليكم بالنظر لم يقع تجهيزها بالمعدات وبالبرمجيات اللازمة ولم تقم الإدارة حتى بتكوين الأعوان وإعدادهم لهذا التحول.

تتعلق النقطة الرابعة، بالهيئة العامة للجباية والمحاسبة والاستخلاص، التي تم إحداثها بمقتضى الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2018 والتي لم يقع تفعيلها إلى حدّ الآن وتطبيق قانونها وهو يعتبر تأخيرا كبيرا في التشريع الجبائي....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد شكري بن البحري، غير منتمي وله أربع دقائق.

السيد شكري بن البحري

صباح الكرامة،

صباح العزة،

قبل أن أتحدث في موضوع هذه الجلسة، اسمحوا لي بكلمات لابد منها، أمام ما تتعرض إليه غزة من مجازر متواصلة لا يمكن وصف مشاهد وجرائم حرب لا يمكن حصرها، إبادة جماعية، اعتداءات وحشية، تدمير فضيع وقصف، وقتل علني للأطفال وللنساء وللشيوخ أمام أنظار العالم وصمت المؤسسات الأممية والمنظمات الحقوقية وحياد الجامعة العربية وتآمر القمم والمؤتمرات الدولية التي افتقدت كل الإنسانية وتغافلت عن كل حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة. لهم نقول، ستبقى غزة رغما عنكم وستنتهي إسرائيل رغما عنكم وسيمر قانون تجريم التطبيع من هنا رغما عنكم وستبقى تونس على العهد مع فلسطين.

المجد للشهداء،

الحرية للأسرى،

الشفاء العاجل للجرحى،

التحية للمقاومة الفلسطينية والخزي والعار للخونة وللمتطبعين والمتخاذلين وكل شركاء العدوان فرنسيين وأمريكيين.

الكلمة الثانية، هي اللوم الكبير لوزارة الشؤون الثقافية التي ألغت أيام قرطاج السينمائية ونحن نعتبره قرارا خاطئا وسطحيا ومتخلفا، فأيام قرطاج السينمائية كانت دائما فضاء للتضامن وفرصة للتنديد وللمساندة وللمقاومة. نحن في لحظة مقاومة ولسنا في لحظة حداد ألا تعلمون بأن السينما مقاومة والثقافة مقاومة وخير داعم للثورات ولنضالات الشعوب.

الكلمة الثالثة للحضور، مرحبا بكم سيدتي الوزيرة، نحن اليوم الآن هنا أمام مشروع جديد، مشروع قرض جديد وأمام اتفاقية جديدة بين الدولة ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة. عن أي بنوك محلية نتحدث؟ البنوك التي تستفيد من الأزمات الاقتصادية وأصبح إقراض الدولة امتيازا لها ووسيلة من وسائل تكديس الثروة على حساب الشعب المفقر، البنوك التي تمسكها عائلات ولوبيات تونس بالنسبة إلى هؤلاء، مصدر للأموال ولقمة باردة للأرباح سهلة ومضمونة لا أكثر ولا أقل.

من المفروض أن يساهم القطاع البنكي في مجهود الدولة وفي مجهود التنمية وفي دعم البنية التحتية وفي الاستثمار. ولكن ماذا فعلت البنوك من أجل تونس، ماذا فعلت البنوك للتونسيين؟ لقد رهنت الدولة بقروض وبأداءات مرتفعة، أصبحت البنوك أقوى من الدولة والفاتورة سيسددها المواطن المسكين. لماذا؟ لأن المرابيح التي تحققها البنوك التونسية عندما تقرض الدولة مرتين أكثر من المغرب وستّ مرات أكثر من فرنسا.

لماذا، لماذا استقالت بنوكنا من واجبها الوطني ولم تفكر في المصلحة العامة؟ البنك الفلاحي لا يقوم بدعم الفلاحين لتحسين الإنتاج، بنك الإسكان لا يدعم حق المواطن في امتلاك مسكن، بنك التضامن لا يتضامن مع العاطلين عن العمل ومع الفقراء ومع كل التونسيين، بنك الأمان لا يبادر بتحقيق الأمان والأمن الاقتصادي لتونس، استقال الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة من دعم التجار والمؤسسات الصناعية، ناهيك البنوك الإسلامية الموجودة لدينا بالنسبة إليهم الإسلام هو مجرد اسم تجاري لتسويق خدماتهم في العالم بأسره.

من المفروض عندما تريد الدولة الحصول على قرض أن تجد منافسة بين البنوك إلا في تونس نجد البنوك تتحالف عليها، تتفق مع الدولة وتتفق فيما بينها على نسب فائدة عالية ومشروطة بمدة قصيرة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قبل إحالة الكلمة للسيدة الوزيرة لتتولى الردّ لدي ملاحظتان:

الملاحظة الأولى، بالنسبة إلى مقترح القانون عدد 6 لسنة 2023 المتعلق بتنقيح قانون البنك المركزي، أحيل إلى لجنة المالية والميزانية منذ 6 جويلية 2023 ولهذه اللجنة وغيرها من اللجان صلاحية ضبط أولوياتها ما عدى المشاريع التي يطلب فيها استعجال النظر أو تلك التي يضع لها المكتب آجالا عملا بالفصل 69 من النظام الداخلي.

مسألة استقلالية البنك المركزي، ليست مسألة هينة أنه بمقترح قانون يوجه إلى اللجنة واللجنة تعد تقريرها، يجب أن يكون هناك استماعا على مستوى اللجنة لعدة أطراف لذلك لابد من الاستماع إلى المتدخلين في هذه العملية وتأخذ اللجنة الوقت اللازم حتى يكون تقريرها مستوفيا لكل أموره العلمية والفنية عند تقديمها له، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، بالنسبة إلى السادة المستشارين، على السادة النواب الرجوع إلى القانون المتعلق بالمصالح الإدارية للمجلس، الديوان والكتابة العامة والهيئة العامة للمصالح المشتركة، يتولى الديوان تحت إشراف رئيس المجلس بمساعدة مكلفين بمأمورية وملحقين بالديوان بإدارة مصالح الديوان ومتابعة المسائل المعروضة عليه ويقوم بتنسيق ما يكلفه به الرئيس ويتولى على وجه الخصوص القيام بما يلي:

- إحاطة رئيس المجلس علما بنشاط مصالح المجلس وإبلاغ قراراته إلى كافة الهياكل الإدارية،

- ربط الصلة والتنسيق بين مختلف إدارات المجلس ومصالحه،

- الإشراف على تنظيم مراسم وزيارات رئيس المجلس وأعضائه واستقبال الوفود البرلمانية والشخصيات السامية الأجنبية،

- متابعة كل الأنشطة المتصلة بالعلاقات الخارجية البرلمانية،

- تأمين الاتصالات اللازمة مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والهيئات الرسمية والمنظمات الوطنية،

- تأمين التغطية الإعلامية لمختلف نشاطات المجلس ورئيسه والتنسيق مع وسائل الإعلام،

- تأمين علاقات المجلس مع المواطنين والجمعيات،

- متابعة تنظيم الوثائق الإدارية والأرشيف.

إذا كانت كل هذه المهام موكولة إليهم ثم نقول المستشارون لا يحضرون الجلسة، أعتقد أن هذا أمر غير معقول، المستشارون يحضرون الجلسة ومن ضروريات نجاح العمل البرلماني حضورهم في الجلسة لأنه لو يطلع السادة النواب على ما يقوم به السادة المستشارين فسيوجهون إليهم تحية تقدير واحترام، شكرا.

أحيل الكلمة الآن إلى السيدة وزيرة المالية للردّ على استفسارات السيدات والسادة النواب، فلتتفضل.

عفوا السيد رئيس اللجنة، الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

نقطة توضيحية، في لجنة المالية ليس لدينا أي مشروع قانون تركناه ينتظر، كل المشاريع التي أحيلت علينا قمنا بإحالتها على لجنة المالية، أما مشروع القانون المتعلق بالتنقيح صلب البنك المركزي لم يرد على لجنة المالية إلى حدّ هذه الساعة، هذه نقطة توضيحية، لذلك لو ورد علينا فسننظر فيه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، العفو، الكلمة الآن للسيدة الوزيرة لتتولى الردّ على تدخلات الزملاء المحترمين.

تفضلي السيدة الوزيرة وسيادتكم طلبتم 45 دقيقة، لكم ذلك وبعد ذلك سنمر للتصويت، تفضلي مرحبا بك.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا السيد رئيس المجلس،

شكرا للسيدات والسادة النواب على كل الأسئلة القيّمة والملاحظات التي تقدموا بها خلال هذه الجلسة، ومثلما ذكر السيد رئيس المجلس خلال هذه الفترة ستكون لنا معكم العديد من اللقاءات من هنا إلى شهر ديسمبر إن شاء الله، لدينا قانون المالية التعديلي ولدينا مشروع قانون المالية لسنة 2024 وكذلك بصفتي اليوم أنّني كُلّفْتُ بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط سيكون لدينا خلال الأيام القادمة إن شاء الله سنعرض عليكم الميزان الاقتصادي.

لذلك لدينا خلال الأيام القادمة إن شاء الله عدة لقاءات سأحاول التفاعل مع كل التدخلات والمقترحات لكن في الحقيقة لن تكون الإجابة بصفة فردية أي لن أجيب على كل نائب على حدة لأن هذا يتطلب الكثير من الوقت، لكن سأحاول أن أجيبكم بصفة عامة وستكون لدينا لقاءات متعددة خلال الأيام القليلة القادمة وسيكون إن شاء الله بيننا حوار كبير وسنتفاعل بمعيّة بعضنا لخير هذه البلاد.

وردت علينا أسئلة عديدة وخاصة الأسئلة الأساسية والتي تتعلق بمشروع القانون المعروض على المجلس الموقر وهناك عدة أسئلة سبق وأن طُرحت عليّ في جلسات سابقة بخصوص التداين والاقتراض والتداين الخارجي وكذلك التداين الداخلي كما ذكرتم، والشروط المعروضة عليكم اليوم والتي ترون أنها مرتفعة ومجحفة بعض الشيء.

كما ذكرت هذه المسائل لا تأتي بصفة اعتباطية أي أننا نقرر هكذا بصفة غير مبرمجة أن نقترض ونأتي لمجلس نواب الشعب ونطلب منهم الموافقة. أقول لا، نحن اليوم سواء أحببنا أم كرهنا لا يخفى عليكم أنّ هذه الفترة بعد 25 جويلية هي فترة الصراحة والشفافية والعمل ثم العمل المتواصل لإنقاذ البلاد، لكن الفترة هي فترة صعبة بكل المقاييس على مستوى المالية العمومية بما أنني اليوم كمسؤولة على وزارة المالية ومثلما ذكر البعض من السادة النواب، أنّ من يتسلم المسؤولية بعد 25 جويلية ليس تشريف بل تكليف وأحد النواب قال تكليف بالنسبة لوزارة الاقتصاد، بالطبع نحن هنا عندما نتسلم المسؤولية، فإنها مسؤولية تكليف، مسؤولية عمل، لما تتسلم اليوم منصب لاعتبارات تشريف فإنّ الوقت لا يسمح بهذا، بلادنا اليوم في حاجة إلى العمل المتواصل ونحن اليوم في وزارة المالية بما فيهم وزيرة المالية فأنا لا أعمل معهم كوزيرة مالية بما يسمى بالفرنسية "la main dans la pâte" لا يوجد ملف معروض في وزارة المالية إلاّ نشتغل فيه مع بعضنا البعض وبحكم انتمائي لهذه الوزارة الهامة وبحكم تكويني البعد الفني الذي عملت به بوزارة المالية فإنني موجودة وأعمل معهم يوميا وهناك ملاحظة توجهت لي من السيد النائب المحترم السيد بدر الدين قمودي وسأجيبه على بقية الأسئلة قال أود أن نَنسُجَ على منوال الإدارة العامة للديوانة.

الإدارة العامة للديوانة هي إدارة عامة تابعة لوزارة المالية وكل الإنجازات التي تم القيام بها في الإدارة العامة للديوانة تمت تحت إشراف وزارة المالية وتحت إشراف وزيرة المالية وكل النجاحات التي تحققت في الإدارة العامة للديوانة والتمشي الجديد الذي لاحظتَه أنتَ في الإدارة العامة للديوانة كل ذلك تم تحت إشراف وبموافقة السيدة وزرة المالية.

نعود، بخصوص ظروف إبرام هذا القرض بالطبع كل ما ذكرتموه أوافقكم عليه لدينا اليوم ميزانية سنة 2023 وقد قدّمتُ هيكلتها عدة مرات عندما قابلت لجنة المالية خلال الآونة الأخيرة وقدّمنا قانون المالية لسنة 2023 والمجلس على علم بأنّ هذا القانون تم تمريره بمقتضى مرسوم لكن قدّمنا أرقام 2023 مرة أخرى وقدّمنا الإنجاز، فقد اشتغلنا على فترة معينة لأن الأرقام التي توصلت إليها اليوم وزارة المالية إلى حدود أواخر شهر أوت من هذه السنة ووضحنا تقدّم الإنجاز في الميزانية وقدمناها بكل شفافية للجنة المالية وهذا سيكون إن شاء الله عند تقديم مشروع ميزانية الدولة التعديلية في الجلسة العامة وسنعرض عليكم كيف عملنا لفترة 2023 ولماذا قمنا بالتحيين وما هي المعطيات والفرضيات التي تم تغييرها وكذلك ما الفرق بين قانون المالية الأصلي وقانون المالية المُحيّن الذي سيتم عرضه أمامكم إن شاء الله في الجلسة العامة المقبلة.

لكنّ المسألة المتعلقة بالاقتراض وهذا قام بتقديمه السادة النواب المحترمين في لجنة المالية وفي التقرير الذي تم تقديمه، وذكروا بأن هذا التمويل تم التنصيص عليه في قانون المالية لسنة 2023 وهذا ما قمنا بتقديمه لهم وذكرناه في لجنة المالية، لكن هناك سؤال يتداول طرحه، أحيانا يقال" لقد اقترضتم قرضا بالعملة الأجنبية لماذا اقترضتم مرة أخرى؟" وقد لاحظنا ذلك خلال الفترة الأخيرة في بعض الصحف وفي مواقع التواصل الاجتماعي "أنّ

وزارة المالية تحصلت على قرض بالعملة الأجنبية وأعادت الاقتراض مرة أخرى وهذا لم ينصّ عليه قانون المالية الأصلي".

هذا كلام بالنسبة إلينا غير وارد، لأنكم سترون قانون المالية لسنة 2024 وقد وردت عليكم الوثائق والتقرير والقانون وتقرير الميزانية ووصلتكم تقارير أخرى ملحقة، لقد رأيتم ضخامة العمل الذي تقوم به وزارة المالية كلّ ما توصلتم إليه هو في إطار الشفافية، ليس هناك ما نخفيه اليوم ولا يوجد شيء لم نقم بتقديمه، بل بالعكس عندما تقولون أنّ الأرقام في الحقيقة غير مفرحة فذلك يندرج في إطار الشفافية لأننا لا نستطيع أن نقدم اليوم أرقام بعيدة عن الواقع بل نحن نقدّم مسائل واقعية.

إذن نعود إلى مشروع القانون المعروض على المجلس الموقر، صحيح لقد قمنا في شهر ماي بقانون يتعلق بالموافقة على قرض بالعملة وقمنا بقرض مرة أخرى ولكن كل ذلك يندرج في إطار التوازنات المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2023 وعندما نقوم بتقديم الأرقام المتعلقة بالقروض وبالتداين فذلك يعني أنّه يقع تقديمها بصفة جملية.

كما تعلمون أنّ قانون المالية يَنبَني على توقّعات واليوم عندما لا أتحصل على قروض معينة وعلى سبيل المثال القروض الخارجية كما تعلمون أنّ الدولة لم تتمكّن من تعبئة بعض القروض الخارجية وسأمدّكم بالأرقام، لماذا؟ لأننا نقول هذا بكل صراحة بخصوص هذه التعبئة هناك عدة أطراف مانحة دوليا يربطون هذه التعبئة بالوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وعندما لا نتمكّن من تعبئة هذه القروض الخارجية وأمام التزامات الدولة والتزاماتنا نحو الشعب، التزاماتنا بتوفير كل النفقات التي تم التنصيص عليها بقانون المالية، ماذا نفعل؟ هل سنبقى مكتوفي الأيدي؟ لا يمكن ذلك، بل علينا أن نبحث عن حلول ولا بدّ من إيجاد الحلول. يذكر بعض النواب أنه لا توجد سوى هذه الحلول السهلة وهي أن نتّجه إلى تعبئة القروض.

طبعا يا حبّذا لو توجد لدينا حلول آنية التي تجعلنا لا نضطر لتعبئة القروض ولكن السادة النواب عندما تقولون أنّ هناك حلولا، والله نحن كوزارة مالية نودّ لو يتمّ مدّنا بهذه الحلول الآنية أعود وأقول الآنية حتى نستطيع الابتعاد عن التمويل بالعملة ونبتعد عن القروض قصيرة المدى التي نعتمدها مع البنك المركزي أو مع بعض البنوك لأننا في حاجة إلى هذا التمويل خاصة بالالتزامات والتعهّدات المحمولة على الدولة، والدولة لا تملك حلاّ بل تملك مسؤولية في الإيفاء بتعهّداتها ولا يمكنها أن تقول "ليس في وسعنا أن يتحسّن وضعنا الله غالب ولا يمكننا هذا" نحن أشخاص مسؤولين ويجب أن تستمر أيضا الدولة ومن دورنا أن نعمل على تعبئة الموارد بالنسبة إلى الدولة.

الشروط تناقش بالطبع، نقول اليوم أنّ هناك تباينا أو هناك اختلافا على مستوى القرض الذي تحصلنا عليه خلال شهر ماي وبين القرض الذي تحصلنا علينا في شهر أكتوبر. طبعا هذا القرض يندرج كما قلنا في شرح الأسباب، في إطار تنويع مصادر تمويل الميزانية إضافة للآليات التقليدية على غرار الإصدارات التي نقوم بها بالسوق المالية الداخلية. علينا اليوم كما ذكرت لكم لا بدّ أن نجد حلولا والإصدارات بالسوق الداخلية التي هي على المستوى القصير بمختلف أنواعها والتي تعرفونها وهي: Les BTCT 13 semaines ou 26 semaines ou 52 semaines.

طبعا أقولها مرارا وتكرارا أنّ هاته كلها حلول لتعبئة خزينة الدولة حتى يكون بإمكان الدولة أن تتعهّد وتؤمّن كل نفقاتها، ونفقات الدولة كما تعلمون من أجور ومن منح تقاعد ومن تحويلات اجتماعية ومن مصاريف دعم ومن نفقات الاستثمار مع أنكم أشرتم بأنها غير كافية ولا تف بالحاجة لكن هناك نفقات استثمار. ذكرتم أنّه لا يتم دفع مستحقات المزودين، صحيح هناك إشكالية على مستوى السيولة لكن رغم كل ذلك نحن نقوم بالتسديد بالمراحل وبالأولويات، رغم كل ذلك أذكّركم أنّنا قمنا بتسديد قروض لمبالغ هامة جدا ولم تأت هكذا فقد تم التنصيص عليها في قانون المالية لسنة 2023.

وقد تحدّث السادة النواب المحترمين عن الدولة وكيف توصلت لتسديد عدد هام من القروض الخارجية، هل نمرّ مرور الكرام على هذه المسألة؟ "bien sûr c'est un exploit" وفعلا هو يُحسَبُ نجاحا لأنه يجب أن تبقى دائما تونس موجودة وقائمة وتفي بتعهداتها وتقوم بتسديد قروضها وهذا ليس بالسهل في هذا الظرف الحالي، وليس بالسهل في عدم الحصول على قروض خارجية.

نحن نقول عند موفّى سنة 2023 إن شاء الله يمكن أن يكون لدينا سداد لمبلغ هام لقرض خارجي تم اقتراضه قبل 25 جويلية وعلينا تسديد هذا القرض قبل موفى شهر أكتوبر كل ذلك يحسب للحكومة ويحسب لوزارة المالية، لأنه لا يجب أن نبقى مكتوفي الأيدي ونقول لا يجب أن نقترض ويجب أن نعوّل على أنفسنا، بالطبع ما ذكره السيد الرئيس هو ما يجب أن نعمل عليه اليوم وهذا ما ذكرتُه في لجنة المالية ولكن ليس بصفة آلية لأن هناك ورثة كما يقال، هناك عدة مصاريف علينا أن نؤمّنها اليوم.

بإمكاني أن أقول "rien que" وهذا ما سترونه في تحيين الميزانية وما قمنا به بخصوصه، هناك مثلا un montant comme besoin de financement" كان في قانون المالية الأصلي، أي كانت لدينا حاجيات تمويل على مستوى موارد الاقتراض بـ 24392 مليون دينار عندما قمنا بالتحيين تقلّص "le besoin" وأصبح 21931 دينار هذا على مستوى الاقتراض أي يمكن أن نقول أنقصنا 2461 مليون دينار "rien que" القروض الخارجية " sur le besoin de financement d'une manière générale" أما بالنسبة إلى القروض الخارجية لقد سجلنا في قانون المالية الأصلي 14859 مليون دينار في تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 قلّصنا في القروض الخارجية، هذا ما يجب قراءته.

ماذا فعلنا لنعوّل على الذات؟ ماذا فعلنا تدريجيا للتخفيض من الاقتراضات؟ لا يمكن أن نقول ما زلنا في بداية الميزانية ومازالت سنة 2023 لم تنته بعد ولدينا قروض موجودة في 2023 ونقول أيضا لا نودّ أن تعرض وزارة المالية على أنظار المجلس الموقّر قروضا، يجب أن تُدْركوا العمل الذي نقوم به.

أعود على مستوى القروض الخارجية، إذن يمكن أن أقول لكم أنه بخصوص الذي تم رسمه في سنة 2023 وبالنسبة للمبلغ الذي قمنا بتخفيضه من 14859 مليون دينار فقد رسّمناه في سنة 2023 اليوم بالتحليل هذه القروض أصبحت 10563 مليون دينار أي هناك نقص بالنسبة إلى القروض الخارجية بـ 4296 مليون دينار هكذا يجب أن نقرأ، لأن هناك من السادة النواب المحترمين من قال: كأننا نرى أنّ هناك "un discours" أو تمشّي لوزارة المالية مخالف للسياسة العامة للدولة.

كما نعلم أنه حسب الدستور سنة 2022 سيادة رئيس الجمهورية هو من يضبط السياسة العامة، لذلك أقول أنّنا اليوم نسير في هذا التمشي الذي أقرّه سيادة رئيس الجمهورية، التعامل بالنِدّية مع مختلف المانحين، الشروط المجحفة التي تمسّ السلم الاجتماعي نحن اليوم لا نُسَايرُها وسأقدّم لكم إن شاء الله في جلسة قادمة حول الميزان الاقتصادي التوجهات العامة لسياسة الدولة الاقتصادية التي ستكون بالنسبة إلى سنة 2024.

عندما نتحدث عن الصعوبة التي اعترضتنا للحصول على قروض لدعم الميزانية مع المانحين الماليين كما ذكرت لكم وهذا قلناه في عدة مناسبات مرتبط بالوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، والعديد من السادة النواب تساءلوا بخصوص هذه المسألة، نشير إلى أنّ صندوق النقد الدولي كأغلب دول العالم نحن عضو به كالعديد من دول العالم وهذه العضوية ما زالت مستمرة غير أنه وكما تعلمون أن عدم التوصّل إلى اتّفاق كان نتيجة للشروط التي قدمها الصندوق والتي يعبّرون عنها بالـ "Prayer Action" التي يتم اشتراطها لنتوصل لاتفاق عبر مرور الملف على مجلس إدارة الصندوق.

لكن، سيادة الرئيس الذي أولويّته الشأن الاجتماعي والأمن الاجتماعي والتي بها بعض الشروط التي تتعلق بمنظومة الدعم الذي يعتبر بالنسبة إلى السيد الرئيس خط أحمر أمام السلم الاجتماعي، اليوم صندوق النقد الدولي كما ذكرنا تونس ما زالت عضوة فيه وحتى الوفد الذي كان في مراكش خلال اللقاءات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان هناك وفد رفيع المستوى في هذا اللقاء وأنا كوزيرة المالية إن لم أكن منكبة على إعداد قانون المالية التعديلي وقانون المالية لسنة 2024 كان بإمكاني أن أكون ضمن هذا الوفد لأن تونس يجب أن تكون موجودة في كل الفعاليات وفي كل المؤتمرات الدولية، تونس لديها ما تقوله، لديها ما تقترحه، لديها برامج.

المحادثات متواصلة مع الصندوق، اليوم عندما نقول محادثات صندوق يعني إلى حدّ الآن ليس هناك برنامج جديد تم تقديمه للصندوق، ولكن نحن كجانب تونسي بصدد القيام بإصلاحات "rien que" في قانون المالية الأصلي لسنة 2024 هناك بند كامل يتعلق بالآليات البديلة لتمويل منظومة الدعم وقد رأيتم هذا في قانون المالية الأصلي، وهذا يندرج في إطار التمشّي الذي وضعه السيد رئيس الجمهورية والمتمثل في أن الدعم يمكن معالجته بآليات أخرى بعيدة عن الترفيع في الأسعار ولكن عبر المنظومة الجبائية وهذا ما تم إقراره أو اقتراحه لأنه لا يزال مشروع في قانون المالية لسنة 2024 وهذا ما هو معمول به مع كل البلدان العضوة في صندوق النقد الدولي.

هناك بعثة من الخبراء ستحلّ بيننا في تونس خلال شهر ديسمبر وهذا ما يسمى في إطار المادة الرابعة للصندوق وعندما يأتي الخبراء ستكون معهم طبعا لقاءات مع كل المسؤولين في الدولة ولا تقتصر فقط مع وزارة المالية ومع وزارة الاقتصاد بل ستشمل كل الوزارات وهذا سيتمّ عبر زيارة في إطار المشاورات والمحادثات وهذا أمر عادي جدا ولكن لن يمسّ موقفنا من الشروط التي تمسّ بالسّلم الاجتماعية.

أكرر قولي مرة أخرى انّ إصلاحاتنا ستكون تونسية تونسية بمعايير تونسية، الإصلاحات بالعكس يجب أن تكون لفائدة الفئة الاجتماعية الضعيفة، لفائدة الطبقات الوسطى، لفائدة الاقتصاد التونسي أي بنظرة تونسية وهذا ما سيكون وهذه الإصلاحات المقترحة من الجانب التونسي إن تم التحاور بشأنها مع المانحين وعندما نقول مانحين فهو لا يقتصر فقط على صندوق النقد الدولي بل هناك عدة مانحين آخرين نتعامل معهم وتتمثل شروطهم لمنح تونس قروض بمعايير غير تونسية وبنظرة غير تونسية فهذا لا يمكن قبوله ولا يمكن أن يكون سوى في إطار الرؤية التي تقدم بها السيد رئيس الجمهورية وبالرؤية التي نتمشّى فيه اليوم.

وكما ذكرت "rien que" في قانون المالية لسنة 2024 يساعدنا على كيفية معالجة مسألة الدعم ونبحث عن طريقة لتمويل الدعم وتوجيهه نحو الفئات الضعيفة، توجّهنا لقطاعات تستهلك اليوم الدعم وهذه القطاعات نعرفها وقلنا بإمكاننا أن نسترجع منها عن طريق الجباية بعض الموارد لتمويل منظومة الدعم حتى يذهب الدعم إلى الفئات التي تستحقه.

هناك مسألة أخرى أود أن أعرّج عليها، بالنسبة إلى السؤال المتعلق بالشروط التفاضلية المتعلقة بالقرض هناك من ذكر بأن هذه الشروط لا تعتبر شروطا تفاضلية خاصة بالمقارنة بالقرض الذي تمت الموافقة عليه في شهر ماي 2023.

هذا القرض المعروض على المجلس الموقر في إطار المشروع ضبطنا سداد القرض المجمّع على سنة ضمن خدمة الدين لسنة 2024 وإن تغيير الشروط المالية للقرض - وهنا أجيب عن السؤال الذي طرحه السيد بدر الدين قمودي- كان بالعلاقة بالتفاوض مع البنوك وأهم عنصر الذي أخذ بعين الاعتبار هذا التغيير هو نسب الفائدة بالأسواق المالية العالمية وعلى سبيل المثال مثلا نسبة الفائدة خلال شهر ماي بالنسبة إلى الأورو كانت 3,5 % مقابل 4.1 % خلال شهر أكتوبر نسبة الفائدة للدولار خلال شهر ماي بالنسبة إلى القرض بالعملة السابقة كانت 5,3 مقابل 5,9 خلال شهر أكتوبر وبالتالي نحن نأخذ هذا بعين الاعتبار بالنسبة إلى الشروط التي نعمل عليها في إطار القرض.

أما بالنسبة إلى مدة السداد وباعتبار أن مدة ايداعات المؤسسات لدى البنوك لا تتجاوز في أغلبها سنة، فإن اختيار البنوك كان لمدة سداد سنة وبالتالي لقد عبروا عن ذلك عندما قمنا بالتفاوض معهم لتفادي مخاطر "la transformation" لدى هذه البنوك المحلية التي قامت بإقراضنا بالعملة، وهناك عمل فني - السيد النائب المحترم بالنسبة إلى شروط القروض التي تتعامل معها الدولة اليوم- لذلك لا يوجد أي إشكال وبإمكاننا مدّك بتقرير من طرف الإدارة العامة للدين، بإمكانك أن تتصل بها حتى في آخر هذه الجلسة لتمدّك بالشروط بكل شفافية وكيف تم إقرارها للحصول على هذا البنك،"sachant que " أنه يمكنني أن أمدّكم بجانب آخر يتعلق بالقروض بالعملة وأنّ القروض بالعملة من سنة 2017 تحصلت تونس على عدة قروض بالعملة وحتى بالنسبة إلى المبلغ فإنه يفوق بكثير هذا المبلغ، فقد وصلنا اقتراضنا بالعملة والجدول موجود أمامي تجاوزنا 455 مليون أورو للقرض الواحد، هناك قرض آخر تم الحصول عليه بـ356مليون أورو، وفي سنة 2020 أي خلال أزمة الكوفيد قيمة القروض بالعملة التي تحصلت عليها الدولة هي يمكن أن تفوت 455 مليون أورو، 130 مليون دولار 257 مليون أورو عندما نقوم بالمجموع يكون تقريبا أكثر من 900 مليون أورو

جمليا خلال تلك السنة، سنة الجائحة والآثار السلبية التي تكبّدتها الدولة خاصة خلال تلك السنة.

بقية الأسئلة التي طرحت علينا وقد تحدث العديد منكم خاصة حول قروض الاستثمار وقروض دعم الميزانية، هناك نائب محترم اعتبر أن كل القروض هي قروض لدعم الميزانية ولكن في الحقيقة لما سمعت ما ذكره فإنّ القروض التي تم عرضها على أنظار هذا المجلس الموقر ليست كلها لدعم الميزانية بل هناك قروض لدعم الميزانية وهناك قروض أخرى للاستثمار وفي الحقيقة قروض الاستثمار لم أتقدم بها أنا، لقد تقدم بها زميلي في الحكومة أو الوزير السابق السيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

فيما يتعلق بدفع وتحفيز الاستثمار، أذكّر النائب المحترم السيد هشام حسني أنّ منظومة تحفيز الاستثمار يأخذها عدة أشخاص من زاوية التحفيز الجبائي، الاستثمار ليس جباية أو تحفيز أو امتيازات جبائية، الاستثمار يتضمن عدة جوانب نأخذها بعين الاعتبار وكما تعلمون أنه حتى في التصنيف الدولي لآثار الامتيازات الجبائية على تحفيز الاستثمار، أقول أنه في الترتيب تتجاوز المرتبة العاشرة وقد وصلت في بعض الأحيان إلى المرتبة 12. منظومة الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار، هناك عدة عوامل أخرى وأنتم تعرفونها " rien que" الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي،"l'infrastructure"، جودة اليد العاملة وكذلك تأجير اليد العاملة وكل ما يتعلق بمنظومة الاتصالات، كل ما يتعلق بتحديث الإدارة.

علينا أن نعمل مع بعضنا على كل هذه العوامل لتحفيز الاستثمار، ولكن عندما نقول تحفيز الاستثمار نقول لا توجد امتيازات جبائية، يمكن أن أقول لكم بأن تونس تعتبر مقارنة بعدة بلدان التي توجد لديها منظومة تحفيز جبائي هام للاستثمار وقد قمنا طبعا بذلك على عدة مراحل واليوم إن أردنا أن نعطي امتيازات يجب التقييم والتقييم كيف يكون؟ يكون عبر الدراسات، وهذه الدراسات تم إعدادها وحتى الأرقام هناك أرقام كبرى تتعلق بالنفقات الجبائية "fiscales les dépenses" وهناك متابعة لمنظومة منح الامتيازات الجبائية والمالية لبعض المستثمرين. في العديد من الأحيان تقدم الدولة التحفيزات ثم لا يتم إنجاز المشاريع ولا يكون هناك استثمار وهذا يسمى "manque à gagner" للدولة ولا تبقى الدولة مكتوفة الأيدي، هناك متابعة وهناك عدة مقرّرات سحب للامتيازات الجبائية والمالية التي قدّمت ولم يتم إنجاز المشاريع في شأنها ولم يتم الاستثمار في هذا الخصوص.

إذن مثلما ذكرت، نحن نعطي الامتيازات الجبائية، نعطي الامتيازات المالية، لكن المتابعة ثم المتابعة لأنه على أرض الواقع الدولة تقوم بالمجهود الاستثنائي لكن هناك عدة مشاريع تقدّم بها المستثمرين لا يتم إنجازها. وبالتالي يجب أن نكون حذرين في هذا الشأن، لأن التحفيز الجبائي هو نفقة جبائية لها آثار على توازن المالية العمومية.

لقد ذكّرني زملائي بالإجراءات التي قدمناها في قانون المالية لسنة 2023 وفي قانون المالية لسنة 2024 للتحفيز وهي عبارة عن امتيازات جبائية، اليوم ليس هذا مجاله ولكن سنتحدّث فيه خلال عرض قانون المالية التعديلي وفي قانون المالية الأصلي لسنة 2024 ولكن قوانين المالية حتى قانون المالية لسنة 2023 و2024 هذه القوانين تضمّنت امتيازات جبائية لدفع الاستثمار، كذلك قانون المالية لسنة 2023 تضمّن ترسيم لاعتمادات تفوق الاعتمادات التي تم ترسيمها في سنة 2022 وفي سنة 2021 بالنسبة إلى الاستثمار وكذلك في سنة 2024 أيضا نفس الشيء رفّعنا من الاعتمادات المرسمة للاستثمار العمومي وذلك للتسريع في المشاريع القائمة والتي علينا أن نكملها وهذا علينا القيام به لأن هناك مشاريع عمومية تضم حتى تمويلات من مانحين وعلينا اليوم أن نتقدم في هذه المشاريع وعلينا أن نستكملها في أقرب الآجال.

تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فالدولة أيضا لم تبق مكتوفة الأيدي بالنسبة إلى تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وقد قامت بالتمويل سنة 2023 كما قامت بالعديد من الإجراءات في سنة 2024، وهناك خطوط تمويل ستكون موجودة على ذمة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وستتصرف فيها البنوك على غرار بنك "BFPME" و"BTS" بالنسبة إلى أصحاب المشاريع من أصحاب الشهائد وغيرهم.

كذلك بالنسبة إلى الشركات الأهلية فقد رفّعنا في الاعتمادات في قانون المالية لسنة 2024 كما تساءل أحد النواب قائلا: لماذا " on se limite" في بنك التضامن؟ وهنا أجيبه أنّنا سعينا في إطار قانون المالية بأن تكون عبر بنوك أخرى حتى تستطيع البنوك الأخرى الوصول إلى مقادير تمويل أرفع من بنك التضامن الذي كما تعلمون المقادير به محدودة ويقول صاحب المشروع بأنها لا تف بالحاجة ولا تمكننا من إنجاز المشاريع التي نريدها.

إذن نحن بصدد التفاعل مع كل الطلبات التي ترد على وزارة المالية والتي ترد على الحكومة لحفز المبادرة الخاصة، لتمويل أصحاب الشهائد العليا وهناك تفاعل كبير من حيث إحداث المشاريع من قبل أصحاب الشهائد العليا ورأينا هذا على مستوى الأرقام الموجودة لدى البنك التونسي للتضامن الذي يقوم بتمويل عدة مشاريع بالنسبة إلى أصحاب الشهائد العليا وسأمدّكم برقم بالنسبة لسنة 2022 مع قانون المالية الذي نص على خط تمويل بالنسبة إلى أصحاب الشهائد العليا قام بنك التضامن بتمويل 15488 مشروع بمبلغ قروض بلغت 177,3 مليون دينار بكلفة استثمارات تُقدّر بـ 2046 مليون دينار وخلق مواطن شغل تُقدّر بـ23573 مليون دينار، كذلك هناك إجراءات أخرى من قبل الدولة.

"بالله عذرا هناك بعض الضجيج حتى يمكنني أن أواصل لقد أوشكت على الانتهاء من المداخلة".

إلى جانب خطوط التمويل هناك إجراءات منها تكفّل الدولة "bonification des intérêts" بالنسبة إلى القروض التي تمنح للمؤسسات الصغرى والمتوسطة كما تعلمون على مستوى البنوك وهذا ما تعلمنا به المؤسسات الصغرى والمتوسطة لهذا تتدخّل الدولة عن طريق خطوط تمويل أو عن طريق تنفيل الفائدة "la bonification" لأنهم يقولون أنهم لا يستطيعون اليوم الحصول على قروض بنكية ويقولون بأن القروض مرتفعة أو يقولون بصراحة بأن البنوك لا تمنحنا اليوم قروضا والجانب البنكي يقول "les PME" هؤلاء هم "un secteur à risque" نقدّم له التمويل ومن الصعب جدا أن يسدّد ما عليه من الأموال هذا "d'une part" حتى ولو يمنحه القطاع البنكي بتمويل فإنه يعطيه بنسبة الفائدة التي تعرفونها.

لذلك تقوم الدولة بتخصيص خطوط تمويل من ناحية على ميزانية الدولة حتى تتمكن المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الحصول على التمويلات وكذلك تأخذ الدولة بعين الاعتبار وتتحمّل

العبء عوضا عن المؤسسات الصغرى والمتوسطة بخصوص نسبة الفائدة فيمكن أن تتحمل الدولة ثلاث نقاط من نسبة الفائدة على عاتقها وهذا في إطار تنفيل الفائدة أو ما نعبّر عنه بـ " la bonification des intérêts".

ما يمكن أن أقوله أيضا في إطار تنشيط الاقتصاد، أنّ المؤسسات الناشئة لديها اليوم قانون خاص منذ إحداثها هناك قانون مكّنها من عدة إعفاءات، هذه الإعفاءات لديها "exonération une" من الضريبة على الشركات إعفاء كلّي بالنسبة للمؤسسات الناشئة، تتكفل الدولة بمساهمة الأعراف فعندما يستثمر في رأس مال المؤسسة الناشئة "le réinvestissement financier" له "un avantage fiscal" القيمة الزائدة المتأتية من التنفيل في المساهمات في رأس مال المؤسسات الناشئة القيمة الزائدة معفاة.

اتخذنا إجراءً آخر في قانون المالية وسترونه في قانون المالية لسنة 2024 لفائدة المؤسسات الناشئة، لذلك فإن الدولة من ناحية التشجيعات والامتيازات فقد أعطت عدة تشجيعات وامتيازات بالنسبة إلى المؤسسات الناشئة.

تحدثتم عن العديد من المشاكل تتعلق بموضوع الصرف وحول موضوع المستثمرين أو عمالنا بالخارج الذين يأتون لتونس ولا يمكنهم فتح حسابات بالعملة وعن كل هذه العوائق التي نعرفها على مستوى منظومة الصرف، فقد تعرضت إلى هذه المسائل عندما حضرت معكم برحاب مجلس النواب في الصائفة خلال شهر جويلية وذكرتُ لكم أن هناك مشروع قانون يتعلق بمراجعة منظومة الصرف يمكن أن نقول بأن هذا المشروع استكمل إلا أننا في هذه الفترة قد انشغلنا بقانون المالية التعديلي وقانون المالية الأصلي، لكن هناك مشروع قانون تم عرضه في عدة جلسات وزارية على مستوى الحكومة وقد تمّ إدراج عدة ملاحظات وردت من مختلف الوزارات وهناك صيغة يمكن أن نقول في صيغتها النهائية موجودة وقد انكببنا في هذه الفترة على الميزانية وخلال الأسابيع القادمة إن شاء الله سيتم تمرير قانون الصرف أو مشروع قانون الصرف على مجلس الوزراء.

وسيكون هناك أيضا قانون آخر مهم جدا، قانون الاندماج المالي والذي يُعدّ قانونا هاما جدا سيعرض على أنظاركم أيضا خلال الأيام القليلة القادمة أو أنه سيتم عرضه إن شاء الله على مجلس الوزراء خلال الأيام القليلة القادمة وهو مشروع قانون يتعلق بالاندماج المالي وقد قامت بإعداده وزارة المالية مع البنك المركزي ومع عدة وزارات أخرى وسنقترحه إن شاء الله على الحكومة وسيحظى إن شاء الله هذا القانون بالموافقة من قبل مجلس الوزراء حتى يَردَ عليكم، إذن هناك عمل يومي بالنسبة إلى الإصلاحات.

سأتحدث اليوم عن برنامج الإصلاحات والتقدّم، هناك تقدّم في بعض الإصلاحات بالرغم من قلة الإمكانيات عندما نتحدث عن إصلاح جذري فإن الإصلاح الجذري يتطلب كلفة وكلفة كبيرة، لا يمكن القيام بإصلاح بدون كلفة وقد تحدثتم عن جباية الأشخاص وعن جباية خاصة الأجراء وتساءلتم لماذا لم تنقص بالمقارنة مع جباية المؤسسات. ماذا أقول، أقول أنّ جباية الأشخاص والتي هي من حيث النسب ومن حيث الطريقة هي مختلفة عن جباية المؤسسات، كما تعلمون اليوم بأن جباية المؤسسات تمثل 15 % كنسبة عامة والنسب الأخرى لبعض القطاعات الخصوصية.

ما أقوله لكم، أن تقوم بإصلاح جدول الضريبة وهذا بالعكس موجود في برنامج الإصلاح الجبائي وسيكون الجدول لتقليص الضغط على الأجراء وعلى الأشخاص الطبيعيين له كلفة وكان بإمكاني أن أمرّر لكم "un barème" ويمكنني أن آتي به في قانون المالية لكن إن كنت سأمرر "un barème"لأقوم بإصلاح بصفة ترقيعية فهذا لا يسمى بإصلاح.

إذن، هناك إصلاحات موجودة في البرنامج تتطلب كلفة ونحن حسب تطور المداخيل وحسب السيولة الموجودة لدينا وسنقوم بها تدريجيا. أذكّركم بأنّنا سنصل بالإصلاحات وإن شاء الله تونس ستصل، ستصل بماذا؟ بالعمل الدؤوب، بالعمل المتواصل هناك عدة نواب محترمين قالوا إلى متى سنبقى نقترض؟ بالطبع من يريد الاقتراض، نحن لا نحبّذ أن نقترض، متى لا نقترض؟ لا نقترض عندما تكون مداخيلنا الذاتية تغطي نفقاتنا، ولكن لا يجب أن نقول هذا أين وصلنا في مداخيلنا، ويجب أن نصرف بما يكفي مدخولنا.

في هذا الوقت سيكون لدينا مشكل، هناك تعهدات، لم تعد الدولة تقدر على القيام بدورها الاجتماعي ودورها الذي يتضمن مسؤولية على المجتمع ككل ولكن بالعمل، بالقيمة المضافة وبديناميكية وبتنشيط الاقتصاد، بالاستثمارات بكل ذلك، عندما نقول "valeur ajoutée" عند ذلك نقول "croissance"، من أين سيأتي النمو؟ هناك تصدير، هناك استثمارات بالطبع عندما يكون النمو مرتفعا هذا ما سيعزز المداخيل الذاتية وسيعزز المداخيل الجبائية ولكن بالرغم من كل ذلك وهذا موجود في الأرقام التي قدمناها في التقارير بالنسبة إلى سنة 2023-2024، هناك تحسّن كبير على مستوى الموارد الذاتية وخاصة الموارد الجبائية بتنشيط الاستخلاص وبـ "l'effort du recouvrement" الذي قمنا به، بالعمل على الديون المثقّلة وسنتحدث في هذا الموضوع عند عرض ومناقشة الميزانية.

وهناك عدة نواب أو نائب لما قال: السيدة وزيرة المالية سنسألك عن الديون المثقّلة على مستوى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية وكذلك على مستوى الإدارة العامة للديوانة ولدينا كل الأجوبة في هذا المجال وقد قمنا في هذا الشأن بعمل جبّار لتنشيط الاستخلاص وخاصة على مستوى الديون المثقّلة.

لو تسمح لي ببعض الوقت، لأنني في الحقيقة قلت إن شاء الله سأتدخل في 45 دقيقة لتقديم الأجوبة في حين أنّ الأسئلة التي تقدّم بها السادة النواب هي أسئلة قيّمة وأودّ أن أقدّم لكم أكثر ما يمكن من الأجوبة وحتى بعض النواب إن لم يجدوا جوابا مباشرا لأسئلتهم أقول لهم سنجيبكم على كل تساؤلاتكم في لقاءات قادمة.

فيما يتعلق بالميدان الفلاحي لا بدّ أن أجيب على كل تساؤلات العديد من النواب، أعلم اليوم بأن القطاع الفلاحي يمكن أن نقول بأنه يعتبر القطاع الأساسي الذي علينا أن نعمل عليه كثيرا لينقذ الاقتصاد.

العديد من السادة النواب يقولون لماذا نسبة النمو قليلة جدا؟ أقول أنّ نسبة النمو وتلك الأرقام لم تقم بها وزارة المالية هناك المعهد الوطني للإحصاء والذي هو كما تعلمون معهد فنّي وتقني ويعمل حسب أسس علمية وهو الذي يقدم نسبة النمو، نسبة النمو عندما قدموها لنا وقدموا لنا التقرير متأتية من القيمة المضافة لكل القطاعات.

اليوم لدينا نسبة نمو متدنية جدا جدا للقطاع الفلاحي والتي تمثل أقل من 12 % تمثّل 12,6- %حسب الرقم الذي أتذكره هو نسبة نمو سلبية بالنسبة للقطاع الفلاحي، لماذا حسب رأيكم؟ نحن نعلم اليوم وهذا لا يمكن أن ينكره أحد، هذا أمر واقعي، اليوم هناك تغييرات مناخية سواء أردنا أو كرهنا ترون ندرة الأمطار، كل ذلك ساهم في هذه الأرقام، لكن الدولة بالرغم من كل ذلك لا يوجد سوى القطاع الفلاحي، هناك أيضا يمكن أن نقول حسب الأرقام التي وصلتني من الجهات الرسمية أن نسبة النمو في 2023 بالنسبة إلى القطاعات الأخرى "en moyenne" لا تتجاوز 2,2 % بالنسبة إلى القطاعات الأخرى من غير القطاع الفلاحي، لكن الدولة قامت بإجراءات لفائدة القطاع الفلاحي وعملت على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحكم في الأسعار، الإجراءات التي قمنا بها في 2023 وسوف تلاحظون ذلك خلال هذه السنة في 2024:

- تكفل الدولة بنسبة الفائدة،

- الإعفاء من المعاليم الديوانية وبالأداء على القيمة المضافة بالنسبة إلى الأعلاف،

-تعزيز موارد قدرة الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري،

-صندوق تعويض الأضرار،

-توفير موارد إضافية لفائدة صندوق زيت الزيتون المعلب،

-صندوق النهوض بالصادرات،

أيضا على المستوى الترتيبي وعلى مستوى عمل الحكومة، هناك أوامر تم بمقتضاها:

- تحديد المناطق المجاحة جراء الجفاف لسنة 2022 ولسنة 2023،

-إقرار جائحة طبيعية معنية بتدخل صندوق التعويض ويتعلق بمنطقة كانت تعتبر منطقة سقوية عمومية لكن نظرا إلى الجفاف في الحقيقة تقدمت وزارة الفلاحة بهذا المقترح في إطار مشروع أمر وتمت المصادقة عليه ومشروع الأمر هذا بصدد الإصدار،

-أمر يهمّ صندوق التمور وكثّفنا من استعمال الناموسية والترفيع في مساهمة الصندوق 80% من الكلفة عوضا عن 60% حاليا وهذا مجهود يعود للمقترحات التي تقدمت بها وزارة الفلاحة مشتركة والحكومة استجابت وزارة المالية كما تعلمون بأن الكلفة ستتحملها ميزانية الدولة واستجابت وزارة المالية لهذا الموضوع.

السيد النائب المحترم قدّم سؤالا حول المعلوم الموظف لفائدة صندوق تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية الموظف عن الزيتون، الموضوع الآن بين الإدارة العامة للأداءات وتم عرض سؤالك على الإدارة العامة وسيتم مدّك بالإجابة في هذا الخصوص.

عدة إجراءات قمنا بها السيد رئيس المجلس والسيدات والسادة المحترمين، قامت بها الدولة في إطار تمويل القطاع الفلاحي.

بالنسبة إلى الإشكاليات المتعلقة بالفلاحين والتمويل نقدا، هذا الإجراء عندما تم اتخاذه في سنة 2014 لم يكن ذلك الإجراء الجبائي الذي سيحدّ من التداين نقدا، لأن عدة نواب تمشّوا في هذا الإجراء والنائب المحترم السيد ماهر تقدّم الآن باقتراح ويقول علينا القيام بهذا حتى نمنع تداول النقد في البلاد لأنه كما تعلمون عندما نقول نقدا يكون وراءه التهرب الجبائي، ويوجد وراءه التهريب ويوجد وراءه حتى مسائل أخطر من التهرب والتهريب وأنتم تعرفون هذه الأمور جيدا لكن في المقابل يقال بأنّ هناك أشخاصا وهناك فئة معينة لا يمكنها سوى التعامل نقدا وهذا ما ذكره العديد من السادة النواب عند حديثهم عن الفلاح.

إن ما يتعرض إليه الفلاحون اليوم في الطرقات هو إجراء تم القيام به سنة 2014 بخصوص حجز مبالغ تفوق 5 آلاف دينار نقدا دون مبرر، ذلك هو الإجراء، فهو ليس جبائي. هذا الإجراء تم اتخاذه سنة 2014 تحت عنوان مقاومة التهريب في ذلك الوقت وقد حضر لدينا عديد الفلاحين واتصلوا بالإدارات التي أعلمتهم إن لم يتم تقديم أي إثبات بخصوص 5 آلاف من قبل الفلاح مثلا على غرار عقود البيع ووصولات البيع بالأسواق البلدية يكون لدى الفلاح أي إثبات توضح بأن تلك الأموال باع بها صابة أو تحصل عليها عند بيعه لماشية أو غير ذلك.

أعلم قلتم لي بأن هناك فلاحين لم يعلموا بهذا القانون، لقد ذكرت بأننا سنعمل إن شاء الله على هذا الإجراء بالتنسيق مع الإدارات المعنية ونحن بصدد البحث عن حلول التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه الفئة التي تعرضت إلى مشاكل كبرى ولكن أيضا لن نفتح باب للأطراف الأخرى التي تعرفونها جيدا والتي تنشط في أمور غير قانونية وكلكم كنواب شعب ونحن كحكومة لن نسمح بالانخراط فيها.

المسألة المتعلقة بالاقتصاد الموازي والتهرب وما إلى ذلك وقد كان موجودا معي بعض النواب المحترمين وقلت لهم هذا مباشرة، قلت لهم الاقتصاد الموازي هناك عمل تقوم به الإدارة وهناك أرقام وأدخلنا الكثير من الناس كانوا يعملون في "l'informelle" ولدينا على مستوى الإدارة العامة للأداءات وقامت بعمل جبّار وقامت بالمسح وذهبت "porte à porte" ودقت الأبواب ووجدت أشخاصا يعملون بدون "باتيندا" وقامت بإدخالهم والأرقام موجودة وسنمدكم بها.

وكانت هناك أطراف "non concernés par la fiscalité" تم إدخالهم في إطار العمل الميداني وحتى المنضويين تحت النظام التقديري، نحن نعرف اليوم كيف تم تطوير النظام التقديري، قلتم شروط وقلتم إجراءات تم القيام بها، صحيح كل هذا تم القيام به ولكن اليوم في إطار ترشيد وخصّ هذا النظام وتوجيهه لمستحقيه هناك أيضا "un nombre très important" ما يقارب أكثر من 60 ألف منضوي تم إلحاقهم بالنظام الحقيقي.

وهناك من السادة النواب من يقول بأن هذا النظام ينتفع به أشخاص لا ينبغي أن ينتفعوا به وهناك أيضا من السادة النواب يقول ولكن هناك أشخاص صغار كيف يمكنهم أن يعرفوا هذا وهم لا يقومون لا بـ "comptabilité" ولا يحسنون أيّ شيء. نحن على المستوى التشريعي أخذنا بعين الاعتبار هؤلاء الموجودين اليوم في المناطق الداخلية هم "non concernés avec la comptabilité" وغير معنيين بالتحويل من نظام تقديري إلى نظام حقيقي.

إذن عندما يكون هذا النظام موجود هناك أيضا أسبابه هناك فئة من الأشخاص يجب أن تكون اليوم موجودة تحت هذا النظام ويجب أن نقلّص منه وعلينا توجيهه للفئة الصغرى، الناشطين الصغار هم الذين يجب أن يبقوا في النظام التقديري ولا أن نتوجّه "pour les fonds" ونحن "le cible" الذي نريده "les fonds forfaitaires" التي نعوّل عليها في الأمور الميدانية وبالمسح الميداني وبالأمور التي قمنا بها على مستوى النصوص الترتيبية.

أعود وأغلق مسألة الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الموازي لا توجد سوى الجباية التي ستقوم بمعالجته لا، الاقتصاد الموازي يعالج من عدة جوانب يعني أننا كلنا كحكومة معنيين بالتصدي للاقتصاد الموازي وكل الوزارات معنية بالتصدي للاقتصاد الموازي وأنتم كذلك كنواب شعب معنا أيضا في نفس الاتجاه للتصدي للاقتصاد الموازي.

لقد تحدثتم حول الرقمنة، هناك برنامج مهم جدا للرقمنة يمكننا مدكم بما قمنا به في الرقمنة وقد صدر خلال هذه الأيام قرار قمت بإمضائه هذا من بين الأشياء التي قمنا بها في الرقمنة الطابع البريدي للسفر الذي لم يعد طابع بريدي وأصبح بالرقمنة ليس هذا فقط، هذا صدر هذا الأسبوع ولكن هناك عمل كبير تقوم به وزارة المالية بكل إداراتها: بالإدارة العامة للأداءات وبهيئة الميزانية وبالإدارة العامة للديوانة والديوانة تتبع وزارة المالية لا تعمل وحدها وهي لم ترفع علم وحدها. إذن كلنا مع بعضنا نعمل في هذا الشأن.

المعذرة لأنه يبدو لي أنني قد تجاوزت الوقت وسامحني السيد رئيس الجلسة لأنني تجاوزت الوقت المخصص لي لكن أردت أن أقدّم لزملائي الأجوبة عن تساؤلاتهم، على كل حال من لم أقدّم له الإجابة ستكون لنا لقاءات أخرى سأجيبكم عليها وشكرا على انتباهكم ومعا مع بعضنا إن شاء الله لخدمة تونس ولإنقاذ تونس، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة الوزيرة على كل هذه المعطيات والبيانات القيّمة. أكيد سوف تجمعنا لقاءات في مقبل الأيام بمناسبة مناقشة قانون المالية.

وسيقع بطبيعة الحال توضيح عديد النقاط التي لا زلنا ننتظر الجواب عليها وتوضيحها باعتبار أنّ كافة أفراد الشعب التونسي ينتظرون مزيدا من الإيضاحات في خصوص قانون المالية وفي خصوص مشروع الحكومة في المسألة الاقتصادية والاجتماعية.

بطبيعة الحال شكرا على رحابة الصدر والإيضاحات التي قدمت والتي كانت واضحة والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة الفصول عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الحاضرين.

السادة الزملاء الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 131 نعم و7 محتفظين و3 معترضين. المجموع 141.

تبعا لنتيجة التصويت يتمّ الانتقال لمناقشة المشروع والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

الكلمة للسيد مقرر الجنة.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية تمويل مبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة عدد 2023/32

التصويت على العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للقيام بعملية التصويت.

الإذن ببداية عملية التصويت.

الانتهاء من عملية التصويت بـ 127 صوتا نعم و10 محتفظين و4 معترضين.

المجموع 141. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك للتصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة والكلمة للجنة.

السيد المقرر

ورد علينا فصل وحيد.

الفصل الوحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية التمويل الملحقة بها القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي 213 مليون أورو و13 مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للقيام بعملية التصويت.

الإذن ببداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت بـ 125 صوتا نعم و9 محتفظين و9 لا. المجموع 143.

وبذلك تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 122 صوتا نعم و8 محتفظين و10 معارضين. المجموع 140 صوتا وبذلك تمت الموافقة على مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة عدد 32 لسنة 2023.

أشكر السيدة الوزيرة متمنيا لها وللوفد المرافق التوفيق في مهامهم.

شكرا لجميع الزملاء والزميلات وهكذا نأتي مؤقتا إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة العامة التشريعية الثالثة لمجلسنا للدورة النيابية لكي نمكّن السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها من مغادرة القاعة، على أن تستأنف الجلسة بعد عشرة دقائق لتمكين الزملاء من التدخل على معنى الفصل 108 من القانون الداخلي وهم على التوالي السيدات والسادة:

النائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني للتدخل في خصوص مسألة النقل بمعتمدية بني خداش، النائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط بخصوص الحق الفلسطيني، النائب المحترم السيد عبد الجليل الهان ي في خصوص استغلال الأراضي الدولية، النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدّي في خصوص شأن جهوي.

(كانت الساعة الثانية وخمس وعشرين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدات والسادة النواب
على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الثانية وثلاثة وأربعين دقيقة بعد الظهر)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف على بركة الله جلستنا العامة والكلمة الآن للسيد النائب عبد السلام الحمروني للتدخل في مسألة النقل بمعتمدية بني خداش وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيد الرئيس،

أردت التدخل في نقطتين رئيسيتين تهم منطقة بني خداش. أولا في علاقة بالزيادة الأخيرة في مادة العلف وتحديدا الشعير المدعم.

زيادة بقرابة 15 دينار للكيس الواحد ذا 50 كلم وهنا أتوجه إلى السيد وزير الفلاحة ووزيرة المالية ووزير التجارة، الجميع على علم بوضعية المالية العمومية والجميع على علم بكون الأزمة عالمية، الحرب الروسية الأوكرانية أكبر منتج للحبوب في العالم وتداعياتها طبعا على أسعار هذه المواد الأولية وداخليا تتمثل خاصة في تواصل سنوات الجفاف.

هل فكرتم في انعكاسات هذا الإجراء على منطقة تعتبر ثانية على مستوى وطني تربية الماشية وعلى منطقة تعتبر خارج مخططات التنمية التي تنتهجها الدولة لسنوات؟

حيث نشاط تربية الماشية تقريبا هو مورد الرزق الوحيد بها ومن يملك ثلاثة أو أربعة أو خمس رؤوس أغنام يسترزق منها إلى من يمتلك ثروة كبيرة بـ 500 أو 600 رأس أغنام طبعا. هل فكرتم في مصير هؤلاء وفي ثروة وميزانية يتم التفريط فيها تدريجيا؟

هل يمكن أن نلتجئ إلى توريد اللحوم الحمراء والتفريط في سيادتنا الغذائية؟

السيدة وزيرة المالية منذ حين أشارت إلى أهمية القطاع الفلاحي في ميزانية 2024 هذا ما نتمناه ولكن ليس بهكذا قرارات.

النقطة الثانية التي أود الحديث عنها فيما يخص منطقة بني خداش تهم النقل وهنا أتوجه إلى السادة وزير النقل ووزير الداخلية والحديث عن مسألة النقل بمعتمدية بني خداش.

ونقصد تحديدا النقل البري اليومي من مختلف أرياف وعمادات بني خداش إلى مركز البلدية لقضاء بعض شؤونهم في غياب شبه تام للخدمات بأنواعها في مختلف هذه المناطق النائية الراجعة بالنظر إلى بلدية بني خداش وهذا موضوع يطول الحديث فيه مثل الخدمات الصحية مثلا. هؤلاء يتم تأمين تنقلهم بوسائل نقل عرضي وفي المدة الأخيرة وتحديدا في الأسبوع الفارط يتم التدخل من اللجنة الجهوية ومنع أصحاب وسائل النقل العرضي من العمل.

لسنا فوق القانون ولا ندعو إلى الفوضى بل بالعكس مع توفر التأمين والسلامة للطرفين المواطنين وأصحاب وسائل النقل هذه ولكن ليس باتخاذ إجراءات قبل إيجاد البدائل.

الرجاء دعوة كل الأطراف المعنية إلى عقد جلسة لوضع حدّ لهذا المشكل بشكل يضمن حقوق كل المتدخلين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط وثلاث دقائق مخصصة لها.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

أردت أن أتحدث اليوم بصفة استثنائية على جماهير النادي الإفريقي.

لن أتحدث بفخر لكوني تونسية فحسب ولكن لانتمائي لهذه الجمعية الكبيرة فما رأيناه اليوم من جماهير النادي الإفريقي الذي طالما ارتبط اسمه بأحداث الشغب والعنف في الملاعب اليوم أثبتت جماهير النادي الإفريقي وجماهير الكرة التونسية ارتباطهم الوثيق بالقضية الفلسطينية وبالحقّ الفلسطيني وبدعمنا اللامشروط لأهلنا بفلسطين.

أردنا أن نبين اليوم عندما تكون الإرادة السياسية واضحة وصريحة كيف يجتمع الجميع حول القضية الفلسطينية ويبين الملعب الارتباط الوثيق بين الرياضة والسياسة بعيدا عن أشكال العنف والتخريب.

اليوم رسالة اجتاحت كل المنابر الإعلامية العربية "ألا إن نصر الله قريب" اليوم تردّدت شعارات "الخزي والعار للحكّام والمجد لكتائب القسّام".

أردنا من هذا المنبر وبصفتي كنائب شعب أن أضم صوتي لصوت الجماهير التونسية وأطالب السيد وزير الشباب والرياضة والسيد رئيس الجامعة التونسية لكرة القدم بتنظيم مقابلة ودية بين النادي الإفريقي والترجي الرياضي التونسي بستين ألف متفرج على أن تعود عائداتها للشعب الفلسطيني.

وهنا نبين دور جماهيرنا الذين نشؤا على القضية الفلسطينية، جميعنا يعرفون أن القضية الفلسطينية ليست قضية خسارة أو ربح بل قضية حق فلسطيني يرجع لأصحاب الحق.

اليوم جماهيرنا قامت بالاستثناء بدخلة ممتازة ودخلة كان لها طعم النصر في نتيجة المباراة ولكن عندما قام اللاعبين بتصريحات قالوا أنهم لا يشعرون بالسعادة لأنهم حاملون للقضية في صدورهم.

أردت القول للسيد وزير الرياضية ورئيس الجامعة التونسية لكرة القدم لا تحرموا الجماهير من هذه الفرصة خاصة أن من بلغ سنهم 18 و20 و23 سنة إلى سن 35 جيل محمد الدرّة أنهم مرابطون وصامدون ومناصرون للحق لأهل الحق الفلسطيني وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد النائب عبد الجليل الهاني وله ثلاث دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

في بداية هذه الكلمة لا يمكننا أن لا نترحم على شهداء المقاومة الفلسطينية الباسلة التي تتصدى اليوم للهجوم الهمجي من العصابات الصهيونية التي اغتصبت الأرض العربية منذ سنوات.

نريد اليوم أن نبلّغ صوتنا للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان وللمجتمع الدولي بصفة عامة لاتخاذ قرار عاجل بإيقاف هذا العدوان الهمجي على إخواننا في فلسطين على الشباب وعلى الأطفال العزّل وعلى النساء.

أصبح هذا اليوم ضرورة قصوى وعلى المجتمع الدولي وخاصة منظمة الأمم المتحدة أن تتخذ قرارا عاجلا بإيقاف العدوان على الشعب الفلسطيني.

نريد أن نبلغ إخوتنا من الشعب الفلسطيني أن تونس حكومة وشعبا نتضامن معهم في نضالهم إلى حين تحقيق النصر وهو آت بإذن الله.

أمرّ إلى الشأن المحلي والجهوي، بالنسبة الى معتمدية بوعرقوب وبني خلاّد هناك العديد من الأراضي الدولية المهملة اليوم والتي وقع استرجاعها من شركات الإحياء.

أصبح مظهرها اليوم في شكل مراعي وهذا ما رأيناه في تقرير الإحصاء هناك ركود أو تراجع في نمو الإنتاج الفلاحي وهذا راجع لسوء استغلال الأراضي الدولية وهذا ما يجب أن يعمل عليه السيد وزير الفلاحة والديوان المسؤول على ذلك.

كذلك أريد الإشارة إلى تعطل المشاريع التنموية بالجهة والاهتمام بمشاريع جانبية.

إلى اليوم مدينة نابل وولاية نابل تتذيّل القائمة في مستوى التنمية وذلك لاهتمام المسؤولين عليها بمشاريع لا تقدم بنا بنسبة كبيرة.

اليوم فرطنا في المشاريع التنموية وفي الطرقات وفي تشجيع الاستثمار وأصبحنا نعمل في حمّام ونتداين لإنجازه عوض أن يأخذ المجلس الجهوي تمويلا لإنجاز المشاريع المبرمجة منذ سنة 2020 و2021 أخذ تمويلات لإنشاء حمام وهذا من مهازل الحوكمة في جهة نابل وفي المجلس الجهوي بنابل.

هناك مشكلة كبيرة أخرى وهي مشكلة عدم وجود قاعات رياضية بمعتمديتي بوعرقوب وبني خلاّد.

اليوم حتى في ميزانية 2024 نرى أن وزارة الشباب والرياضة لم ترصد ميزانيات لهذه القاعات ونتمنى أن يقع تداركها.

كذلك المشكل الأهم والكبيرة هو المساكن الاجتماعية بنابل في "AFH" وفي معتمدية بوعرقوب إلى يومنا هذا لم يقع توزيعهم والتعطيل في مستوى وزارة التجهيز وفي مستوى المجلس الجهوي والوالي. لذلك ندعو بشكل عاجل السيد وزير الداخلية للتدخل وحلّ هذا الإشكال.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للسيدة فاطمة المسدّي ولها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدّي

شكرا السيد الرئيس،

لن أتحدث اليوم عن صفاقس المعروفة بمدينة المشاريع الوهمية وكل مشروع يبرمج فيها يبقى ثلاثون وأربعون سنة ولا ينجز.

لن أتحدث عن المشاريع التي من المفروض أن تبرمجها الحكومة مثل المدينة الرياضية ويريدون اليوم أن يقدموا لنا فتات ويكتفون فقط تنظيف الطيب المهيري وتوسعته قليلا فقط.

لن أتحدث عن كل هذه المشاريع لأن صفاقس معروفة بمدينة المشاريع الوهمية في انتظار قرار من رئيس الجمهورية في إنجاز مشروع على الأقل لكي تعود الثقة في الدولة.

اليوم سأتحدث عن مسألة أهم بكثير، الصحة في صفاقس اليوم في الحقيقة تعيش مخاضا كبيرا وفسادا كبيرا في مستشفى الهادي شاكر وفي مستشفى الحبيب بورقيبة وأصلا يجب أن يجتمعوا في مستشفى واحد لأن هذا التقسيم لا معنى له.

اليوم في مستشفى الحبيب بورقيبة والهادي شاكر ورغم المراسلات والأسئلة التي توجهت بها للسيد الوزير فقد اختار الصمت.

اليوم أطلب من رئاسة الجمهورية ومن رئاسة الحكومة أن يرسلوا فرق مختصة للإطلاع على الفساد وتستمع إلى تشكيات رؤساء الأقسام والهرسلة التي تعرضوا لها للالتزام بالصمت.

لدينا رئيسة قسم مخبر الدم تتعرض للهرسلة ولدينا آلاف وآلاف من التشكيات.

أين لجان التفقد وكيف سيتم تفعيل مآلات هذه اللجان؟

اليوم صفاقس تتجاهل كل الأسئلة رغم خطورة الوضعية والأسئلة مثلا ممثلة قانونية تدلي بشهادة في الفساد الكبير يتم عزلها وتعويضها في نفس اليوم.

يعني العديد من الأشياء أدعو رئيس الجمهورية إلى إرسال فرقة مختصة.

اليوم لدينا ملفا كاملا فيه تلاعب بالفواتير يكلف الدولة مليارات وسط المستشفى في حين أن الدولة تقترض لكي تحقق تنمية صحية. اليوم هناك فساد كبير مستفحل لا يوجد نظافة ولا خدمات.

أكثر من هذا الانتدابات والتعيينات مشبوهة، نجد نقابي مفتش عنه يحضر في مجلس إدارة لكي يقوم بالتصويت ثم نجد أنّ أفراد عائلة هذا السيد منتدبة.

لا أعرف من يحكم البلاد المهم أن هناك عصابات تستحوذ على المستشفى.

أدعو السيد رئيس الجمهورية لإرسال فرق مختصة خاصة أننا نلاحظ أن هناك لجان ممثل خلية الحوكمة في سنة 2016 انعقدت فيها عدة امتيازات مثل مدير وسيارة إدارية ولكن لا دور لهم في هذا المستشفى.

نرجو اليوم إنقاذ الصحة في صفاقس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للسيد نجيب عكرمي وله ثلاث دقائق.

السيد نجيب عكرمي

شكرا سيد الرئيس،

المجد للمقاومة وأبطالها، الخلود للشهداء والعزة لفلسطين والشعب الفلسطيني المقاوم ولكل أحرار العالم والخزي والعار للمطبعين والخونة.

نثمن الموقف الرسمي للجمهورية التونسية ولقرارات رئيس الدولة قيس سعيد في دعمه لتحرير الأراضي الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الصهيوني لكل الأراضي العربية.

بالنسبة للمسائل الجهوية، نحن نعلم أن الثقافة هي شكل من أشكال المقاومة، مقاومة التخلف الاجتماعي والثقافي، والثقافة هي آلية من آليات تحرر العقول وتحرر الشعوب منذ الحقبة الاستعمارية الإمبريالية، غير أن الشأن الثقافي في جهة قفصة وأنا بصفتي نائب عن هذه الجهة يشهد عديد الإشكالات في عدة مستويات، تقريبا تنعدم دور الثقافة في جهة قفصة فكلها إما متوقفة عن النشاط أو مغلقة أو غائبة.

في قفصة مثلا أغلب معتمدياتها دون دور ثقافة على غرار زانوش والقصر ومعتمدية القطار وقفصة الشمالية وسيدي عيش وبعض المعتمديات من الحوض المنجمي وغيرها ورغم هذه الإشكاليات فإن الجمعيات الثقافية بالجهة بذلت قصارى جهدها خلال الصائفة الفارطة لبرمجة دورات لمهرجانات في هذه الجهات ناجحة وفق تقييم الجمهور المحلي.

وهذه العروض الثقافية للمهرجانات تمت برمجتها في الصائفة الفارطة وبعد استكمال هذه العروض حققت أهدافها بنجاح نسبي من حيث البرمجة ونوعية العروض والإقبال المكثف للجمهور وبعد التزام السلط الجهوية والإدارات الجهوية المتدخلة في دعم الأنشطة الثقافية لهذه المهرجانات سواء مصالح الولاية أو الإدارة الجهوية لشركة فسفاط قفصة ومصالحها بقدر ما نثمن دور هذه الشركة في الجهة ودعمها للنشاط الثقافي والاجتماعي فإن تأخر صرف المنح لهذه المهرجانات جعل المشرفين على هذه المهرجانات في إشكال مع أصحاب العروض ومتعهديها خاصة في مسألة خلاص المستحقات بفعل تأخر المصالح الجهوية بولاية قفصة في صرف منح الدعم.

لهذا، فإننا نحث هذه الأطراف المتدخلة دعما للشأن الثقافي إلى ضرورة التعجيل بمساعدة هيئات المهرجانات المحلية خاصة مهرجان سيدي أحمد زروق وعين سلطان لالة، ومهرجان سيدي عيش، ومهرجان القصر وغيرها وندعو السلطة الجهوية ومصالح الولاية ومصالح شركة فسفاط قفصة للوقوف إلى جانب هذه المهرجانات من أجل استمراريتها خاصة أن هذه الجهات التزمت بتقديم عروض نوعية للجمهور من حيث الكم والنوع والمضامين الهادفة ورغم ذلك إلى اليوم تجد نفسها في إشكال وعجز عن سداد والإيفاء بمستحقات المتعهدين والفنانين ولذلك دعوتنا للمسؤولين الجهويين في مصالح الولاية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم علي بوزوزية وله ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد علي بوزوزية

السلام عليكم،

سأتحدث حول مسألة النقل بمعتمدية دوار هيشر من ولاية منوبة، وآمل أن يصل صوتي إلى السيد وزير النقل لأنه بإمكان هذا الموضوع أن يحل بجرة قلم.

إن النقل في دوار هيشر كارثي، معتمدية تبعد ستة كيلومترات عن العاصمة، وبالرغم من ذلك إلا أن المواطنين يضطرون إلى قطع الكيلومترات مترجلين إلى قصر السعيد وإلى حي التضامن لكي يتحصلوا على النقل وقد اقترحنا في أكثر من مناسبة على السلطة الجهوية وعلى ولاية منوبة التنسيق مع السيد وزير النقل لتمكيننا من خطوط نقل جماعي من معتمدية دوار هيشر إلى المنطقة الصناعية بالشرقية هناك المئات إن لم تكن الآلاف من الذين يعملون في المنطقة الصناعية بالشرقية 1 والشرقية 2 فلما لا يقع توفير خط نقل جماعي بصفة استثنائية وبذلك يتمكن كل من تقدموا بملفاتهم طبقا للقانون يقومون بنقل المواطنين إلى الشرقية وبذلك توفر مواطن الشغل وفي نفس الوقت تدور العجلة الاقتصادية لأنهم سيقومون بدفع الضرائب و"الباتيندة" والعديد من الأشياء.

وأطلب من السيد وزير النقل بصفة مستعجلة أن يوافق على خط نقل من معتمدية دوار هيشر إلى الشرقية 1 والشرقية 2، خاصة أن عدد سكان هذه الجهة قد تجاوز المئة ألف نسمة وفي حاجة ماسة لوسائل نقل حتى أن الحافلة أصبحت لا تتمكن من الوصول إلى آخر محطة وذلك جراء الانتصاب الفوضوي حتى أن هناك من يأتون مشيا على الأقدام من حي الصفاقسي ومن حي بولكباش ومن حي الشباب لكيلومترات وصلا إلى المعهد الأعلى للرياضة بقصر السعيد للحصول على النقل الجماعي.

لذلك أطلب من السيد وزير النقل للمرة الألف فلدينا اتفاقيات منذ سنة 2019، على إحداث خط نقل جماعي إلى جهة الشرقية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الطلبة القاطنين بمعتمدية دوار هيشر يدرسون في المركب الجامعي بمنوبة كلية الآداب، معهد التوثيق، معهد الصحافة، معهد التجارة إلى غير ذلك فهؤلاء يقطعون الكيلومترات مشيا على الأقدام لكي يصلوا إلى محطة الحافلة رقم 104 وينتظرون وصولها لساعات طويلة ليتمكنوا من الذهاب للدراسة واجتياز امتحاناتهم كما أن النقل الجماعي شبه منذثر كذلك نطلب خط من معتمدية دوار هيشر للمنطقة الصناعية الفجة وبطبيعة الحال مرورا بالمركب الجامعي بمنوبة، وهذه المواضيع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ياسين بوزوزية وله ثلاث دقائق تفضل.

الكلمة الآن للنائب المحترم محمد شعباني.

مكتوب لدي السيد ياسين بوزوزية نعتذر عن ذلك وسنقوم بإصلاحها.

الكلمة الآن للنائب المحترم ياسين مامي وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة أردت أن ألفت الانتباه أنه في المناسبة الأخيرة وفي كل المناسبات السيد رئيس الجمهورية عند استقباله للسيد وزير الداخلية يحث الجماعات المحلية على بذل كل العناية اللازمة بالمحيط وبالبيئة وباستتباب الأمن أيضا إلى غير ذلك وأيضا استبشرنا خيرا بالحملات التي وقعت في العاصمة لإزالة كل مظاهر الانتصاب الفوضوي أو المخل بالذوق العام.

فالسؤال المطروح اليوم، وهناك مسؤولين بجهتنا لا تتماشى في هذا الإطار أو هذا السياق وأنا اليوم بمعتمدية الحمامات، هذه المعتمدية السياحية فإما أن لا نطلق عليها مجددا تسمية المدينة السياحية العالمية ونتغاضى عن جميع المداخيل السياحية التي توفرها وإما أن نوفر لها الإمكانيات اللازمة من قبل الدولة بأكملها بكل ثقلها لكي تكون حقيقة مدينة سياحية كما يلزم، ولكن كل من

يزور الحمامات اليوم سيجد في مدخلها الانتصاب الفوضوي والعشوائي ونحن مع أن توفر الدولة لهؤلاء الأشخاص كل الظروف للعمل لتوفير رغيف الخبز لعائلاتهم ولكن ليس على حساب المظهر العام وصورة وإشعاع مدينة بحجم الحمامات.

اليوم، بمنطقة براكة الساحل وبمنطقة سوق الخميس وفي العديد من المناطق نشهد غياب للدولة وغياب تطبيق القانون وكأن ليس لدينا مسؤولين يقومون بدورهم في هذا الجانب فمتى ستصل حملة التمدن إلى معتمدية الحمامات، فالتمشي العام للدولة اليوم في تطبيق القانون هو في الحفاظ على البيئة والحفاظ على المحيط وفي استتباب الأمن.

أريد أن أعلم السيد وزير الداخلية أن كل هذه المظاهر تغيب في مدينة الحمامات، ونحن نطلب من السيد معتمد الحمامات والمسؤولين في البلدية والولاية بالمزيد من الحرص وأن نقوم بكل ما في وسعنا ليعود البريق إلى مدينة الحمامات خاصة أن هناك إرادة سياسية اليوم على مستوى وطني إلا أن المظاهر التي تخص الجمالية وتخص المحيط وتخص كذا أن يكون فيها الجانب الردعي والزجري قائما وموجودا، ونحن ننتظر في قادم الأيام إن شاء الله...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المعذرة مرة أخرى من النائب المحترم السيد ياسين مامي على الخطأ.

الكلمة الآن للنائب المحترم محمد شعباني وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

في البداية أوجه تحية اعتزاز وإكبار للمقاومة العربية في فلسطين وأقول لشعبنا العربي لفلسطين صبرا فالنصر آت بإذن الله رغم تخاذل ونفاق المجتمع الدولي وتخاذل وخيانة من بعض الأنظمة العربية العميلة للكيان الصهيوني.

أما بعد، فإني أتوجه مباشرة إلى وزير الفلاحة فيما يخص المشروع الفلاحي جنوب ولاية القصرين وأقول له أن هذا المشروع استوفى كل الإجراءات الإدارية والقانونية، لما كل هذا التأخير؟ وكما تعلمون جميعا أن هذه الجهة يرتكز اقتصادها أساسا على القطاع الفلاحي والنشاط الفلاحي ولا ندري اليوم أسباب هذا التعطيل كما أنه من غير المقبول أن يتأخر إنجازه إلى مدة أخرى وبالإضافة إلى الوضع الذي يعيشه الفلاحين من نقص في المواد العلفية وغيرها.

ثانيا، لا يخفى على أحد أن دائرتي تنابت فريانة ماجل بلعباس هي منطقة حدودية وسأقولها بكل وضوح أن جانب التبادل التجاري مع الشقيقة الجزائر قام بفض العديد من المشاكل خاصة اقتصاديا واليوم الحدود مغلقة وهذا لا يعتبر سببا لمعاقبة أو قتل أهالينا هناك بحيث أن الشاب يعاني اليوم من البطالة ومرهون لدى البنوك واليوم لا نشهد أي بوادر تنمية في تلك الجهات ومن غير مقبول أن مدرسة مثل مدرسة الهادي عجاني في فريانة يتطلب إنجازها سنوات ومن غير المعقول في دائرة أغلب سكانها من الأرياف لا يوجد بها سيارة صحية لنقل متضرر الحوادث الذي ينتظر ساعات طويلة لنقله مثلما حدث منذ ليلتين في ماجل بلعباس أي أن المواطن يموت ولا تصل إليه سيارة الإسعاف.

من غير المقبول اليوم أنه حتى إذا قمنا بتوفير حافلة للتلاميذ لنقلهم من الأرياف لا نجد طريق معبد والحادث الذي وقع اليوم في ماجل بلعباس وكان فيه العديد من القتلى سببه الرئيسي الحفر التي كانت موجودة في الطريق فأين إدارة التجهيز؟ لماذا لم تقم بإصلاح الطريق؟ عن أي منوال تنمية نتحدث؟ فهذه الجهة لا يوجد بها فرع بنكي ولا أي مشاريع أو منوال أو المسؤولين وسأقول ذلك صراحة فإن مواطنينا قد صبروا كثيرا وليس هناك أي إمكانية للمزيد من الصبر بدون بعث أمل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم رشدي الرويسي وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد رشدي الرويسي

صباح الخير،

سأتحدث في موضوعين، موضوع على مستوى وطني وهو عمال الحضائر بين 45 و55 سنة وموضوع ثان يهم ذلك الوطن المنسي وإن كانت مواضيعه لا تعد وإن أعطيتني ساعتين سيادة الرئيس لن أستطيع أن أوصف الوضعية هناك.

بالنسبة إلى عمال الحضائر 45، 55 سنة هؤلاء لهم مطلب واحد وهو تسوية الوضعية ليست لهم مطالب أخرى ملفهم ضل يؤجل من حكومة إلى أخرى لأهداف سياسية أو دعائية أو انتخابية لكن وضعيتهم لم تحل هؤلاء منهم من يشتغل في المؤسسات التربوية أو الصحية أو مؤسسات مختلفة منهم كفاءات، منهم من يطلب إعطائه تعويضا للخروج، هي وضعيات متعددة ومتشعبة لكن مطلبهم الوحيد هو تسوية الوضعية لذا نطلب من رئاسة الحكومة وضع هذا الملف على الطاولة للدرس الجدي من أجل تسوية الوضعية لأن من حقهم العيش في تونس من حقهم الحياة ومن حقهم الشغل.

بالنسبة للوضعية في الوطن المنسي، أتحدث اليوم في نقطة فقط وهي مراكز البريد ليس من المعقول أن تكون في منطقة واحدة في دائرة واحدة ثلاثة مراكز بريد مغلقة تماما ومركز يشتغل نصف الوقت، أتحدث هنا عن مركز البريد بجهة القصاب، ما ذنب سكان القصاب الذين يعانون يوميا في التنقل إلى مراكز بريد أخرى لتسوية وضعيات أو لأخذ منحهم أو لأخذ مرتباتهم.

ما ذنب سكان الدخانية التي أغلق مركز بريدها وضل المركز مغلقا لسنوات وما ذنب سكان بورويس الفلاحة التي أغلق مركز بريدها ولا زال هذا المركز مغلقا لسنوات، ما ذنب سكان لخوات الذي يشتغل مركز بريدهم نصف الوقت، نطلب من كل مسؤولي البريد التدخل العاجل من أجل إعادة هذه المراكز للعمل لأن هناك مواطنين يحملون الجنسية التونسية لأن السكان يعانون ولا يجب أن نضيف عليهم معاناة فوق معاناتهم.

هذه نقاط برقية ولم أتحدث عن فك العزلة وعن الطرقات الغائبة وعن غير ذلك لنا فرصة أخرى لطرح باقي المشاكل ولكن رجاء التدخل لفظ إشكالية عمال الحضائر 45، 55 سنة الذين التحقوا بالحضيرة وأعمارهم في 33 عام واليوم تجاوزهم السن وفاقوا 45 سنة، أتحدث عن مراكز البريد التي يجب أن تفتح من جديد لحل إشكاليات الوطن المنسي أو البعض من إشكالياته وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم غسان يامون وله ثلاث دقائق أيضا تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا سيد الرئيس على إحالة الكلمة،

أردت اليوم سيد الرئيس أن أطلق صيحة فزع حول الوضع البيئي بجزيرة جربة، حيث لا يخفى عليكم جزيرة جربة منذ عقد من الزمن تعيش مظلمة كبيرة وتعيش حيف وظلم كبيرين حيث تم حرمانها من المصب الجهوي ببو حامد الذي يعود إلى ولاية مدنين وأصبحت لها مصبات عشوائية منتشرة في كامل جزيرة جربة ولا أعلم إلى حد هذا اليوم لماذا تم حرمان جزيرة جربة من حقها في مصب بو حامد الجهوي؟

اليوم سيدي الرئيس، كثرت المصبات العشوائية والنقاط السوداء في جزيرة جربة، هناك مصب غير مراقب على أرض رطبة محمية باتفاقية "RAMSAR" الدولية وهذه جريمة بحق القانون البيئي التونسي والدولي وراسلنا السيدة وزيرة البيئة وعقدنا في هذا الإطار جلسة عمل مع كافة إطارات الوزارة، لا حلول منهم للأزمة البيئية، لا مشاريع تثمين ولا رسكلة وقد اقترحوا علينا مقترحا ونحن رفضناه قطعيا وهو إعادة فتح مصب قلالة هذا لا سبيل إليه بل نحن نطالب كنواب جزيرة جربة بالإغلاق الفوري لمصب تالبت غير المراقب.

كما طالبنا السلطة الجهوية وعلى رأسها والي مدنين بضرورة غلق هذا المصب الذي فتح بصفة وقتية وإلى اليوم مازال يحتوي آلاف الأطنان من النفايات ولكن السيد والي مدنين رفض ونحن نحمله مسؤولية الوضع البيئي في جزيرة جربة ونحمل السيدة وزيرة البيئة عدم طرحها لأي مشروع لرسكلة النفايات وتثمين النفايات العضوية، غياب أي رؤية غياب أي حلول.

نحن كنواب الجزيرة بعد عقدنا جلسة عمل مع السيدة وزيرة البيئة التي دامت أكثر من أربع ساعات لم نر هناك إرادة واضحة لذلك أنا أتوجه الى السيد رئيس الحكومة بالتدخل لحل هذا الوضع الكارثي بجزيرة جربة، هل يعقل أن الوجهة السياحية الأولى في تونس اليوم والتي تدر على الدولة التونسية كميات كبيرة من العملة الصعبة تحتوي على الكثير من المصبات العشوائية؟ أكثر مكان في تونس فيه أماكن مسجلة في التراث العالمي ونحن نشتغل على السياحة الثقافية، إذا نرجو منكم لفتة للوضع البيئي في جزيرة جربة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي ولها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، أنا من موقعي كنائبة شعب أريد أن أقدم اعتذاري من كل قلبي وخاطري إلى تلامذة قرية عين الجوزة من سليانة الجنوبية، فهؤلاء التلاميذ لم يلتحقوا بمقاعدهم الدراسية يوم 15 سبتمبر كبقية تلاميذ البلاد التونسية، لماذا؟ لأن المدرسة بقرية عين الجوزة وقع غلقها بتعلة أن توفر إليهم المندوبية وسيلة التنقل لإقالتهم إلى المدرسة وأول مدرسة تبعد عنهم ثلاثة كيلومترات والثانية تبعد عنهم عشرة كيلومترات ولكن لم توفر لهم وسيلة النقل العمومي ولم يقوموا بالعودة المدرسية وأريد أن أشير أنه وقع بناء مدرسة عين الجوزة سنة 1963 عندما لم يكن للدولة التونسية تلاميذ جاهزون ولكنها تقوم ببناء الدولة والمواطن وللأسف وقع غلق هذه المدرسة سنة 2023 عندما أصبح التلميذ موجودا ونحن نتحسر على كل ما يحدث، أعتذر.

الموضوع الثاني في علاقة ببناء المعهد العالي للفنون والحرف بسليانة، رصدت وزارة التعليم العالي مبلغا لبناء المعهد العالي للحرف والفنون بسليانة ولكنه للأسف أقل من المبلغ المقدم من أقل مقاول لأن المبلغ الذي يطلبه المقاول أكثر من المبلغ الذي رصدته الوزارة ونحن نطالب هذه الوزارة برصد اعتمادات لبناء هذا المعهد دون أن يقع التنقيص في المثال الهندسي وفي شروط اكتمال جمالية البنيان، إذا أردتم أن تكون جهة سليانة القطب السادس للتعليم العالي في المستقبل يجب رصد اعتمادات تكفي نوعية المشاريع التي نريد تركيزها في سليانة.

هذا نداء إلى وزارة أملاك الدولة التي بينها وبين المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بسليانة وقع حوز أرض بالحي الإداري مخصص للمندوبية لبناء مسرح هواء طلق وكان ذلك سنة 2017 ولكن منذ ذلك الوقت إلى حد هذه اللحظة لم تكمل وزارة أملاك الدولة العقد وحتى باكتمال العقد أريد أن أقدم نداء إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى كل الوزارات لتقديم الدعم إلى ولاية سليانة في المجال الثقافي لأن موارد البلدية قليلة ولن تتمكن من بناء مسرح هواء طلق بمفردها وجهة سليانة تستحق...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم شكري بن البحري وله ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيد الرئيس،

المعلم وما أدراك ما المعلم تحية حب وتقدير إلى كل المعلمين والمربين، المربي، المعلم سندنا ومرجعنا دليلنا وأملنا، المعلم قيمة وصانع للأجيال وسند لتطور الشعوب.

رسالتي وسؤالي وندائي ورجائي إلى السيد وزير التربية، متى سيقع الإفراج نهائيا عن الأجور المحجوزة الخاصة بشهر جويلية لسنة 2023، لما يزيد عن 3600 معلم خاصة أنه قانونا وعملا بأحكام الفصل 41 وما يليه من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 13 من قانون الوظيفة العمومية فإن ارتهان أجور شهر جويلية إلى تاريخ اليوم على قاعدة العمل المنجز يعد سابقة خطيرة وانتهاك لجميع القوانين والمواثيق والاتفاقيات الممضاة من الدولة التونسية والتي تمنع بل وتحجر حجز مرتب موظف على قاعدة العمل المنجز.

فحجز مرتب آلاف المعلمين عمل يقوض الثقة بين المدرسين وإداراتهم ويضرب في العمق القيمة الاعتبارية للمربين وضد مبدأ تكريس حب العمل وهو ما من شأنه أن يدفع نحو مزيد احتقان وتوتير المناخ التربوي وهو أيضا ما يتنافى ويتعارض وجوهر الاستشارة الوطنية لإصلاح التربية والتعليم وحرص أعلى هرم في السلطة المتمثلة في شخص السيد رئيس الجمهورية على ضرورة إصلاح المنظومة التربوية وتنقية الأجواء وتحسين ظروف عيش المربين من منطلق إيمانه وإيماننا بأنه لا إصلاح لمنظومة تربوية تعليمية إلا بحفظ كرامة ومكانة المربي.

ودعوتنا ودعوة الرئيس إلى ضرورة التسريع ببعث المجلس الأعلى للتربية كمبادرة تهدف إلى النهوض بالمجال التربوي وتجويد العملية التعليمية والتربوية وبناء على سبق وعلى اعتبار أن موجبات الحجز قد رفعت فإن سؤالي على أي سند قانوني وقع الحجز والتنكيل بآلاف المربين وعائلاتهم بطريقة مهينة ورجائي أن يقع رفع الحجز على أجور المربين لشهر جويلية وشكرا.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدات والسادة النواب على مداخلاتهم القيمة والرشيقة ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بعد الزوال)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها:

سامي رايس (2 أسئلة) بتاريخ 28 جويلية 2023، عبد الجليل الهاني بتاريخ 4 جويلية 2023، عبد العزيز الشعباني بتاريخ 10 جويلية 2023، عبد السلام الحمروني بتاريخ 28 جويلية 2023، عصام البحري جابري بتاريخ 31 جويلية 2023، عمار العيدودي بتاريخ 31 جويلية 2023، عمر بن عمر(2 أسئلة) بتاريخ 12 و28 جويلية 2023، محمد أمين الورغى بتاريخ 3جويلية 2023، محمد الهادي العلاني (4 أسئلة) بتاريخ 23 جوان 2023، محمد علي فنيرة (2 أسئلة)، بتاريخ 28 جويلية 2023، هالة جاب الله بتاريخ 4 جويلية 2023، ياسر قراري بتاريخ 11 جويلية 2023، ياسين مامي بتاريخ 5 جويلية 2023، بسمة الهمامي(2 أسئلة) بتاريخ 18 جويلية 2023.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها:

أيمن البوغديري بتاريخ 19 سبتمبر 2023، زينة جيب الله بتاريخ 11 جويلية 2023، مختار عبد المولى بتاريخ 17 أوت 2023، حسن جربوعي بتاريخ 26 سبتمبر 2023، سامي السيد بتاريخ 20 سبتمبر 2023، عمار العيدودي بتاريخ 31 جويلية 2023، عمر بن عمر بتاريخ 28 جويلية 2023، محمد أحمد بتاريخ 11 جويلية 2023، محمد علي فنيرة بتاريخ 28 جويلية 2023، محمد ماجدي بتاريخ 31 جويلية 2023، ياسين مامي بتاريخ 11 جويلية 2023، رؤوف الفقيري بتاريخ 20 جويلية 2023.

وتقدم السيد النائب رمزي الشتوي بسؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 5 سبتمبر 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 4 أكتوبر 2023.

وتقدم أيضا كل من النائبة السيدة ألفة المرواني (2 أسئلة) والسيد محمد علي فنيرة والسيد فوزي الدعاس بأسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال بتاريخ 21 و28 جويلية و3 أكتوبر 2023 وتلقوا الإجابة عنها.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى رئاسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها:

ألفة المرواني بتاريخ 21 جويلية 2023، نور الهدى سبائطي بتاريخ 31 جويلية 2023، أيمن البوغديري بتاريخ 19 سبتمبر 2023، عمر بن عمر بتاريخ 28 جويلية 2023، أحمد سعيداني بتاريخ 3 أكتوبر 2023.

وتقدم أيضا كل من السيد النائب علي بوزوزية بتاريخ 11 جويلية 2023 والسيدة أسماء الدرويش بتاريخ 4 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الدفاع الوطني وتلقيا الإجابة عنها.

وتقدم أيضا كل من النائب السيد أحمد بنور بتاريخ 5 جويلية 2023 والسيد غسان يامون وباديس بالحاج علي بتاريخ 22 جوان 2023 والسيد غسان يامون بتاريخ 31 جويلية 2023 والسيد وليد حاجي بتاريخ 12 جويلية 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة العدل وتلقوا الإجابة عنها.

كما تقدمت كل من النائبتين السيدة سنياء بن المبروك بتاريخ 28 سبتمبر 2023 وأسماء الدرويش بتاريخ 26 سبتمبر 2023 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير التربية وتلقتا الإجابة عنهما بتاريخ 19 أكتوبر 2023.

وتقدم السيد النائب صابر المصمودي بسؤال كتابي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 4 أكتوبر 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 18 أكتوبر 2023.

كما تقدم السيد النائب سامي السيد بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان بتاريخ 20 سبتمبر 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 19 أكتوبر 2023.

وأخيرا تقدم السيد النائب أنور المرزوقي بسؤال كتابي إلى السيد وزير السياحة بتاريخ 3 أكتوبر 2023 وتلقى الإجابة عنه.

السؤال الكتابي الأول

للنائب سامي رايس

<u>الموضوع</u>:سؤال كتابي حول استغلال مياه الأمطار لضخ المائدة المائية .

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بإعلامكم أنه خلال جلسة الحوار مع السيدة وزيرة التجهيز والإسكان بتاريخ 17 جويلية 2023 في إطار العمل الرقابي على الحكومة وحيث أن الوزارة المذكورة بصدد انجاز مشروع لحماية بني خيار ودار شعبان الفهري من الفيضانات بمبلغ قدره تقريبا 14 مليون دينار وحيث كنت قد توجهت بالسؤال للسيدة الوزيرة حول عدم استغلال مياه الأمطار المتأتية من المنطقة الجبلية والطريق الحزامية المحاذية لمدينتي بني خيار ودار شعبان الفهري في ضخ المائدة المائية بمياه الأمطار باعتبار التقلبات المناخية التي يشهدها العالم بصفة عامة والجمهورية التونسية بصفة خاصة خلال السنوات 2021 و2022 و2023 ونتج عن ذلك تراجع في منسوب مياه مخزونات السدود والبحيرات الجبلية وأثر على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وجعل المواطنين يعيشون وضعا لم يعيشونه من قبل .

إلا أن إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان قد فاجأتنا بإجابتها بأن موضوع استغلال مياه الأمطار في ضخ المائدة المائية هو من انظار وزارة الفلاحة والموارد المائية .!!!!

السيد الوزير أتقدم إليكم بهذا السؤال حول سياستكم المتبعة في تعبئة الموارد المائية بكامل تراب الجمهورية ومدى تفاعلكم وتنسيقكم مع بقية الوزارات التي بإمكانها أن تساهم في ادخار هذه الثروة الحياتية باعتبار أهميتها للحياة البشرية وللبيئة ولكل الكائنات الحية .

وهل يمكن تدارك الموضوع والتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان قصد جعل المشروع المعني بالتدخل مورد للمياه عوضا عن اهدارها بالبحر كما هو مبرمجا حاليا .

المرجو التفاعل العاجل مع الموضوع والتدخل وإفادتي بما تم في الغرض .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص استغلال مياه الأمطار لضخ المائدة المائية.

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 28 جويلية 2023

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص استغلال مياه الأمطار لضخ المائدة المائية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يمثل الماء المحور الأساسي للتنمية الحالية والمستقبلية لتونس وبسبب ندرته تم التخطيط لتعبئة الموارد المائية استنادا أساسا على المبادئ التالية :

-ضمان الأمن المائي واستدامته،

-الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية المتوقعة،

-تأمين حاجيات التنمية من المياه .

وقد بلغت نسبة تعبئة الموارد المائية حوالي 93% من خلال إحداث 37سدا كبيرا، 253 سدا تليا و893 بحيرة جبلية .

كما تسعى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من خلال استراتيجية التغذية الاصطناعية إلى تغذية الموائد المائية المستنزفة والموائد المهددة بزحف المياه المالحة إذ قامت منذ سنة 1990 بإحداث حوالي 75 موقع تغذية لفائدة 39 مائدة مائية وتم تحديد 159 موقع تغذية اصطناعية جديد للموائد المستنزفة بكامل البلاد التونسية في إطار دراسة تحديد مواقع جديدة للتغذية الاصطناعية للموائد المستنزفة وأيضا تحديد سبع مواقع يمكن أن تكون سدودا جوفية تغذي الموائد الكبرى في كل من نابل وبن عروس وزغوان والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين خلال السنوات التي تسجل فائضا في مياه الأمطار .

وفيما يتعلق بحماية مدينتي دار شعبان وبني خيار من الفيضانات، فقد تولت الوزارة إنشاء كل من السد الجبلي الطنيطن (سعته 6.0مليون 3) وزامو (سعته 3.1 مليون م3) على وادي الكبير على بعد حوالي 3 كلم من الطريق الحزامية لمدينتي دار شعبان وبني خيار، ولا يمكن فنيا إنشاء سد جديد أسفل أو أعلى السدين القائمين.

كما تشارك وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مع وزارة التجهيز والإسكان في كافة الدراسات والمشاريع التي تهدف لحماية المدن بكامل البلاد التونسية من الفيضانات .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب سامي رايس

الموضوع:سؤال كتابي حول التزويد بالماء الصالح للشراب .

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بإعلامكم أنه رغم علمنا بشح المياه نتيجة لندرة الأمطار خلال سنة 2022 وسنة 2023 فإن ما نلاحظه هو عدم التوزيع العادل للماء الصالح للشراب بكامل تراب الجمهورية وخاصة بمنطقة دار شعبان الفهري وبني خيار والمعمورة ، حيث أن الماء الصالح للشراب ينقطع بهذه المناطق منذ الساعة السابعة مساء إلى الساعة السادسة صباحا في حين أنه لا ينقطع بالمعتمديات المجاورة بداخل الوطن القبلي مثل قربة و منزل تميم وقليبية وقرمبالية وكذلك بتونس الكبرى و غيرها مما بعث حالة من التململ أصحاب المحلات والمؤسسات باعتبار ما يشهدوه من تمييز سلبي بالنسبة لبقية مناطق الجمهورية وتأثير سلبي على أعمالهم العائلية وأنشطتهم الاقتصادية والتجارية.

لذا المرجو منكم التثبت من هذا الموضوع والعمل على تمكين كافة المتساكنين وأصحاب الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدماتية من كمية الماء الصالح للشراب مثل بقية المناطق وعلى قدم المساواة وموافاتي بأسباب هذا التعامل السلبي دون الاكتراث بآثار قطع الماء على النشاط الاجتماعي والاقتصادي .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص التزويد بالماء الصالح للشرب بولاية نابل

المرجع مراسلتكم بتاريخ 28 جويلية 2023

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص التزويد بالماء الصالح للشرب ببعض المناطق بولاية نابل أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتزود ولاية نابل بالماء الصالح للشرب من منظومة مياه الشمال عبر قنال مجردة والتي تزود ولايات تونس الكبرى والوطن القبلي والساحل وصفاقس.

واعتبارا لمحدودية الموارد المائية بمنظومة مياه الشمال نتيجة الجفاف تم اعتماد نظام الحصص الظرفي للتزود بالماء الصالح للشرب بكامل المناطق المزودة من نفس المنظومة ابتداء من شهر أفريل 2023 طبقا لمقرر وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 941 بتاريخ 29 مارس 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن الكميات المخصصة لولاية نابل يتم توزيعها قدر الامكان بصفة عادلة حتى يتم تأمين التزود لأطول فترة ممكنة من اليوم لجميع مشتركي الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمختلف معتمديات الولاية .إلا أن الارتفاع المتواصل وغير المسبوق لدرجات الحرارة وارتفاع الطلب على المياه أدى إلى اضطراب برنامج الحصص الذي تم وضعه من طرف مصالح إقليم نابل مما تسبب في تسجيل فترات اضطراب وانقطاع في توزيع المياه طويلة نسبيا ببعض المعتمديات على غرار بني خيار ودار شعبان الفهري.

أما عن اختلاف المدة الزمنية للاضطرابات والانقطاعات من جهة إلى أخرى، فهي تعود بالأساس إلى طول الشبكة وارتفاعات المناطق بالنسبة للخزانات حيث تكون عودة التوزيع أسرع للمناطق السفلى . كما تؤكد الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أن كميات المياه المتاحة بمنظومة مياه الشمال يتم توزيعها ومتابعتها يوميا بصفة عادلة على كامل المناطق المزودة من نفس المنظومة .

ولتفادي هذه الاضطرابات على المدى القريب تقوم الشركة بإنجاز مشاريع جديدة لتعبئة موارد مائية إضافية لمنظومة مياه الشمال تتمثل في محطتي تحلية مياه البحر بكل من سوسة (تقدم الإنجاز % 60) وصفاقس (تقدم الإنجاز 60%) ومحطة المعالجة بالقلعة الكبرى (تقدم الإنجاز 45 %)

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع :سؤال كتابي حول عدم تنفيذ قرارات سدم لأبار عميقة أحدثت دون تراخيص قانونية بمعتمدية بو عرقوب من ولاية نابل من طرف مندوب الفلاحة ووالي الجهة.

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي :

حيث شكلت ظاهرة حفر الآبار العميقة بالأراضي الفلاحية دون تراخيص قانونية وتفاقم عملية الاتجار بالمياه الجوفية بالصهاريج بكامل جهة نابل عاملا أساسيا لاستنزاف المخزون الجوفي للمياه المعدة للري مما أثار حفيظة عديد الفلاحين سكان هذه المناطق خاصة بمعتمدية بو عرقوب ورغم علمنا بأنه وقع استصدار قرارات بالسدم منذ مدة طويلة ووقعت في مناسبتين برمجة تنفيذها بالتنسيق مع والي الجهة منذ سنة 2022 إلا أنها لا تزال على حالها .

-هل لديكم تفسيرا لعدم تنفيذ هذه القرارات من طرف المندوب الجهوي للفلاحة بنابل لحد اليوم؟

ولكم جزيل الشكر .

المصاحيب :

-نسخة من المكاتيب الموجهة لرئاسة الحكومة- وزير الفلاحة- والى الجهة ومندوب الفلاحة .

-نسخة من عرائض إمضاءات المواطنين بالجهة .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموراد المائية والصيد البحري

الموضوع حول عدم تنفيذ قرارات سدم لآبار عميقة أحدثت دون ترخيص بمعتمدية بوعرقوب من ولاية نابل

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 04 جويلية 2023

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص عدم تنفيذ قرارات سدم لآبار عميقة أحدثت دون ترخيص بمعتمدية بوعرقوب من ولاية نابل أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار التصدي لظاهرة الحفر العشوائي تقوم دائرة الموارد المائية بالجهة باستصدار قرارات في سدم الآبار المنجزة وتتم المصادقة عليها من طرف والي الجهة .إلا أن عمليات التنفيذ تبقى مرتبطة أساسا بدعم السلط المحلية وخاصة الأمنية في تنفيذ القرارات حيث لا تخول السلط الممنوحة للأعوان المحلفين التابعين لدائرة الموارد المائية القيام بالتنفيذ بمفردهم ويتوجب في هذه الحالة دعمهم بالقوة العامة .

كما أن تنفيذ هذه القرارات يواجه تصديا عنيفا في أغلب الأحيان من طرف مرتكبي الجريمة ومنتسبيهم يتعذر معه القيام بعمليات التنفيذ لغياب الظروف الأمنية الملائمة، وهي أمور تخضع حصرا التقديرات السلط الأمنية المتواجدة على عين المكان .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم خلال سنة 2022 إصدار 6 قرارات سدم لآبار تم حفرها دون ترخيص بولاية نابل منها 5 قرارات بجهة قربة وقرار بجهة بوعرقوب تم تنفيذها خلال السنة الحالية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

الموضوع :حول توزيع الأعلاف في معتمديتي حاسي الفريد والقصرين الجنوبية من ولاية القصرين

تحية طيبة وبعد،

حيث يعاني الفلاح في المناطق المذكورة أعلاه من عدم الحصول على الاعلاف المدعمة بالكميات الكافية من جهة، ومن جهة أخرى يتم توزيع هذه الكميات في السوق الموازية لغير مستحقيها، وحيث ثبتت عديد الإخلالات في قوائم الفلاحين المعنيين بالأعلاف ومنها تكرار عدة أسماء في عدة قوائم إضافة إلى بعض الأسماء الوهمية والتي لا علاقة لها بالمنطقة .

السؤال :ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة ضد الإخلالات والتجاوزات الحاصلة في عمليات توزيع الأعلاف في المعتمديتين المذكورتين أعلاه، وما هو برنامج الوزارة لحوكمة عملية توزيع الأعلاف لمستحقيها من الفلاحين؟

في انتظار ردكم تقبلوا مني اسمي عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص توزيع الأعلاف بمعتمديات ولاية القصرين.

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 10 جويلية 2023.

المصاحيب :جداول تطور الكميات الموزعة من المواد العلفية المدعمة في ولاية القصرين

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توزيع الأعلاف بمعتمديات ولاية القصرين أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار الحد من التجاوزات والإخلالات المسجلة في توزيع الأعلاف المدعمة عملت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة التجارة وتنمية الصادرات على إعادة تركيبة اللجان الجهوية لتوزيع السداري وتعميمها على مادة الشعير العلفي

لتوزيع هذه المواد المدعمة .كما تم تكثيف المراقبة من قبل اللجان الجهوية التي يترأسها السادة الولاة وقد أسفرت على تسجيل عديد التجاوزات وتمت معاقبة مرتكبيها بحرمانهم من الحصص المسندة إليهم وتوجيه بعض الملفات الى القضاء .

ولمزيد حوكمة هذا القطاع بادرت وزارة الفلاحة في إعداد استراتيجية للنهوض بمنظومة الأعلاف من خلال تشريك البحث والخبراء والمهنة لاعتماد مقاربات جديدة في ظل التغيرات المناخية ترتكز على نتائج البحث العلمي والأصناف المحلية والمستنبطة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية .وتشمل هذه الاستراتيجية مقترحات لمزيد حوكمة قطاع المواد العلفية المدعمة من خلال توجيه هذه المواد إلى التصنيع في علائق متوازنة لكل الحيوانات .وسيبدأ تنفيذ عناصر هذه الخطة بداية من هذا الموسم بعد المصادقة عليها .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الحمروني

الموضوع: توجيه أسئلة كتابية بخصوص الشأن الفلاحي بجهة بني خداش

تحية برلمانية وبعد :

عملاً بالفصلين 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالأسئلة التالية :

السؤال الأوّل :تفاقم مشكل انقطاع الماء الصالح للشراب في اغلب عمادات المعتمدية وأصبح المواطنون مهددون بالعطش كما تنتشر آبار على ملك الدولة لكنّها مقفلة فأين وصلتم في إيجاد حل لهذا الاشكال؟

السؤال الثاني :مسألة تفعيل التمييز الإيجابي لتوزيع الاعلاف المدعمة لغياب المرعى ولخصوصية المناخ الصحراوي للجهة وكنتم سيادتكم في زيارة سابقة عاينتم ذلك.

السؤال الثالث :متى سيتم تسوية وضعية حراس منطقة الظاهر (المنشأت أو النقاط المائية) وكنتم تعهدتم بالتدخل في هذا الملف؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص الشأن الفلاحي بمعتمدية بني خداش من ولاية مدنين

المرجع مراسلتكم بتاريخ 28 جويلية 2023.

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الشأن الفلاحي بمعتمدية بني خداش من ولاية مدنين، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

تشكو المنظومة المائية المزودة لمعتمدية بني خداش والمعتمدة أساسا على الآبار العميقة بعض الإضطرابات نتيجة العديد من العوامل نذكر منها :

-عدم وجود موائد مائية على المستوى المحلي تمكن من دعم التزود بالماء الصالح للشرب،

- عجز هيكلي في الموازنة المائية نتيجة تدني منسوب الآبار بسبب الجفاف الذي تشهده الجهة وارتفاع الطلب على المياه في ظل الارتفاع غير المسبوق لدرجات الحرارة،

-اضطراب في تزويد المنشآت المائية التابعة للشركة بالتيار الكهربائي خلال صائفة 2023 والقطع الدوري للتيار الكهربائي على **مستوى** منظومات التزويد بالماء الصالح للشرب،

وللحد من هذه الإضطرابات تمت برمجة العديد من التدخلات في إطار برنامج تأمين التزود بالماء الصالح للشرب خلال الصائفة نذكر منها:

-ربط بئر القطار المنجز من طرف مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين لتدعيم الموارد المائية لمنظومة حلق الجمل الشوامخ البحيرة بدفق يقدر بـ 8 لتر في الثانية،

-التنسيق مع مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لربط البئر العميقة بئر قصر الخراشفة 5 المنجز من قبل مصالح المندوبية لتدعيم منظومة مياه الشرب بقصر الجراء من عمادة زغاية،

-يتم حاليا التدخل قصد إعادة إحياء بئر الفجيج لتدعيم التزود بالماء الصالح للشرب لمنظومة مياه الشرب بالحشانة من عمادة الفجيج ببني خداش.

أما فيما يتعلق بالآبار غير المستغلة ببني خداش فتوجد بالمعتمدية 12بئرا غير مستغلة (05 آبار استكشاف و07 أبار للاستغلال) وهي كالآتي :

- آبار الاستكشاف :
  - بن نيران 200 م وهي مبرمجة للاستغلال.
  - الحميمة 462 م غير مستغلة لارتفاع الملوحة (6.65غ/ل).
  - نومر 225 م بئر قديمة غير قابلة للاستغلال.
  - زغاية 200 م غير مستغلة لارتفاع الملوحة (5.4غ/ل).
  - دمر390 م غير مستغلة لارتفاع منسوب المائدة المائية 271 م .
- آبار الاستغلال:
  - الدخيلة 196.5 م وورجيجن 198 م وهما مبرمجتان للاستغلال السقوي.
  - الزوي 2 بعمق 110.4 م وهي مبرمجة للاستغلال(تدعيم الماء الصالح للشرب.)
  - لرقاصية 149 م وهي مبرمجة للاستغلال كنقطة ري تكميلي .
  - القطار190 م وهي مبرمجة للاستغلال تدعيم الماء الصالح للشرب.
  - قصر الجديد 2 بعمق 190 م للاستغلال كنقطة ري تكميلي.
  - المظاهر 3 بعمق 89 م غير مستغلة (دفق ضعيف) .

وللحد من هذه الاضطرابات برمجت الشركة إنجاز 4 آبار عميقة بمعتمدية بني خداش، وقد انطلقت الأشغال بكل من بئر الغدامسية (تقدم الإنجاز 10%) وبئر الخراشفة (تقدم الإنجاز 40%) وتم اسناد الصفقات للمقاولات بالنسبة لبئري قصر الجديد والبنية .

الجواب 2:

تبلغ حصة ولاية مدنين 68 ألف قنطار من مادة الشعير العلفي و 2 ألف قنطار من السداري وهي كمية كافية لاحتياجات الولاية .غير أن نسبة التزود كانت دون المطلوب خلال الفترة الأخيرة نظرا لتراجع الكميات الموردة من الشعير وهو ما تسعى الوزارة لتداركه من خلال تمكين الولاية من كميات إضافية من السداري كلما توفرت كميات من القمح المطحون على المستوى الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن ولاية مدنين تتمتع بمنحة نقل الأعلاف المدعمة من مناطق الإنتاج إلى الوسط والجنوب .

الجـواب 3:

بالنسبة لوضعية حراس المراعي الخاضعة للترتيج (القدال) بمنطقة الظاهر، فتربطهم صلة تعاقدية مع المجامع المهنية(الظاهر والتعمير) ويتم خلاصهم من طرف المجمع المعني ولا دخل للمندوبية في ذلك سوى أنها تمكن المجامع من منحة ترتيج المراعي الاشتراكية التي يتم من خلالها صرف مستحقات هؤلاء العملة. ومع نهاية المشروع أواخر شهر جوان 2023 تم التخلي عن هؤلاء الحراس من طرف المجامع لعدم توفر الاعتمادات .

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة بصدد درس بعض المقترحات على غرار:

-مواصلة برنامج ترتيج المراعي عن طريق ميزانية الدولة.

-إبرام اتفاقيات عمل مع المجامع لحراسة الآبار بالمراعي الاشتراكية وتوفير اعتمادات لخلاص الحراس .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

الموضوع :مشاغل القطاع بولاية قابس

تحية طيبة **أما بعد**

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لحضرتكم بالأسئلة التالية :

1) ما هي استراتيجية وزارة الفلاحة لولاية قابس لإرجاع قطاع الفلاحة بالولاية لسالف اشعاعه نتيجة الآبار العشوائية ونهب الثروات المائية؟

2) ما هي أسباب الانقطاع المتكرر لمياه الشرب لولاية قابس وعدم تطبيق قراركم بتاريخ 29 مارس 2023 بتحجير استعمال المياه الموزعة على شبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه ؟

3) لماذا لم يقع إلى حد الآن إصلاح المبردات بالحامة رغم الوعود الكثيرة مما انجر عنه ارتفاع كبير في الحرارة بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه سبب احتقان كبير لأهالي الحامة وقابس الغربية؟

4) أين وصل ملف البئر الفلاحي الحامة بعد رفع قضية من المواطن وتوقف الأشغال التي وصلت 20 % من الإنجاز و هو ما يسبب دفع خطايا للمقاول من الدولة وهل تمّ سيّدي الوزير مراجعتكم في الموضوع خلال زيارتكم لولاية قابس؟

5)لماذا إلى حد الآن الوزارة لم تجد حل في استغلال البئر بمنزل الحبيب الذي تم إنجازه و هو جاهز للاستعمال وخسرت عليه الدولة بعد أن رفع عليها مواطن قضية في ملكية الأرض؟

6) لماذا لا يتم ادراج واحات قابس كمحميات وطنية للحد من التمدد العمراني والتحيل في تغيير صبغة الأرض بعد الحرائق المفتعلة و هي آخر الواحات في البحر الأبيض المتوسط لاستغلالها سياحيا ؟

7) ماهي اجراءات الوزارة من استغلال الموارد المائية الجوفية بتفعيل مشروع محطة التحلية بالمجمع الكيمائي ويمكن ان تكون هذه المحطة مشتركة بين المجمع الكيمائي ومعمل الاسمنت والمستثمر الأجنبي لمعمل الطماطم الذي يستغل في بئر عميقة برخصة استثنائية رغم تقدّمه للمشروع للدولة التونسية بمحطة التحلية حلول ممكنة بتظافر الجهود وترك المياه الجوفية للفلاحة والشرب في ظل الشح المائي للدولة وتزويد عدة مناطق للجمهورية بترشيد الموارد المائية؟

8) ماهي استراتيجية الوزارة لإرجاع قطاع الصيد البحري لسالف اشعاعه بخليج قابس والذي كان يؤمن الثروة السمكية للبلاد التونسية؟

في انتظار إجابتكم تفضلوا سيدي الوزير فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص مشاغل القطاع الفلاحي بولاية قابس

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 31 جويلية 2023

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مشاغل القطاع الفلاحي بولاية قابس أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

إن من أهم المهام الموكولة الى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية الحد من حفر الآبار العشوائية ونهب الثروات المائية من خلال ترشيد استغلال هذه الموارد والعمل على تحسيس وتوعية جميع الأطراف المتداخلة بضرورة المحافظة على الثروات الطبيعية وخاصة الثروة المائية في ظل ما يشهده العالم من تغيرات مناخية حادة .

وقد عملت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس تماشيا مع استراتيجية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في المحافظة على الموارد المائية وترشيد استهلاكها، على التحسيس بالمخاطر الناجمة عن الاستغلال العشوائي لهذه الموارد .وفي هذا الإطار تبرز تجربة "مجمع البسيسي" كواحدة من أهم التجارب الناجحة داخل البلاد وخارجها حيث مكنت من الحد من هبوط المناسيب المائية لمائدة قابس الشمالية التابعة لمنطقة التحجير بقابس الشمالية والتقليص من خطر تسلل مياه البحر الى الموائد المائية بالجهة وذلك من خلال القضاء على الآبار العشوائية وحسن التصرف في الموارد المتاحة من خلال إحداث مناطق سقوية جديدة تلبي حاجيات فلاحي الولاية للنهوض بالقطاع الفلاحي

وتدعيما لهذا التمشي التشاركي، قامت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس بالتعاون مع المجتمع المدني والمهنة وفلاحي منطقة ليماوة - تنسلي - المدو ببعث مجمع صيانة للموارد المائية وحسن استغلالها (في مرحلة النشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية)

وبالتوازي مع هذا التمشي تعمل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس بالتنسيق مع جميع السلط المعنية على تطبيق الإجراءات الردعية الواردة بمجلة المياه للتصدي لحالات الاعتداء على الملك العمومي للمياه.

الجواب 2:

إن الاضطرابات والانقطاعات التي شهدتها ولاية قابس خلال هذه الصائفة تعود الى النقص في الموارد المائية بالجهة نتيجة تواتر سنوات الجفاف وانخفاض منسوب جل الآبار المائية التي تستغلها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه .

وقد ساهم الارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة والاضطرابات والانقطاعات في التيار الكهربائي على المنشآت المائية خلال شهر جويلية 2023 في تفاقم العجز في الموازنات المائية بالمنظومة المزودة للولاية وعدم الانتظام في التزود بالماء الصالح للشرب ببعض المناطق .

كما أن مصالح الشركة بولاية قابس تقوم بتطبيق المقرر عدد 941الصادر عن وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية بتاريخ 29مارس 2023 حيث تم تسجيل 12 مخالفة تمت احالتها لوكالة الجمهورية بالجهة .

وتجدر الإشارة إلى أنه وبهدف الحد من هذه الاضطرابات والانقطاعات، تقوم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بانجاز محطة تحلية مياه البحر بالزارات التي من المؤمل أن تدخل حيز الاستغلال في موفي سنة 2023 .

الجواب 3:

تقوم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بأعمال الصيانة السنوية للمبردات بالحامة، إلا أنه أمام ارتفاع درجات حرارة مياه مائدة القاري الوسيط وارتفاع الطلب على المياه وفي ظل النقص في مياه الخلط ذات الحرارة المنخفضة شهدت درجة حرارة المياه الموزعة بالحامة ارتفاعا نسبيا .وللحد من ارتفاع حرارة المياه تسعى الشركة إلى مزيد تعزيز وسائل التبريد الحالية وإحداث موارد مائية جديدة موجهة للخلط .

الجواب 4:

في إطار برنامج إحداث الآبار العميقة بولاية قابس لسنة 2020 ، تم إبرام صفقة الشركة التونسية للتجهيز المائي لإنجاز بئر واحة الحامة 2 على عمق 1200 م (قسط عدد 2) بمبلغ جملي قدره 2.276,000دينارا وبمدة إنجاز بـ 250 يوما .

وقد انطلقت الشركة المعنية بالتنفيذ في إنجاز الأشغال بتاريخ 18 نوفمبر 2022 حيث أتمت إنجاز أشغال الفصلين عدد 1 و2 والمتمثلة في تركيز الحضيرة وإنزال أنبوب الدليل بكلفة تقدر بـ 490 ألف دينار .

على إثر ذلك قامت المواطنة نزيهة بنت الصادق الوافي برفع قضيتين ضد الشركة :قضية أولى استعجالية بالمحكمة الابتدائية بقابس تحت عدد 16879 في إيقاف الأشغال وقضية ثانية بمحكمة الناحية بالحامة تحت عدد 20995 في كف الشغب، حيث ادعت أن أشغال إنجاز البئر

تتم داخل عقارها المحاذي لوادي التكوري وقد حكمت المحكمة الابتدائية بقابس ابتدائيا واستعجاليا لصالحها في إيقاف الأشغال

وقد تم بتاريخ 23 ديسمبر 2022 إعلام الشركة المكلفة بالإنجاز بالحكم الاستعجالي في إيقاف الأشغال، فالتزمت هذه الشركة بالحكم وتم إصدار إذن إداري بإيقاف الأشغال بتاريخ 23 ديسمبر 2022 وإعلام الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية بالوزارة بذلك بتاريخ 27ديسمبر 2022.

وبالتوازي مع المسار القضائي، حاولت الإدارة إيجاد حلول ودية مع المدعية بالتنسيق مع مختلف السلط الجهوية، حيث تم عقد جلسة بتاريخ 16 فيفري 2023 التزم فيها المدعو عبد الرحمان خضري زوج المدعية الذي حضر نيابة عنها بالتنازل عن القضايا المرفوعة والسماح باستئناف الأشغال إلا أنه تراجع عن تعهده .

وأمام هذه الوضعية، ونظرا لطول المدة التي قد تشهدها إجراءات التقاضي وعدم ضمان مآل الأحكام القضائية، وبالنظر إلى طلب الشركة المكلفة بإنجاز المشروع بتاريخ 13 مارس 2023 رفع المعدات ولتفادي ارتفاع تكلفة إنجاز هذا المشروع أو إلغائه، تم عرض الملف على أنظار الجنة الجهوية للصفقات العمومية بتاريخ 17 ماي 2023 لإبداء الرأي في الإجراءات المقترحة من طرف الإدارة حيث أوصت باستشارة المرصد الوطني للصفقات العمومية في خصوص مدى قانونية الإجراءات المقترحة .وقد تمت استشارة المرصد الوطني للصفات العمومية بتاريخ 19 ماي 2023 وتلقي رده بتاريخ 20 جويلية 2023.

وتبعا لما جاء في رد المرصد الوطني للصفقات العمومية، تم اقتراح ما يلي:

-تغيير موقع إنجاز البئر بعد أن أبدى أحد مالكي الأراضي في الضفة الأخرى لوادي التكوري استعداده لتخصيص قطعة أرض لإنجاز المشروع وقدم تنازلا في الغرض وذلك بعد أن استشعر فلاحو المنطقة إمكانية إلغائه خاصة أن هذا التغيير ليس له تأثيرات على النتائج المنتظرة للبئر وأن الشركة قد أبدت استعدادها القيام بتخفيضات في الكلفة النهائية لأشغال إنجاز الفصلين الأول والثاني دون المساس بالأسعار الفردية والأصلية المنصوص عليهما بالصفقة طبقا لمراسلتها بالفاكس بتاريخ 22 ماي 2023.

- الموافقة على مشروع ملحق للصفقة يتعلق بتغيير مكان إنجاز البئر على مسافة 100 م من المكان الأول مع زيادة كميات إضافية للفصلين الأول والثاني دون المساس بالأسعار الأصلية للصفقة .

وعليه، تم بتاريخ 04 أوت2023 ، إيداع الملف بمكتب الضبط لولاية قابس في انتظار عرضه على اللجنة الجهوية للصفقات لإبداء الرأي وسيتم البت فيه خلال الجلسة المبرمجة ليوم 16 أوت 2023.

الجواب 5:

في إطار برنامج الماء الصالح للشرب لسنة 2018 الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية تم إنجاز بئر الماء الصالح للشرب بمعتمدية منزل الحبيب بكلفة قدرت بـ 169.580,000 دينارا من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس وذلك بعد إتمام كل الإجراءات والحصول على كل التراخيص اللازمة بما فيها التنازل على قطعة الأرض موقع إنجاز البئر حيث لم يسجل أي اعتراض أو رفض لإحداث هذه البئر .

غير أنه بعد الانتهاء من الأشغال سنة 2019 والانطلاق في إجراءات ربط البئر بشبكة المياه التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، قامت مجموعة من متساكني المنطقة بالاعتراض على تجهيز البئر وربطه بالشبكة بتعلة أن ملكية الأرض ترجع إليهم وليست على ملك المواطن الذي قدم تنازلا على قطعة الأرض لموقع إنجاز هذه البئر

معرف بالإمضاء لدى بلدية المكان بتاريخ 31 أكتوبر 2018. وبقيت هذه البئر دون استغلال .

وأمام هذا الوضعية قامت مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالتنسيق مع السلط الجهوية بعقد عدة جلسات قصد إيجاد حلول وتجاوز الإشكال، غير أن المطالب المجحفة من قبل المعترضين آلت دون ذلك وباءت بالفشل .

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالنظر إلى طول إجراءات الانتزاع للمصلحة العامة والوضعية الصعبة لتأمين التزود بمياه الشرب بمعتمدية منزل الحبيب، تمت برمجة إحداث بئر جديدة بنفس المنطقة من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس بعد الحصول على تنازل جديد لقطعة أرض وبعد أن تم تحويل الاعتمادات الضرورية لإنجاز هذا المشروع من طرف مجلس ولاية قابس حيث تم الاعلان عن طلب عروض في الغرض وتم اسناد الصفقة ومن المنتظر إنجاز هذه البئر و كهربتها وربطها بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في غضون سنة على أقصى تقدير .

الجواب 6:

إن مقترح إدراج واحات قابس كمحميات وطنية لا يهم المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس لوحدها بل تتداخل فيه عديد الأطراف .

إن واحات قابس هي أراض على ملك الخواص وهي مصنفة في جزء كبير منها كمناطق سقوية عمومية، وبالتالي فهي مناطق تحجير وهي محمية بالقوانين الخاصة بها وبقانون حماية الأراضي الفلاحية من كل أشكال الاعتداءات .

أما بخصوص إدراج هذه الواحات ضمن المناطق المحمية (حديقة وطنية أو محمية طبيعية)، فإن هذا الإجراء غير ممكن باعتبار أن هذه المساحات تمثل منظومة فلاحية ولا تنطبق عليها أحكام مجلة الغابات .

الجواب 7:

ترجع هذه النقطة في جزئها الأول إلى استراتيجية المجمع الكيميائي التونسي لتوفير حاجياته من المياه مع العلم أنه يتم حاليا دعمه من طرف موارد الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقابس

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الصناعي بولاية قابس يستغل حوالي 5مليون م 3/سنة، وهو ما يعادل حوالي 4 % من جملة الموارد المائية المستغلة، بينما يستهلك القطاع الفلاحي حوالي 94 مليون مسنة وهو ما يعادل حوالي%% 72,5 من الموارد المائية المستغلة، غير أن المحطات المزمع إنجازها من المتوقع أن تساهم في تخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية بالمنطقة والتي تشهد هبوطا متواصلا في المنسوب المائي .

أما فيما يخص مشروع فرحة الصحراء لإنتاج الطماطم المعدة للتصدير، فقد تمت دعوة المستثمر إلى عدم التوسع في المساحة والالتزام بالتعجيل في تركيز محطة تحلية مياه البحر في غضون سنتين والتخلي عن استغلال البئر المحدثة وردمها .

الجواب 8:

تتمثل التوجهات الاستراتيجية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لإرجاع قطاع الصيد البحري لسالف اشعاعه بخليج قابس فيما يلي :

-مراجعة التشريع الجاري به العمل بهدف مزيد ملاءمته مع متطلبات حسن التصرف في المخزونات السمكية،

-حماية وترشيد استغلال الثروات السمكية بالتصدي للصيد العشوائي والتشديد في الإجراءات الزجرية تجاه المراكب التي تقوم بممارسات صيد غير قانونية وخاصة مراكب الصيد باستعمال الكيس،

- مواصلة تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق المهددة حيث تم إلى موفي شهر جويلية 2023 تهيئة مساحة تجاوزت 1100 كم^2، هذا وتجدر الاشارة الى أن الوزارة قد قامت بتحيين اتفاقيتها مع وزارة الدفاع الوطني لدعم هذا البرنامج بمجمل مناطق خليج قابس وخاصة بعرض سواحل قرقنة ،

-متابعة ومراقبة أنشطة وحدات الصيد البحري بواسطة الأقمار الاصطناعية،

-تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية لمنتجات الصيد البحري،

- تدعيم البنية الأساسية الميناءية وتحسين الخدمات المسداة لفائدة البحارة، حيث تم احداث ميناءين جديدين للصيد البحري بولاية صفاقس وتهيئة موانئ قابس وبرمجة تهيئة وتوسعة وحماية موانئ الزارات وجرجيس وحومة السوق وبوغرارة وصفاقس،

-مزيد إحكام تنظيم مواسم الصيد البحري،

- التحكم في تطور الاسطول وتوجيه البحارة على استغلال مناطق الصيد في أعالي البحار،

-مراجعة التقسيم الجغرافي لمزيد تحفيز وحدات الصيد على استغلال المناطق البعيدة،

-تنمية نشاط تربية الأحياء المائية لتخفيف الضغط على المخزون الطبيعي،

- مواصلة العمل بنظام الراحة البيولوجية ومزيد تطويرها ودراسة امكانية تعميمها لتشمل أنشطة أخرى مثل صيد السمك الازرق لتنمية المخزون السمكي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتوجه ليكم بهذه الأسئلة:

1/لماذا لم تلتفت الوزارة إلى جهة فوشانة كمنطقة فلاحية واعدة لحل مشكل الكهربة والضغط العالي ومشكل تخزين المنتوج وترويجه؟

2/لماذا تباطأت الوزارة في حل مشكل الأراضي

-الأراضي الاشتراكية بالصحراوي وهنشير الباي بفوشانة

-حبس الساطور بفوشانة؟

3/هل فكرت الوزارة في ربط الفلاحة بالصناعة وإقامة مصنع على الأقل للعصير أو الخل لاستغلال المنتوج المتلف من صابة التفاح؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص مشاغل القطاع الفلاحي بمعتمدية فوسانة من ولاية القصرين

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 31 جويلية 2023

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مشاغل القطاع الفلاحي بفوسانة من ولاية القصرين، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

رصدت الدولة تشجيعات هامة لربط الضيعات الفلاحية بالتيار الكهربائي ذلك أنه تطبيقا لقانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016، تنتفع الاستثمارات في مجال ربط الآبار بشبكة التيار الكهربائي بمنحة استثمار تتراوح بين 15 % و30 % حسب صنف المشروع، كما أن اقتناء تجهيزات إنتاج الكهرباء باستعمال الطاقة الشمسية في المشاريع الفلاحية يمكن من الانتفاع بمنح خصوصية بعنوان تحسين الإنتاجية من 50 إلى 60 % وبالتالي فإن كل مستثمر يرغب في إقامة مشروع يتضمن مكونة كهربة يمكنه الانتفاع بهذه الامتيازات .

أما بالنسبة لتخزين المنتوج، فتطبيقا لقانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016، تنتفع الاستثمارات في مجال بيوت تبريد التفاح بمنحة بعنوان التنمية الجهوية تتراوح بين 15 و30 % من قيمة الاستثمار. وتتكفل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بالمشاريع المندمجة (إنتاج التفاح وتحويله) في حين تتكفل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الراجعة بالنظر إلى وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بمشاريع بيوت التبريد عندما لا تكون مندمجة مع نشاط فلاحي . ويمكن أن ينتفع بهذه الامتيازات الأشخاص الطبيعيون والأشخاص المعنويون، كما يمكن أن يتم إنجاز استثمارات في محال الخزن والتبريد من قبل الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية التي تضم مجموعة من الفلاحين المنخرطين صلبها وهو ما يساهم في تخفيض كلفة الاستثمارات وتيسير ترويج المنتوجات .

الجواب 2:

بخصوص وضعية الأراضي الاشتراكية بمعتمدية فوسانة من ولاية القصرين، فإن التصرف في هذه الأراضي يرجع بالنظر إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية تطبيقا لمقتضيات القانون عدد 44 لسنة 1992 الذي تم بموجبه نقل صلاحية التصرف في الأراضي الاشتراكية من وزير الفلاحة إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية .

الجواب 3:

تتعهد وزارة الفلاحة بالاستثمارات العمومية (مناطق سقوية-ماء صالح للشرب،) أما إقامة وحدة لتحويل التفاح إلى عصير أو مربى أو خل، فهو استثمار خاص تتولى الدولة تشجيعه من خلال قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 الذي يمكن الاستثمارات في مجال تحويل التفاح من الانتفاع بمنحة تتراوح بين 15 و30 % من قيمة الاستثمار حسب صنف ومكان انتصاب المشروع .ويمكن للمستثمرين الخواص سواء بصفة فردية أو في إطار شركات لا سيما الشركات التعاونية الاستثمار في مجال عصير الغلال الطازجة والانتفاع بالامتيازات المرصودة بمقتضى قانون الاستثمار وقوانين الجباية .

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المشاريع هي من مشمولات وزارة الصناعة ويتم تعهد ملفات إحداث وحدات التحويل في مجال الصناعات الغذائية عن طريق مصالح وكالة النهوض بالصناعة والتجديد .

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن تركيز وحدة لتحويل التفاح يتطلب دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا الاستثمار من حيث الكمية المتوفرة وسبل الترويج، علما وأنه بالرجوع إلى الإحصاءات السابقة وكميات التفاح المتضررة من حجر البرد، فان هذه الكمية لا تفي بحاجيات مصنع للتحويل .غير أنه يمكن تركيز وحدات تحويل صغرى لدى المرأة الريفية لتحويل بعض المنتجات الفلاحية بما فيها التفاح، وقد وفرت الوزارة عددا من البرامج التنموية على المستوى الجهوي لتمويل مثل هذه العمليات .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب عمر بن عمر

الموضوع :طلب توجيه سؤال كتابي الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول التقنيين السامين والمتحصلين على شهادة العليا حسب نظام أمد .

بعد التحية والسلام،

في إطار الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب واستجابة لعديد التشكيات من قبل السادة التقنيين أصحاب الشهائد العليا عامة والمتحصلين على شهادة" تقني سامي مستوفاة لثلاث سنوات تعليم عالي خاصة والمطابقة للشهادة الوطنية للإجازة في نظام" أمد " أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة التالية .

السؤال عدد 1 : لماذا لم يقع تطبيق الفصل العاشر من الأحكام الاستثنائية للأمر عدد 1143 لسنة 2016 الذي ينص على إعادة ترتيب الموظفين المتحصلين على شهادات علمية مستوفاة لثلاث سنوات تكوين جامعي مطابق للشهادة الوطنية في نظام "أمد" والمرتبين بإحدى رتب الصنف الفرعي "أ"3 بالرتبة الأعلى والموالية مباشرة من سلكهم والموافقة للصنف " أ "2؟

السؤال عدد 2 : لماذا لم يقع إيلاء الشهادة الجامعية "تقني سامي "المستوفاة لثلاث سنوات تعليم عالي التنفيل المميز في مقاييس المناظرات الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني أول مع إسناد بعض النقاط لشهادة الإجازة التطبيقية ؟

السؤال عدد 3: ماهي المقاييس المعتمدة في المناظرات الداخلية في رتب تقني رئيس وتقني رئيس أول وتقني عام؟

السؤال عدد 4: لماذا لم يقع الإعلان عن نتائج المناظرتين الداخليتين بالملفات لسنتي 2020 و2021 للترقية إلى رتبتي تقني أول وتقني رئيس وتقني رئيس أول بالرغم أنه وقع احتساب هذه المناظرتين ضمن ميزانية 2020 و2021 ؟

السؤال عد 5: لماذا لم يتم الإعلان عن فتح المناظرة الداخلية بالملفات لسنة 2022؟

مع الشكر .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص التقنيين السامين والمتحصلين على الشهادة العليا حسب نظام " أمد".

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 11 جويلية 2023.

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص التقنيين السامين والمتحصلين على الشهادة العليا حسب نظام "أمد"، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1) الإجابة عن السؤالين الأول والثاني بخصوص التقنيين المتحصلين على شهادة تقني سامي :

تخول شهادة تقني سامي نظام قديم لحاملها الانتداب في رتبة من الصنف الفرعي "أ3"، حيث نص الفصل 18 من الأمر عدد 821 لسنة 1999المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية على أن الشهادة المطلوبة للانتداب في رتبة تقني هي شهادة تقني سامي أو شهادة علمية ذات صبغة تقنية من المرحلة الأولى من التعليم العالي أو شهادة معترف بمعادلتها لها أو شهادة تكوين منظرة بالمستوى المطلوب .أما الإجازة التطبيقية في نطاق نظام "أمد" موضوع الأمر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والمواد والمسالك والتخصصات في نظام" أمد"، فإنها تخول لحاملها الانتداب في رتبة من الصنف الفرعي "أ2" تطبيقا لأحكام الفصل الأول من الأمر عدد 2273 لسنة 2009 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتعلق بضبط الشهادات الوطنية المستوجبة للمشاركة في المناظرات الخارجية للانتداب أو للدخول إلى مراحل التكوين التي تنظمها الإدارات العمومية بالنسبة إلى الصنف الفرعي "أ2".

وعليه، فإنه لا يمكن تنفيل شهادة تقني سامي في المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني أول باعتبار أنها لا تفوق المستوى المطلوب للانتداب في رتبة تقني (شهادة تقني سامي أو شهادة معادلة أو شهادة تكوين منظرة بالمستوى المطلوب للانتداب في رتبة تقني) ويتم تنفيل شهادة الإجازة التطبيقية باعتبار أنها شهادة تفوق المستوى المطلوب للانتداب في رتبة تقني وتمكن من الانتداب في رتبة من الصنف الفرعي أ2""، كما أنه لا يمكن تنفيل شهادة الإجازة التطبيقية في المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني رئيس باعتبار أنها لا تفوق المستوى المطلوب للانتداب في رتبة تقني أول .

كما تجدر الإشارة إلى أن الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أقر في فصله العاشر إمكانية ترتيب المتحصلين على شهادة تعليم عالي بعد البكالوريا تدوم 3 سنوات في إطار نظام" أمد " بالصنف الفرعي "أ 2" وهو ما يقصي نظراءهم المتحصلين على نفس الشهادة خارج إطار نظام "أمد "

2)الاجابة على المقاييس المعتمدة في المناظرات الداخلية للترقية إلى رتب تقني وتقني أول وتقني رئيس :

تشرف على المناظرات الداخلية للترقية لجان مكلفة للغرض يتم تعيين أعضائها بمقتضى قرارات صادرة عن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وهي لجان مستقلة في أشغالها تتولى ضبط كيفية إسناد الأعداد المتعلقة بالمقاييس والتي يتفق عليها أغلب أعضائها وهي مقاييس منصوص عليها ضمن قرارات ضبط كيفية تنظيم هذه المناظرات والمتمثلة في إسناد نقاط للأقدمية العامة للمترشح والأقدمية في الرتبة والشهائد العلمية التي تفوق المستوى المطلوب للانتداب والمشاركة في الدورات التكوينية والسيرة والمواظبة...

3)الاجابة على سبب التأخير في الإعلان عن نتائج المناظرات الداخلية للترقية المفتوحة بعنوان سنتي 2020 و2021 خاصة نتائج السلك التقني :

تشمل الترقيات عددا هاما من أعوان الوزارة المنتمين إلى مختلف الأسلاك والرتب بمختلف الإدارات المركزية والجهوية حيث تتلقى الوزارة في كل دورة للترقية عددا هاما من ملفات الترشح كما أن أعمال اللجان بدءا بفرز الملفات الواردة على الوزارة في مرحلة أولى ثم الشروع في دراسة وتقييم ملفات المترشحين في مرحلة ثانية ثم المداولات والتصريح بالنتائج تستغرق الكثير من الوقت خاصة مرحلة تقييم ملفات المترشحين وهي المرحلة الدقيقة التي تستوجب عديد الجلسات، كما أن الوزارة ماضية قدما باتجاه رقمنة منظومة المناظرات في جميع مراحلها كإرساء آلية التسجيل عن بعد في المناظرات الداخلية للترقية بما يسمح بربح الوقت خاصة في مرحلة فرز ملفات المترشحين وتجنب تراكم الملفات .

أما فيما يتعلق بالإعلان عن نتائج مناظرات الترقية في السلك التقني، فقد تم الإعلان عن نتيجتي مناظرتي الترقية إلى رتبتي تقني ومساعد تقني .وبالنسبة لنتيجتي الترقية إلى رتبتي تقني أول وتقني رئيس أول، فهي بصدد الإمضاء .أما مناظرة الترقية الى رتبة تقني رئيس، فان هذه المناظرة بصدد الإنجاز وسيتم الإعلان عن النتيجة في أقرب الآجال .

5) الإجابة عن تاريخ فتح المناظرات الداخلية بالملفات للترقية بعنوان سنتي 2022 و2023:

سيتم الإعلان عن فتح جميع المناظرات بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية خلال الثلاثي الأخير من السنة الحالية .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عمر بن عمر

الموضوع :طلب توجيه سؤال كتابي حول دار الخدمات الإدارية بزرمدين .

لمعتمدية زرمدين من ولاية المنستير موقع استراتيجي هام إذ تفتح على الطريق الوطنية رقم 1 ويتوسطها طريق السيارة تونس - قابس - هذا بالإضافة لتوسطها لمعتمديات جمال وبني حسان وتعد معتمدية زرمدين حوالي 30 ألف نسمة كما يتوفر بالمنطقة عدد هام من المؤسسات الصناعية و التجارية بالإضافة إلى إحداث منطقة صناعية جديدة بمنزل الحياة - زرمدين والتي أصبح لها دور فعال في مزيد تنشيط الدورة الاقتصادية بالجهة، ورغم أن معتمدية زرمدين تعتبر من المناطق الواعدة إلا انه لا يتوفر بها المرافق العمومية التي يمكن أن تسدي أبسط الخدمات الأساسية بالمدينة .

وتبعا لكل ما سبق ذكره، فقد تمت الموافقة على إحداث دار خدمات إدارية بزرمدين ضمن خطة العمل لسنتي 2019-2020 للجنة

قيادة مشروع دور الخدمات الإدارية برئاسة الحكومة .ونظرا لأهمية ومردودية المشروع على المنطقة، وفرت بلدية زرمدين مقر لائق وذو مقاييس عالية الجودة تتماشى مع أهميته إلا أنه ولحد اليوم بقي أهالي مدينة زرمدين والمناطق المجاورة لها في انتظار تفعيل هذا المشروع الذي سيجنبهم مشقة التنقل لمركز الولاية ويقرب لهم الخدمات الأساسية .

وتجنبا لاحتقان الأهالي الذين أصبحوا يشعرون بمماطلة المصالح الجهوية والمركزية.

سيدي الوزير المحترم متى سيتم تعيين ممثل عن الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه وفتح دار الخدمات الإدارية بزرمدين التي أصبحت حلم لأهالي مدينة زرمدين؟

مع الشكر

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص تعيين ممثل عن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بدار الخدمات الإدارية بزرمدين من ولاية المنستير

المرجع مراسلتكم بتاريخ 20 جويلية 2023

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تعيين ممثل عن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بدار الخدمات الإدارية بزرمدين من ولاية المنستير، أتشرف بإفادتكم أنه، نظرا للنقص المسجل في الموارد البشرية بإقليم الشركة بالمنستير فسيتم فتح الشباك الخاص بالشركة لتلقي التشكيات ومطالب الربط الجديدة يومين في الأسبوع حال افتتاح الدار المذكورة وذلك في انتظار توفير العنصر البشري القار المبرمج ضمن الانتدابات الخارجية التي سيتم الإعلان عنها خلال الثلاثية الرابعة لسنة 2023.

وفي انتظار ذلك سيتم العمل على توفير العنصر البشري القار عن طريق نقل داخلية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغى

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية شركة اللحوم موجّه إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

- ماهي وضعية شركة اللحوم بالوردية التي كانت تشغل أكثر من 1800عامل في السابق واصبحت الان شبه مهجورة بدون صيانة مما أدى الى تلف العديد من التجهيزات القيمة؟

-هل وضعت الوزارة برنامج انقاذ للمؤسسة المذكورة؟

-لماذا لا يتم استئناف الأنشطة التجارية لشركة اللحوم المتمثلة في بيع المواشي لتعديل السوق شهريا وبيع اللحوم الحمراء وبيع الاعلاف المصنوعة في الشركة وبيع الصوف والجلد واستئناف نشاط التكوين وفتح الانتداب خصوصا وان الشركة لها العديد من الفضاءات المخصصة لمزاولة هذه الأنشطة؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول وضعية شركة اللحوم .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 03 جويلية 2023.

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص وضعية شركة اللحوم، أتشرف بإفادتكم أن شركة اللحوم هي منشأة عمومية تحت إشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع توجيه سؤال كتابي حول تسوية وضعية أراضي الفجوات الغابية بكسرى- مكثر ولاية سليانة .

تحية واحتراما وبعد؛

وحيث أن أراضي الفجوات الغابية في غابة كسرى مكثر على ملك وتصرف الأهالي منذ زمن الاستعمار وقامت الدولة في فترة الستينات والسبعينات ضمن مشروع PAM و PAF بتقديم منح وتشجيعات للفلاحين لاستغلال هذه الأراضي كما تدخلت مصلحة الانجراف والغابات وقدمت منح لتشجيع الفلاحين لتشجير هذه الأراضي بالأشجار المثمرة وخاصة الزياتين وقدمت لهم زيادة على المنح مواد غذائية وكان ذلك منذ 1992 إلى أواخر الثمانيات وأصبح عمر أشجار الزياتين أكثر من 50 سنة لكن بداية هذه السنة في ديسمبر 2022 قامت مصلحة الغابات بمنع الفلاحين باستغلال أراضيهم وجني وحرث الزيتون .

وفي جانفي 2023 انعقدت جلسة عمل بمقر ولاية سليانة بحضور الكاتب العام للولاية والمعتمد الأول والطرف الاجتماعي والمندوب الجهوي للفلاحة ومهندس الغابات بكسرى ومجموعة من الفلاحين وتم الاتفاق على تسوية أراضي الفجوات الغابية على قاعدة التفويت أو كرائها بأسعار رمزية لصالح مالكيها ومستغليها وإحالة الملف للسيد الوزير لإصدار الإذن بذلك .

لذا المرجو من سيادتكم مدنا بأسباب تعطيل هذا الملف ومدنا بآجال وتاريخ تسوية هذا الملف خاصة وأن مصالحكم المختصة قامت بتحديد دقيق لمساحة هذه الأراضي .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع حول مآل اجراءات تسوية وضعية الفجوات الغابية بمعتمدية كسرى من ولاية سليانة .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 23 جوان 2023

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مال اجراءات تسوية وضعية الفجوات الغابية بمعتمدية كسرى من ولاية سليانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن مجمل الأراضي الغابية بمعتمدية كسرى مسجلة لفائدة ملك الدولة الغابي، وكل تحوز بأرض على ملك الدولة دون الصيغ القانونية يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون إضافة الى أن أراضي الدولة للغابات غير قابلة للتفويت ولا ينالها مفعول الحيازة بمرور الزمن .

وعليه، تم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية المستوجبة ضد المخالفين وإحالتها على انظار القضاء للبت فيها .غير أن تعدد المخالفات وتقادمها تسبب في ظهور عدة فجوات غابية داخل الرسوم العقارية الغابية بما في ذلك الفجوات التي تم اسنادها سابقا إلى بعض المتساكنين للانتفاع بها في إطار اقامات وقتية .

وقد تم تكوين لجنة جهوية تحت إشراف والي سليانة تضم جميع الهياكل المعنية، للتعهد بدراسة وضعية استغلال الفجوات الغابية حالة بحالة من خلال ضبط وجرد كل الفجوات والأراضي الغابية بمعتمدية كسرى وذلك وفق مقاييس موضوعية تتمثل خاصة في مدة الاستغلال وطريقته والمساحة المستغلة والحالة الاجتماعية .

وتجدر الإشارة أنه أثناء عمل اللجنة شهدت معتمدية كسرى بعض التحركات من قبل مجموعة من المواطنين يرغبون في مواصلة استغلال الفجوات بصفة عشوائية، مما أدى الى غلق الطريق الوطنية عدد 12 كامل يوم 27 ديسمبر .2022 وعليه التأم بمقر الولاية في اليوم الموالي اجتماع أشرفت عليه المعتمدة الأولى للولاية وبحضور كل الأطراف المتداخلة وتم النظر في تقدم عمل اللجنة الجهوية لمتابعة الفجوات الغابية وتسوية وضعية الملك الغابي، حيث تم الاتفاق على النقاط التالية :

-مواصلة استغلال الفلاحين القدامى لملك الدولة الغابي في حدود المساحات التي مكنتهم منها الدولة،

-التصدي لكل محاولة جديدة لإشغال الملك الغابي،

-الاقتصار على تمكين المستغلين المقيمين فقط من مواصلة الانتفاع باستغلال ملك الدولة الغابي إلى حين البت في الوضعية .

وبناء على ما سبق ذكره، ونظرا لتشعب الوضعيات موضوع الجرد، فإن اللجنة لم تستكمل بعد أعمالها كي يتسنى الشروع في تسوية الوضعيات طبقا لما يقتضيه التشريع الجاري به العمل .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع توجيه سؤال كتابي حول مشروع عمادة بوعجيلة-الروحية بالماء الصالح للشراب بولاية سليانة .

تحية واحتراما وبعد؛

لقد تمت برمجة تزويد عمادة بوعجيلة من معتمدية الروحية بالماء الصالح للشراب وذلك بربطها بالبئر العميقة التي تم حفرها في عمادة أولاد الشيخ وقد اكتملت الدراسات لهذا المشروع والذي سينطلق من بئر أولاد الشيخ إلى بوعجيلة وصولا إلى عمادة جلاب بمعتمدية الروحية وكان من المفروض أن تنطلق ا لأشغال منذ مدة نظرا لأهمية هذا المشروع وانعكاساته الإيجابية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة .

لذا المرجو من سيادتكم مدنا بأسباب تعطيل انطلاق هذا المشروع ومدنا بتاريخ انطلاق الأشغال .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول أسباب تعطل مشروع تزويد عمادة بوعجيلة-الروحية من ولاية سليانة بالماء الصالح للشرب .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 23 جوان 2023

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص أسباب تعطل مشروع تزويد عمادة بوعجيلة-الروحية من ولاية سليانة بالماء الصالح للشرب، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يعتبر مركب بوعجيلة الجميلات مركبا هاما ومعقدا حيث يضم حوالي 1085 عائلة (40 بالمائة من سكان الريف بمعتمدية الروحية ويمتد على أكثر من 150 كلم من القنوات) .وقد تم الاتفاق على إحالة تصرفه الى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وإمضاء اتفاقية في الغرض نظرا لعدم قدرة المجامع المائية على ذلك .

وقد تأخرت أشغال إنجاز المركب نتيجة هبوط منسوب المياه بالبئر الموجودة تبعا لتواتر سنوات الجفاف منذ سنة 2016 مما أجبر المندوبية على إنجاز بئر ثانية بمنطقة الجميلات كانت نتيجتها سلبية ثم بئر ثالثة بمنطقة الحبابسة ذات دفق 25 ل/ ث يناسب الحاجيات المائية للمركب .

وعليه انطلقت فعليا دراسة تهيئة المركب بتاريخ 01 جوان 2023 في إطار صفقة مبرمة بين المندوبية ومكتب دراسات بتاريخ 09 مارس 2023ويتم إنجازها على امتداد سبعة أشهر ومن المؤمل أن تنطلق الأشغال سنة 2024.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع توجيه سؤال كتابي حول مشروع تزويد حي الضيعة 1+2 وأولاد بلال بالماء الصالح للشراب بمعتمدية الروحية .

تحية واحتراما وبعد؛

نعلم سيادتكم بأن حي الضيعة عدد 1 و 2 من أحياء معتمدية الروحية وأن أولاد بلال تبعد 6 كلم عن مدينة الروحية وبها مدرسة ابتدائية، لكن هذه الأحياء غير مزودة بالماء الصالح للشراب إلى اليوم بالرغم تم برمجة ربطها بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه العديد من المرات لكن لم يتحقق المشروع إلى هذا اليوم .

لذا المرجو من سيادتكم هل سيتم برمجة هذه الأحياء وتزويدها بالماء الصالح للشراب والمرجو من سيادتكم مدنا بتاريخ انطلاق هذا .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :حول تزويد حي الضيعة 1 و2 وأولاد بلال بالماء الصالح للشرب بمعتمدية الروحية

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 23 جوان 2023

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تزويد الضيعة 1 و2 وأولاد بلال بالماء الصالح للشرب بمعتمدية الروحية، أتشرف بإفادتكم بما

1) بالنسبة لتزويد تزويد حي الضيعة 1 و2 لم تتلق مصالح الشركة الوطني لاستغلال وتوزيع المياه إلى حد هذا التاريخ مطالب لإدخال الماء الصالح للشرب من طرف المتساكنين طبقا للأمر عدد 157لسنة 2017 المنظم للاشتراكات في الماء.

2) بالنسبة لمتساكني منطقة أولاد بلال فإن عدم تزودهم يرجع إلى انقطاع التيار الكهربائي من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز بسبب المديونية المتخلدة بذمة المجمع المائي والمقدرة بـ 2000 دينار وتخلي مجلس الإدارة على تسيير المنظومة المائية.

والسلام

السؤال الكتابي الرابع

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع :توجيه سؤال كتابي حول تعطل مشروع" بروفيتس "في جنوب ولاية سليانة- مكثر- كسرى-الروحية

تحية واحتراما وبعد،

وحيث انطلق مشروع" بروفيتس "في جنوب ولاية سليانة منذ حوالي 4 سنوات بتمويل أوروبي بلغ حوالي 90 مليون دينار وحيث تم برمجة مشاريع حيوية تساهم في التنمية وبرمجت تهيئة بعض المسالك الفلاحية وتقديم قروض للفلاحين الصغار لكن ما راعنا أن أهم المشاريع قد ألغيت وبالتحديد بناء مسلخ البلدي بالروحية بمكثر واعادة تهيئة المسلخ البلدي بمكثر وإحداث معصرة زيتون بكسرى وإحداث مخزن تبريد أي مشاريع ذات مردودية اقتصادية ولها أثر على التنمية وعلى المستوى الصحي والبيني لأهالي المنطقة.

وحيث ألغيت هذه المشاريع فأي أثر أحدثه مشروع" بروفيتس "في المنطقة على مستوى التنمية .

لذا المرجو من سيادتكم مدنا بأسباب تعطل هذه المشاريع ومدنا بتاريخ انطلاق هذه المشاريع.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع حول تعطل مشروع بروفيتس في جنوب ولاية سليانة (مكثر، كسرى، الروحية) .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 23 جوان 2023

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تعطل مشروع بروفيتس في جنوب ولاية سليانة (مكثر، كسرى الروحية)، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

انطلق المشروع في جوان 2017 أي منذ 06 سنوات بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهو يشمل العناصر التالية:

- **إنجاز المسالك الفلاحية** :تمت تهيئة 5 كلم وبصدد تهيئة 16.5 كلم وبصدد فرز العروض لتهيئة إعلان ثاني ل 10.8 كلم أي ما يمثل 108 % من البرنامج الأصلي.

- **تقديم قروض لصغار الفلاحين** :المشروع لا يقدم قروضا غير أن المشروع قام بتركيز وبصدد تركيز مشاريع صغرى لإدماج الفئات الهشة لفائدة 1400 عائلة بقيمة 11.5 مليون دينار مع الإشارة بأنه لا يمكن إعطاء قروض مباشرة من المشروع.

-إحداث مسلخ بلدي بالروحية وتهيئة المسلخ البلدي بمكثر :

- تم سنة 2017 برمجة المسلخين بكلفة 1.410 مليون دينار وتعطل الانطلاق في إعداد الدراسات نظرا لأن المسلخين لم يكونا مرسمين بالمخطط المديري للمسالخ .فتم تمكين المندوبية بترخيص استثنائي من والي سليانة لإحداث مسلخ الروحية وتهيئة مسلخ مكثر في سنة 2019.

- شرعت المندوبية بالتعاون مع الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان في إعداد الدراسات وملفات طلب العروض .

- نظرا لتفشي وباء الكورونا سنتي 2020 و2021 وكثرة المتدخلين للحصول على التراخيص الضرورة فقد تم الانتهاء من إعداد ملف طلب العروض ونشره في 15 ديسمبر 2022 وكانت نتيجته غير مثمرة لعدم المشاركة، فتم إعادة طلب العروض بتاريخ 07 فيفري 2023حيث ورد عرضان :العرض الأقل ثمنا غير مطابق لكراس الشروط والعرض الثاني بقيمة 18.710 مليون دينارا مرتفعا مقارنة بتقديرات محينة بقيمة 9.392 أي بنسبة زيادة 107%.

- ونظرا للارتفاع المشط للأثمان تم تنظيم جلسة عمل بإشراف الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية وبحضور المندوبية وممثلين عن وزارة المالية ووزارة التنمية والتعاون الدولي والممول للنظر في الفرضيات الممكنة .وقد تمت التوصية بضرورة التخلي عن إنجاز المسلخين في صورة أن العرض الأقل ثمنا غير مطابق، وهي النتيجة التي أفضى إليها تحليل العرض على أن تتم دراسة المقترحات والسناريوهات عند زيارة بعثة الممول من 09 الى 23 ماي 2023.

- تم تنظيم جلسة عمل بإشراف والي سليانة يوم 09 ماي 2023بحضور الممول للتداول في الموضوع والفرضيات المحتملة .

- تم تنظيم جلسة عمل بمقر الولاية بإشراف كاتب عام الولاية نيابة عن والي سليانة وإعلامه بنتيجة مهمة الممول وعدم إمكانية إنجاز المسلخين نظرا لارتفاع الكلفة الحالية وعدم إمكانية نشر طلب عروض لأسباب فنية المدة المتبقية لا تسمح بطلب عروض والقيام بالأشغال .

-إحداث وحدات تثمين المنتوج:

تقتضي منهجية المشروع وجود شركة تعاونية للتصرف في الوحدة وهي المطالبة بتوفير الأرض المزمع إحداث الوحدة عليها .وعند انطلاق المشروع لم تكن هناك شركات تعاونية بكل من معتمدية الروحية وكسرى، كما أن الشركات الناشئة لم يكن بإمكانها توفير قطعة الأرض باستثناء شركة سيدي حمادة بسليانة الجنوبية، لذا فقد التجأت المندوبية للمجالس البلدية لدعم مجهودها لإنجاز هذه العناصر وكانت النتيجة كما يلي :

-إحداث مخزن تبريد بمكثر :قامت المندوبية بطلب عروض في الغرض وهو في مرحلة تسجيل عقد الصفقة لتجهيز فضاء صناعي على ملك البلدية وبالاتفاق مع المجلس البلدي غير أنه يشهد صعوبات في التنفيذ لتراجع المشرفين الحاليين على البلدية على الاتفاق السابق المتمثل في كراء المحل لشركة تعاونية أساسية بمكثر بعد تجهيزه من قبل المشروع والمطالبة بفتح باب التنافس لكراء المحل تمت مراسلة السيد والي سليانة في الغرض لعقد جلسة عمل بمشاركة جميع الأطراف المتدخلة لنظر في إمكانية حلحلة الموضوع .

-إحداث مخزن تبريد بالروحية :قامت المندوبية بطلب عروض لتجهيز فضاء صناعي بالروحية كمخزن تبريد، إلا أنه تم رفضه من الممول نتيجة لخلافات بين الشركات التعاونية بالجهة عند البت في المتصرف .هذا وقد راسلت المندوبية السلطة المحلية بصفتها ترأس اللجنة المحلية لتنسيق المشروع بضرورة الفصل في الموضوع كما تم إعلام السيد والي سليانة وطلب التدخل ونظرا لعدم التوصل لفض الاشكال الاجتماعي في الإبان فقد تم التخلي عن إنجاز مخزن التبريد بالروحية بتوصية من الجهة الممولة.

-إحداث معصرة زيتون:

- **معصرة ووحدة تعليب بسليانة الجنوبية** :تم اعداد طلب العروض الخاص بالهندسة وسيتم نشره خلال شهر سبتمبر 2023

▪ **معصرة زيت بكسرى :**تم رفض قطعة الأرض التي وضعتها بلدية المكان على ذمة المشروع لإحداث معصرة زيتون من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط وقد تقدمت الشركة التعاونية بقطعة أرض ثانية وتمت إحالة الملف لإعادة الدراسة من قبل المصممين بإشراف الإدارة الجهوية للتجهيز بسليانة .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد علي فنيرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي .

الموضوع :حول الأراضي الدولية على ذمة ديوان الأراضي الدولية .

استرجعت الدولة التونسية عددا من الضيعات والمقاسم بولاية نابل منذ 2017 وضعت على ذمة ديوان الأراضي الدولية التي تعد 5 مركبات فلاحية للتصرف الوقتي قبل إعادة توظيفها، لكن هذه المركبات أضاعت هذه الأراضي أو المقاسم ولم تعد منتجة وأخص بالذكر مركب الخيام ببلي ومركب أطلاس ببوعرقوب اللذان يملكان عديد الأراضي ليست في وضع استغلال ومنها أيضا من تراجعت انتاجيته وكثرت به شبهات الفساد.

نطلب من سيادتكم مدنا بقائمة مفصلة في عدد القطع ومساحتها وانتاجيتها والتي تدخل تحت تصرف ديوان الأراضي الدولة بولاية نابل.

كما أطلب منكم تمكيني من قائمة في الأراضي الدولية الموضوعة على ذمة المستثمرين ومدى ايفاءهم وتنفيذهم لالتزامهم التعاقدي مع مدنا بمؤشر والمقاييس المعتمدة في ذلك مع مدنا بتاريخ انتهاء العقود الخاصة بكل عقار .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص الأراضي الدولية بولاية نابل التي يتصرف فيها ديوان الأراضي الدولية .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 28 جويلية 2023.

المصاحيب:- قائمة المركبات الفلاحية بولاية نابل

-قائمة الأراضي المسترجعة بولاية نابل

- قائمة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية الناشطة بولاية نابل

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الأراضي الدولية بولاية نابل التي يتصرف فيها ديوان الأراضي الدولية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1) بخصوص **الأراضي الدولية التي يتصرف فيها ديوان الأراضي الدولية بولاية نابل** فإنها موزعة إلى صنفين كالآتي :

-**مركبات فلاحية** : عددها 5 وتمسح 7588 هك (طبقا للقائمة المصاحبة)

-**أراضي دولية مسترجعة** :تمسح 4200 هك تتمثل في ضيعات ومقاسم وقطع صغرى كانت مسوغة لخواص وتم استرجاعها ووضعها تحت التعهد الوقتي للديوان (طبقا للقائمة المصاحبة)

2) وبخصوص **وضعية ضيعة "أطلاس"** الكائنة ببوعرقوب فقد تم استرجاعها من المستثمر السابق بتاريخ 15 نوفمبر 2019 ووضعها تحت التعهد الوقتي للديوان إلى حين إقرار إعادة توظيفها من جديد، وقد تم استلامها في ذلك التاريخ وهي في حالة إهمال تام على مستوى غراسات الزياتين والأشجار المثمرة والبناءات وخالية من كل وسائل العمل وتجهيزات الري وجميع المنقولات بها معقولة من طرف القباضة المالية إضافة إلى أن بها عديد الاستيلاءات والتصرفات غير الشرعية على عديد المباني وهي محل متابعة وقضايا مرفوعة من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم في مرحلة أولى تكليف المركب الفلاحي "الخيام للعناية بها باعتباره الأقرب لها .ثم، وفي مرحلة ثانية، وحرصا على إحكام استغلال هذه الضيعة، تم إحداث خلية تصرف خاصة بها بداية من أوت 2021 ، حيث أمكن تدارك عديد حالات الإهمال التي تسبب فيها المستثمر السابق وتم استغلال أقصى ما يمكن من المساحات القابلة للاستغلال في الزراعات الكبرى من قمح وشعير وفول وكولزا وإحكام العناية بغراسات الزيتون واللوز والقوارص وكروم التحويل مما مكن من تحقيق التوازن المالي للضيعة رغم العبء الكبير لحجم اجور الأعوان والعملة المسترجعين مع الضيعة .

3)أما بخصوص قائمة الأراضي المسوغة للمستثمرين الخواص : فيبلغ عدد شركات الإحياء والتنمية الفلاحية بولاية نابل 38شركة على مساحة حوالي 6400 هك (طبقا للقائمة المصاحبة) . وتتم عملية متابعة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية المتسوغة للضيعات الدولية الفلاحية في إطار إجراءات المنشور المشترك للوزراء المكلفين بالداخلية والفلاحة وأملاك الدولة والشؤون العقارية عدد 386المؤرخ في 27 جويلية 1998 من قبل اللجان الجهوية للمتابعة التي يرأسها الولاة، حيث تتولى اللجان المشتركة القيام بمعاينات ميدانية في الغرض لمتابعة مدى إيفاء الشركات الناشطة بالتزاماتها التعاقدية والإنمائية وتقديم مقترحاتها للجنة الفنية الاستشارية لمتابعة إحياء الأراضي الدولية الفلاحية المحدثة بمقتضى الأمر عدد 2635 المؤرخ في 22نوفمبر 1999 والمنقح بالأمر عدد 70 لسنة 2021 المؤرخ في 25 جانفي2021 ، لاتخاذ الإجراءات المناسبة في شأنها .

وقد قامت اللجنة الفنية الاستشارية لمتابعة إحياء الأراضي الدولية الفلاحية بإقرار إسقاط حق عدد 9 شركات إحياء وتنمية فلاحية لم تف بتعهداتها 30% منها لعدم إتمام إنجاز برامج الإحياء ونقص التشغيل و70 % لعدم خلاص معينات الكراء وعدم تشغيل العدد المبرمج من العملة والإطارات وقد تم خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2022 استصدار قرارات إسقاط حق في شأنها وتم استرجاع عدد 7 منها ووضعها تحت التصرف الظرفي لديوان الأراضي الدولية إلى حين إعادة توظيفها .

وتتواصل عملية متابعة استغلال الضيعات الدولية الفلاحية من قبل شركات الإحياء والتنمية الفلاحية جهويا ومركزيا بالتنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة

ولمزيد حوكمة استغلال هذه الأراضي، تم إحداث وحدة بجهة نابل مهمتها الأساسية تسلم الأراضي المسترجعة واستغلالها وتولي الوزارة العناية اللازمة لهذا الموضوع، حيث تم إحداث لجان جهوية ومركزية متعددة الاختصاصات لدراسة وضعية كل المركبات والوحدات المسترجعة الراجعة بالنظر لديوان الأراضي الدولية قصد وضع

مخطط موسمي لكل وحدة أو مركب يعتمد على استغلال نتائج البحث العلمي ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية والشح المائي واستغلال كل الإمكانيات المتاحة بهذه الأراضي ومتابعة إنجازها وحوكمة التصرف فيها .

والسلام

3

قائمة المركبات الفلاحية بولاية نابل

المركبات الفلاحية	المساحة (هك) الأرقام المتعاملة بالديوان
الإنطلاقة	1648
الخيام	1215
تاكلسة وادي العبيد	4109
المريسة	594
مركز الدواجن القبة النور	21,64
المجموع	**7588**

4

قائمة الأراضي المسترجعة بولاية نابل

الموكلة مهمّة تعهّدها لديوان الأراضي الدولية

القطعة المسترجعة	الموقع	المساحة (هك)	تاريخ الاستلام
بالمة	بلي محطة	32,36	27 ماي 2000
العمران 2	قرمبالية	11,77	9 أكتوبر 2002
عربية	بوعرقوب	11,17	3 نوفمبر 2001
الخروبة	سماش	9,82	15 سبتمبر 2008
قطعة القبة	نيانو	1,40	29 مارس 2018
الخروبة 2	سماش	8	31 أوت 2013
قطعة الهلال	برج حفيظ	4	31 أوت 2018
قطعة النور 7	سماش	1,60	8 أوت 2018
مقسم توتة	توتة	21	1 جويلية 2013
مقسم بيترو روزا	بلي محطة	28	10 ديسمبر 2014
مقسم الجبابلي	بلي قرية	12,11	26 ديسمبر 2017
قطعة سماش	التوتة	4,58	20 فيفري 2019
ضيعة محطة الدعم بوشريك	بوشريك	4	7 ماي 2012
12 ماي	بني خلاد	106	21 أفريل 2017
البستان	بني خلاد	9	19 ديسمبر 2017
النجاح	بني خلاد	39	29 مارس 2018
بني عياش	قرمبالية	437	25 جانفي 2006
سلتان	قرمبالية	202	17 ديسمبر 2007
الجمهورية 1	بئر دراسن	233	21 جويلية 2022
النور	سماش	616	12 أوت 2021
التقدم 4	بئر دراسن	10	28 جويلية 2022
مورانة 3	قرمبالية	123	22 أوت 2019
الحرية (أطلس)	بوعرقوب	416	15 نوفمبر 2019
حشاد	بوعرقوب	399	2 نوفمبر 2020
السعادة	تاكلسة	678	23 نوفمبر 2015
النجاح	تاكلسة	457	19 ديسمبر 2015
النزاهة	بدار تاكلسة	326	29 أوت 2017
المجموع		4200.87	

قائمة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية الناشطة بولاية نابل

	المعتمدية	اسم الضيعة	اسم الشركة	تاريخ بداية العقد	تاريخ نهاية العقد	ملاحظات
1	بني خلاد	الحدائق	الحدائق	1993/03/01	2033/02/28	
2		المنزا	المنزا	1993/10/01	2033/09/30	
3		سيدي التومي	القوارص	1994/01/01	2034/12/31	
4		الكرامة 1	ماقون	1994/08/14	2034/08/13	
5		الكرامة 2	البستان	1996/08/01	2036/07/31	
6		فدان الجمل	اليسر	1996/09/01	2036/08/31	
7		الإنطلاقة 7	جنان سيدي علية	1997/06/30	2037/05/29	
8		التقدم 3	التونسية للفلاحة	1998/10/15	2023/10/14	
9		الإقتصاد 1	رويال أزور	1998/11/12	2038/11/11	
10		التقدم 1	عتروس كابون	مسقط حقها ولم يتم إسترجاعها		
11		التقدم 2	الزيتونة الذهبية	2006/11/27	2031/11/26	
12		التقدم 4	النرجس	مسقط حقها ولم يتم إسترجاعها		
13		الإقتصاد2	الإخوة الجرادي	2009/08/01	2034/07/31	
14		البستان 2	إلهام للفلاحة	2009/11/23	2034/11/22	
15		ضيعة السعادة المنزا	غاية	2010/08/09	2035/08/08	مصادرة
16		القبة	القبة - بيورنج	2015/10/29	2040/10/28	
17	قرمبالية	نوال النور	جنان اقرو	1993/10/01	2033/09/30	
18		ضيعة سماش	بساتين قرمبالية	1993/09/30	2018/09/29	في تسوية قضائية
19		الشهامة	الكاتبية	1996/10/10	2036/10/09	
20		الرشاد	الرشاد	1998/03/02	2038/03/01	
21		مورانة 2	رياض مرانة	1998/03/05	2023/03/04	
22		العمران الشرقية 1	شيراز فلاي	1998/10/01	2038/09/30	
23		العمران 2	الكرمة	1999/02/01	2024/01/31	
24		سيدي سلامة	نيفيريس	2000/06/07	2025/06/06	
25	بوعرقوب	الهلال 1	الهلال 1	2008/08/29	2033/08/28	
26		الهلال 2	سيترومار	2008/08/29	2033/08/28	
27		شاكر	شاكر	2008/11/13	2038/11/12	

- ضيعة الحرية: مراعي وغابات وبناءات: 88 هك
- ضيعة حشاد: مراعي وغابات وبناءات: 50 هك
- ضيعة بني عياش: مراعي وغابات وبناءات: 40 هك
- ضيعة سلتان: مراعي وغابات وبناءات: 197 هك: محل نزاع (عقود مشتركة).

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد علي فنيرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابي .

الموضوع :الجمعية المائية بمنطقة جبل طريق من معتمدية قرمبالية جبل طريق زميت- القليم- أولاد مسعود- الباخرية- سيدي بحر- العذار التابعة لمعتمدية قرمبالية من ولاية نابل من مشكل في التزود بالماء الصالح للشراب باعتبار أغلب تجمعاتها السكنية والبالغ عددها حوالي 10.000 ساكن تتزود من خلال جمعية مائية .

أوجه إليك اليوم نداء استغاثة من أهالي المنطقة من أجل توفير الماء الصالح للشرب للعائلات المحرومة من هذا المرفق الحيوي جراء الانقطاع المتواصل للماء خاصة فترة الحر الشديد وارتفاع الحاجة إلى الماء .

سيدي الوزير،

- عديد المسؤولين قدموا تقارير لم تر النور في هذه الشبكة،
- الرجاء تعيين خبير لمعاينة الشبكة والتي بها عديد الاخلالات ومدى مطابقتها بكراس الشروط (خاصة وأن أهالي المنطقة يعتبرون المشروع ذو شبهة فساد والمقاول لم يطبق كراس الشروط).
- متى يتم تركيب 300 عدّاد التي اختفت في ظروف غامضة وتم ربط 300 عائلة من دون عداد وهم الآن لا يدفعون معلوم الاستهلاك .
- أين المضخة الأكثر فاعلية التي كانت من المنتظر استبدالها منذ سبتمبر 2021.
- متى ينطلق إضافة خزان كبير خاص بمنطقة سيدي بحر التي لم تشرب الماء لمدة تفوت 6 أشهر .
- متى ينطلق ربط المنطقة بالشركة العمومية للماء الصالح للشراب الصوناد حتى على أقساط خاصة وأن الشركة المذكورة ربطت مبنى تربية الدجاج يبعد 150م عن المنطقة العذار 700 م عن منطقة سيدي البحر مع العلم أن المشروع المدرج بالمخطط الجهوي للتنمية 2023-2025.

سيدي الوزير،

التمتّع بالماء حق دستوري.

وشكرا على تفهمكم .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص مشكل التزود بالماء الصالح للشرب بمنطقة جبل الظريف، زميت، القنيم، أولاد مسعود، الباخرية، سيدي بحر، العذار التابعة لمعتمدية قرمبالية من ولاية نابل

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 27 جويلية 2023.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مشكل التزود بالماء الصالح للشرب بمنطقة جبل الظريف، زميت، القنيم، أولاد مسعود، الباخرية، سيدي بحر، العذار التابعة لمعتمدية قرمبالية من ولاية نابل باعتبار أغلب تجمعاتها السكنية والبالغ عددها حوالي 10.000 ساكن تتزود من خلال الجمعية المائية بالمنطقة أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب عن النقطتين 1 و2:

-تتزود المنظومة المائية عن طريق بئر عميقة بعمق 173 متر أحدثت سنة 2013 بدفق جملي في حدود 30 لتر / الثانية وذات ملوحة في حدود 0,64 غ / اللتر، ويتم استغلالها عبر محول الأطوار (Convertisseur de phase) وذلك نظرا لافتقار المنطقة للتيار الكهربائي ثلاثي الأطوار وشطط كلفة إدخاله .ونظرا لتواتر سنوات الجفاف وانحباس الأمطار فقد تراجع منسوب البئر الى حدود 6 لتر في الثانية.

-تمتد المنظومة المائية على طول حوالي 47 كم خطي من القنوات مختلفة الأقطار لفائدة حوالي من 1000 عائلة أي حوالي 5000 ساكن موزعين على عديد التجمعات (الأعذار، سيدي، بحر القليم ،زمنيت أولاد بن هندة أولاد بوخاري، دوار الصنهاجي، أولاد مسعود، دوار قويدر، أولاد الفرجاني، ... إلخ)

-تمت إعادة التهيئة وتأهيل المنظومة المائية سنة 2017 بتكلفة جملية في حدود 2129,297 ألف دينار منها 124,629 ألف دينار لتجهيز البئر وذلك بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية .

-لضمان المتابعة المستمرة والمتواصلة لتنفيذ المشروع أوكلت مهمة متابعة ومراقبة الأشغال الى مكتب دراسات مختص ولم يبلغ إلى علم المصالح الفتية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل حتى تاريخ استيفاء مختلف مكونات المشروع واستلامها وقتيا بتاريخ 25 جويلية 2018أي لفت نظر بخصوص عدم مطابقة الأشغال المنجزة للموصفات الفنية المنصوص عليها بكراس الشروط .

الجواب عن النقطة 3:

-خلال إنجاز الأشغال، سجلت عديد الاعتراضات من المنتفعين خصوصا على مستوى خط الدفع والتجمعات السكنية أولاد بن هندة والصنهاجي وأولاد فرج وأولاد مسعود ودوار قويدر أدت لتغيير مسار الشبكة في عديد المواقع والزيادة في طول القنوات وما تطلب ذلك من أشغال حفر ووضع وتجربة إضافية

- تبعا للطلبات الملحة من قبل المتساكنين لربط محلات سكناهم بالشبكة والتي تمت الاستجابة لها أدت إلى الزيادة في عدد منشآت الربط الفردي بأكثر من 340 منشأة إضافية .

-تبعا للزيارة الميدانية المنجزة من قبل فريق من الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه بتاريخ 23 أوت 2023 تبين ما يلي :

* التخلي عن العدادات المائية التي تم تركيبها من قبل المنتفعين في إطار مشروع إعادة التهيئة المذكور(600 عداد) وذلك بسبب إضافة ما يقارب 340 ربط فردي ضمن هذا المشروع دون قيام المنتفعين باقتناء عداداتهم الفردية.

*الاستهلاك المفرط للمياه وذلك بسبب الاعتماد على نظام فوترة جزافي (دفع 30 د أشهر من قبل المنتفع مهما بلغت كميات المياه المستهلكة.)

*استعمال مياه الشرب لأغراض فلاحية .

*انتشار ظاهرة الربط العشوائي ما يقارب 700 ربط عشوائي .

*امتناع المنتفعين عن خلاص معاليم الماء وتفاقم المديونية للشركة التونسية للكهرباء والغاز (403 ألف دينار).

الجواب عن النقطة 4:

-لئن تدخلت المصالح الفنية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل في عديد المناسبات لتحول دون عدم وصول الماء لبعض المناطق على غرار الأعذار وسيدي بحر رغم أن الدفق الحالي للبئريفي بالحاجة حيث يوفر حوالي 6 لتر في الثانية أي في حدود 520 م اليوم بمعدل 24 ساعة ضخ في اليوم مقابل حوالي 500 م/ 3 اليوم كحاجيات مائية بمعدل 100 لتر /الساكن/ اليوم وهو معدل الاستهلاك اليومي للفرد الواحد المعمول به فقد اتضح أن العديد من المواطنين يتعمدون استغلال مياه الشرب في ري مغروساتهم عبر قناة الجلب المؤدية للمنطقتين المذكورتين، كما يلاحظ من حين لآخر انسداد على مستوى قنوات توزيع الماء خصوصا بمنطقة الأعذار فتعمل المصالح الفنية على التدخل عليها في الإبان وذلك بالتعاون مع السلطة المحلية وهيئة المجمع.

-ومن أجل توزيع عادل للموارد المائية، حيث يوجد عديد المحلات السكنية المزودة مباشرة عبر قناة الجلب وتقع خصوصا في منطقة القليم مما يحول دون إخضاعها للدورة المائية شأنها شأن بقية التجمعات وبطلب من المشرفين على تسيير المنظومة المائية، وبالاتفاق معهم وبالتنسيق مع السلط المحلية تم إعداد استشارة من طرف المصالح الفنية وهي بصدد النشر عبر منظومة الشراء العمومي تينابس « TUNEPS » وتتضمن أشغال مضاعفة القنوات مختلفة الأقطار في عديد المواقع وتركيز عدد 03 منشآت تحكم في الشبكة على مستوى مناطق بوشميلة القليم وسيدي بحر .كما تتضمن الأشغال تغيير قناة على مستوى تجمع الأعذار تشهد انسدادات متواترة تحول دون انتظام تزويد حوالي 20 عائلة بالماء الصالح للشرب .

الجواب عن النقطة 5:

يجدر التذكير أن المشروع أنجز بناء على دراسة فنية من قبل أحد مكاتب الدراسات المختصة تحت إشراف المصالح الفتية بالمندوبية تم التعرض خلالها لكل السيناريوهات والفرضيات الفنية الممكنة والتي لم تقترح أي منها إحداث خزان بمنطقة سيدي بحر ويبقى التصميم الحالي للشبكة الأمثل شريطة حسن التصرف في مختلف المنشآت المائية المحدثة في إطار المشروع .

الجواب عن النقطة 6:

تخضع إحالة أي منظومة مائية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للموافقة المسبقة من طرف مصالح الشركة المذكورة .وخلافا لما ورد بنص السؤال بخصوص إدراج المشروع ضمن المخطط الجهوي للتنمية 2023-2025، لم يتم التوصل بما يفيد قبول مصالح الشركة لمبدأ الإحالة والذي يقتضي إعداد دراسة لإعادة التهيئة يتم بمقتضاها تأهيل المنظومة المائية المعنية حسب متطلبات وشروط الشركة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية

الموضوع :الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

تحية طيبة وبعد،

تأسف لإعلام سيادتكم أن الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية- التي تم إرساؤها تبعا للقانون عدد 25 لسنة 2019المؤرخ في 26 فيفري 2019 والتي تعتبر بموجب هذا القانون الهيكل الرقابي الوحيد للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات في تونس من خلال تجميع مختلف الهياكل الرقابية والمراقبين المشتتين بين عدة وزارات بما يقطع مع تداخل الأدوار ومحدودية الأنشطة الرقابية بالسوق الوطنية والمعابر الحدودية- أنها لا تمارس نشاطها ومهامها المنوطة بعهدتها بالصفة والكيفية و المردودية المطلوبة نظرا لنقص الموارد البشرية بها و عدم استكمال العدد الكافي من الأعوان المكلفين بالمراقبة عن طريق الية الالحاق الوجوبي خاصة بالنسبة للأطباء البياطرة رغم صدور قائمة اسمية في جويلية 2021 تضم 53 عون مراقبة ، إلا انه و للأسف امتنعت مصالح وزارة الفلاحة عن استكمال المحاولات مكنت الوزارة 14 طبيبا بيطريا فقط من الالتحاق بالهيئة .

كما نعلمكم أن عدم دخول الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في نشاط فعلي وكلي وعدم تطبيق القانون عدد 25 للسلامة الصحية للمنتجات الحيوانية وأغذية الحيوانات وإيقاف معظم عمليات المراقبة لدى الهياكل الوزارية يمثل خطرا على جودة المنتوجات وخطرا كبيرا على صحة المواطن ويجعل تونس في مرتبة متأخرة من حيث المقاييس والمعايير الدولية المتعامل بها لحماية صحة المستهلك وتأمين المراقبة الصحية للأغذية في كامل السلسلة الغذائية بما في ذلك التصدير والتوريد مما يضعف فرص التصدير ودخول المنتجات التونسية للأسواق العالمية .

متى سيتم استكمال عمليات الالحاق الوجوبي للأعوان المكلفين بالمراقبة؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية المرجع :مراسلتكم بتاريخ 04 جويلية .2023

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

سبق لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن عبرت عن حرصها على تركيز الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية داعية إلى ضرورة أخذ التدابير اللازمة لتحقيق الهدف الأساسي من القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات والمتمثل أساسا في توحيد مكونات منظومة المراقبة، وذلك بإحكام عملية الانتقال وتفادي تشتت المهام

وعلى إثر إمضاء القرار المشترك المتعلق بإحداث لجنة مكلفة بإتمام إجراءات الإلحاق الوجوبي للأعوان لدى الهيئة بتاريخ 29 مارس 2021تولت الوزارة توجيه قائمة أولية في الأعوان الراجعين إليها بالنظر المعنيين بالإلحاق الوجوبي بتاريخ 18 ماي 2021 تتضمن 69 عونا (52 طبيب بيطري و 17عونا بين مهندسين وتقنيين). وبعد درس هذه القائمة من قبل اللجنة المذكورة تم ضبط القائمة النهائية للأعوان الراجعين بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد

البحري المعنيين بالإلحاق الوجوبي لدى الهيئة والتي تتضمن 66 عونا (50طبيب بيطري و16 عونا بين مهندسين وتقنيين). وقد تم إمضاء مشروع قرار الإلحاق الوجوبي مع قائمة في الأعوان المعنيين من قبل الوزراء المكلفين بالصحة والفلاحة والتجارة في شهر جوان 2021، غير أنه لم يتم التأشير عليه من قبل رئاسة الحكومة ولم تصدر أي قائمة عن الوزارة .

وعلى إثر تسمية أعضاء الحكومة بتاريخ 11 أكتوبر2021، تمت إعادة عرض قرار الإلحاق الوجوبي ونفس قائمة الأعوان المعنيين بالإلحاق الوجوبي على السيد وزير الفلاحة قصد الإمضاء، ثم تقرر مراسلة المصالح المختصة برئاسة الحكومة بتاريخ 17 فيفري 2022 قصد دعوتها لمراجعة قائمة الأعوان المعنيين بالإلحاق الوجوبي باعتبار أن الأعوان الراجعين بالنظر للإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية غير معنيين بالإلحاق الوجوبي لدى الهيئة نظرا إلى أن مهامهم ترتكز على التصدي للآفات الحجرية المستجدة والعابرة للحدود عبر المناطق الحدودية ومراقبة الآفات الزراعية وترسبات المبيدات بالمنتوجات .أما بخصوص الأطباء البياطرة فإنه اعتبارا للنقص الحاصل في حاجيات الوزارة للموارد البشرية، وقصد تمكين الإدارات الراجعة بالنظر إليها من القيام بالمهام المنوطة بعهدتها بالنظر إلى كثافة الثروة الحيوانية ببعض الولايات والتي تستوجب تكثيف التأطير الصحي البيطري للرفع من مردودية الثروة الحيوانية الوطنية، وعلى إثر جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 19 أفريل 2022، تم البت في ملف الإلحاق الوجوبي وأوصت الجلسة **"بدعوة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بموافاة رئاسة الحكومة بقائمة في الأعوان المعنيين بالإلحاق الوجوبي لدى الهيئة والبالغ عددهم 14 طبيبا بيطريا في مرحلة أولى وإمضاء قرار الإلحاق الوجوبي في مرحلة ثانية، على أن تتم دراسة بقية الحالات حالة بحالة، بما يمكن الهيئة من الموارد البشرية لتأمين مهامها"**، وقد تم تجسيم هذه التوصية بإمضاء قرار في الغرض من قبل وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير الصحة مؤشر عليه من قبل رئيسة الحكومة بتاريخ 26 ديسمبر2022

وعلى إثر توصل الوزارة بالقرار المذكور تم تمكين الأعوان المعنيين بالالتحاق للعمل بالهيئة إبتداء من 01 فيفري 2023.

وبناء على ما سبق فإن الوزارة قد حرصت على تركيز الهيئة الوطنية للسلامة الصحية وتمكينها من أقصى ما يمكن من الأعوان الراجعين إليها بالنظر مما خول لها الشروع في إنجاز المهام الموكولة لها، ولم تتلق الوزارة أي طلب من الهيئة قصد تمكينها من الموارد البشرية لتأمين مهامها بالإضافة إلى أنه لم يتم توضيح طريقة الإلحاق لدى الهيئة، إلحاق عادي أم إلحاق وجوبي بإعتبار اختلاف إجراءات الإلحاق الوجوبي عن الإلحاق العادي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ياسر قراري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النّظام الدّاخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

<u>الموضوع</u>: حول بعض إشكاليات القطاع الفلاحي بجهة الكاف

من منطلق الايمان بأن أهم مقومات السيادية الوطنية تتمثل في الأمن الغذائي للشعب التونسي وأن الأمن الغذائي يستوجب ايلاء الأهمية للقطاع الفلاحي والاحاطة بالفلاحين وفي هذا الصدد فإن فلاحي جهة الكاف يعانون عديد الإشكاليات أهمها:

-النقص الفادح في الأعلاف .

-تعمق مديونية الفلاحين خاصة الصغار منهم

-تأخر التعويض عن الأضرار من قبل صندوق الجوائح حتى يتسنى الاستعداد للموسم الفلاحي القادم .

الأسئلة:

-كيف برمجتم سد النقص الفادح في حصة الجهة من الأعلاف حفاظا على القطيع وتأمينا لمدخول الفلاح؟

-ماهي توجهات الوزارة في جدولة ديون صغار الفلاحين وطرح الصغيرة منها ؟

-متى سيتم صرف التعويض عن الأضرار بعنوان للموسم الفلاحي الاخير حتى يتسنى للفلاحين الاستعداد للموسم القادم؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص بعض إشكاليات القطاع الفلاحي بولاية الكاف

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 10 جويلية 2023

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص بعض إشكاليات القطاع الفلاحي بولاية الكاف، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

***بخصوص نقص الأعلاف:**

نظرا لتواصل الجفاف وتردي المراعي وقلة الأعشاب والأعلاف الخشنة بالإضافة الى ارتفاع أسعار المواد الأولية على المستوى العالمي نتيجة الحرب الاكرانية الروسية، فقد عملت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على توفير الشعير والسداري بالقدر الكافي، وقد تعدت المتوفرات السنوية من الشعير من 65 ألف طن الى حوالي 100ألف طن .كما تم الترخيص للخواص التوريد الشعير العلفي لاستعماله في التغذية الحيوانية .

ونظرا للطلبات المتزايدة من قبل المنتجين وخاصة بولاية الكاف، **فإن** مصالح الوزارة تعمل على توفير بعض الكميات الإضافية خاصة من السداري لسد حاجيات الجهة كلما توفرت كميات مطحونة من القمح .

***بخصوص تعمق مديونية الفلاحين خاصة الصغار منهم :**

بالنسبة للفلاحين الناشطين في قطاع الزراعات الكبرى وعلى إثر انحباس الأمطار تم إعداد مشروع أمر لتحديد مناطق الزراعات الكبرى المتضررة من الجفاف .وبإصدار هذا الأمريتم تقديم شهائد إجاحة من طرف مصالح المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية للفلاحين المتضررين والمتحصلين على قروض بنكية للاستظهار بها لدى الجهة الممولة لجدولة الدين لمدة تصل إلى خمس سنوات ويتحمل الصندوق الوطني للضمان الأعباء المالية المتأتية من الجدولة .

وتجدر الإشارة أنه وبموجب الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2023، تم تنفيل القروض المسندة للحبوب بالنسبة لصغار الفلاحين بثلاث نقاط من نسبة الفائدة وصدر الأمر 545 عدد لسنة 2023 المؤرخ في 20 جويلية 2023 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع

بإجراء تكفل الدولة بالفارق بين نسبة الفائدة الموظفة على القروض الموسمية لزراعات الحبوب ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بالنسبة للقروض المسندة من قبل البنوك على مواردها الذاتية لفائدة صغار الفلاحين في قطاع زراعات الحبوب .

أما فيما يخص مقتر حكم طرح الديون عن الفلاحين، فقد تقدمت الوزارة بمقترح في هذا الاتجاه في إطار قانون المالية لسنة 2024.

***بخصوص تأخر التعويض عن الأضرار من قبل صندوق الجوائح :**

لمعاضدة مجهود الفلاح ولضمان حد أدنى لدخله تم إحداث صندوق لتعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية . ونتيجة لا نحباس الأمطار للموسم 2023/2022 لحقت أضرار بالقطاع الفلاحي في عدة مناطق فتم بموجب الأمر عدد 527 لسنة 2023المؤرخ في 17 جويلية 2023 تحديد مناطق الزراعات الكبرى المجاحة جراء انحباس الأمطار وصادقت اللجنة الوطنية للجوائح المنعقدة بتاريخ 03 أوت 2023 على التعويضات بالنسبة للفلاحين المتضررين والمكتتبين بالصندوق والوزارة عازمة على تعويضهم قبل انطلاق الموسم .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ياسين مامي

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على معنى الفصل 129 من النظام الداخلي **حول**

ربط مختلف مناطق بلدية سيدي الجديدي من ولاية نابل بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

في إطار تهيئة ودعم البلديات المُحدثة، وعلى إثر صدور القرار الرئاسي عدد 232 لسنة 2023 المتعلّق بإدماج بلدية سيدي الجديدي بدوائر تدخل الديوان الوطني للتطهير، نتوجه لكم بالسؤال الموالي :

•<u>هل تمت برمجة إحالة المنظومات المائية تحت تصرف مجامع مائية مرجع نظر بلدية سيدي الجديدي من معتمدية الحمامات بولاية نابل للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه؟</u>

وهي منظومات تحت تصرف مجامع تنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري للماء الصالح للشرب على غرار الوئام بحمام بنت الجديدي لطرش المزيرعة، منزل موسى والبسباسية وسيدي حماد والتي يشهد البعض منها اضطرابات خصوصا وقت ذروة الاستهلاك خلال فصل الصيف .

وهل تم التنسيق بين مصالح وزارتكم ومصالح وزارة البيئة حتى يتم الإدماج موضوع القرار الرئاسي المذكور في أحسن الظروف؟

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي أسمى عبارات الإحترام .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص إحالة المنظومات المائية تحت تصرف مجامع مائية مرجع نظر بلدية سيدي الجديدي من معتمدية الحمامات بولاية نابل للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

المرجع: مراسلتكم عدد 2023-26-2030-0003084

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص إحالة المنظومات المائية تحت تصرف مجامع مائية مرجع نظر بلدية سيدي الجديدي من معتمدية الحمامات بولاية نابل للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، وذلك على إثر صدور الأمر عدد 232 لسنة 2023 المتعلق بإدماج بلدية سيدي الجديدي بدوائر تدخل الديوان الوطني للتطهير، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تؤمن شبكات الهندسة الريفية تزويد المناطق الريفية مرجع نظر بلدية سيدي الجديدي عبر ست (06) منظومات مائية يتجاوز طولها الجملي 260 كلم خطي موضوعة تحت تصرف مجامع مائية وهي على التوالي حمام بنت الجديدي ولطرش والمزيرعة ومنزل موسى والبسباسية المنشار وسيدي حماد .وتزود هذه المنظومات مجتمعة أكثر من 4620 عائلة أي ما يقارب 23 ألف ساكن .

هذا، وتقوم حاليا مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل بإعادة تهيئة **المنظومة المائية سيدي حماد بكلفة تناهز7.4 م د** وذلك قصد احالتها إلى الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه في إطار اتفاقية ممضاة في الغرض .

*أما بخصوص باقي المنظومات المائية فان الوضعية يمكن تلخيصها كما يلي :

-منظومة حمام بنت الجديدي :بلغت نسبة تقدم أشغال إعادة تهيئتها 95 % وسيتم طلب إحالتها إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في موفى سنة 2023،

-منظومة لطرش تمت برمجة إعادة تهيئتها سنة 2024 بعد تحيين الدراسة قصد احالتها للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه،

-منظومات البسباسية المنشار والمزيرعة ومنزل موسى سيتم برمجة إعادة تهيئتها وإحالتها إلى لشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالتوازي مع برنامج الديوان الوطني للتطهير خلال المخطط التنموي القادم.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب بسمة الهمامي

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي حول منطقة سيدي حمادة- جبل السرج- سليانة الجنوبية تواجد حيوان الخنزير الوحشي بالمنطقة السكنية .

بلغني صيحة فزع من متساكني سيدي حمادة- جبل السرج- سليانة الجنوبية من غزو الخنزير الوحشي إلى المناطق السكنية المذكورة مما يشكل خطرا على حياة المتساكنين وعلى حياة الأطفال وأصبحوا يتجنبون الخروج إلى الشارع .كما أن المنطقة تستعد لاحتضان المهرجان الصيفي مما يزيد من خطورة الوضع نظرا لتوافد الزوار، لذا نتساءل حول السبل الكفيلة لضمان سلامة الأهالي في قريب العاجل والإمكانيات المتاحة لتركيز سياج حديدي على طول المسافة الفاصلة بين حدود الجبل وبداية العمران على غرار ما تم سابقة في منطقة حمام الانف-بوقرنين.

تقبلوا سيدي فائق الاحترام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص تواجد حيوان الخنزير الوحشي بالمنطقة السكنية سيدي حمادة- جبل السرج- سليانة الجنوبية .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 18 جويلية 2023.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تواجد حيوان الخنزير الوحشي بالمنطقة السكنية سيدي حمادة- جبل السرج- سليانة الجنوبية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن المناطق العمرانية والأودية والأراضي الفلاحية ليست بمنأى عن تواجد الخنزير البري الذي يتميز بتنقله لمسافات بعيدة بحثا عن مصادر الماء والغذاء .وقد تم تصنيفه في القرار السنوي للصيد البري ضمن قائمة الحيوانات النهابة والتي يمكن مقاومتها من طرف الفلاحين ومالكي الأراضي أو في إطار حملات إدارية يتم تنظيمها بالتنسيق مع الجمعيات الجهوية للصيادين وذلك بهدف التقليص من تكاثره دون القضاء عليه نهائيا باعتباره عنصرا من عناصر التوازن البيئي وتتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الإدارة العامة للغابات إسناد عدد هام من رخص مقاومة الخنزير سنويا والموافقة على تنظيم عدة حملات إدارية في الغرض للحد من تنامي أعداده وتقليل الأضرار الناجمة عنه .

أما فيما يتعلق بمقترح تسييج المناطق العمرانية لمنع الخنزير من التواجد بها، فان هذا الاجراء غير ممكن وغير واقعي لعدة أسباب منها عدم فاعلية الأسيجة المحيطة بالأراضي الفلاحية من منع هذا الحيوان من دخولها بالإضافة إلى كلفتها المرتفعة .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية الفلاحين الشبان بمنطقة عين البابوش من عمادة جامة معتمدية سليانة الشمالية .

يعيش الفلاحين الشبان بمنطقة عين بابوش من عمادة جامة معتمدية سليانة الشمالية، وضعية اقتصادية متأزمة بالنظر الى وضعية المقاسم الفلاحية التي يستغلونها بفعل انقطاع امدادات المياه عن مقاسمهم وبالتالي أصبحت بعلية عوضا عن سقوية مما أثر سلبا على مردودية هذه المقاسم الى جانب المديونية التي يعانون منها، كما نفيدكم علما انه تم توجيه مكتوب في الغرض بتاريخ 20 أكتوبر 2021 تحت عدد 0104849 الى وزارتكم طالبين تدخلكم العاجل للنظر في وضعية هذه المقاسم.

فماهي الإجراءات التي اتخذتموها لرفع المظلمة على هؤلاء الفلاحين الشبان كما أننا ننوه بوجود شبهة فساد حالت دون ممارسة الفلاحين الشبان لأنشطتهم الفلاحية في ظروف عادية.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص وضعية الفلاحين الشبان بمنطقة عين البابوش من عمادة جامة معتمدية سليانة الشمالية .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 18 جويلية 2023.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص وضعية الفلاحين الشبان بمنطقة عين البابوش من عمادة جامة معتمدية سليانة الشمالية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- توقفت المنظومة المائية (ري وشرب) منذ سنة 2008 نتيجة المديونية لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز وعدم وجود هيئة مجمع للتصرف في المنظومة .

- تم تركيز هيئة مجمع وقتية سنة 2017 وخلاص دين بقيمة 1200د على أمل إرجاع المنظومة للاشتغال خاصة لمياه الشرب، حيث تم تركيز عدادات فردية لعدد 10 عائلات عوضا عن الحنفيات العمومية .ولكن سرعان ما تخلت هيئة المجمع المذكور وتوقفت المنظومة من جديد .

- في سنة 2021 تم تركيز هيئة مجمع جديدة قصد إرجاع المنظومة المائية للاشتغال إلا أن تلدد المنتفعين في خلاص معاليم الماء أدى لارتفاع المديونية لتبلغ 2000 دينار مما تسبب في قطع التيار الكهربائي من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز لحد هذا التاريخ .

- تم الاتفاق مع مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز في 9نوفمبر 2021 على إرجاع التيار الكهربائي لمحطة الضخ شريطة جمع مبلغ مالي قدرة 500 د من قبل المنتفعين لخلاص جزء من الدين وجدولة المبلغ المتبقي إلا أنهم لم يوفوا بتعهداتهم فبقيت المنظومة المائية متوقفة الى حد الآن.

أما بخصوص وجود شبهات فساد حالت دون ممارسة الفلاحين الشبان لنشاطهم، فإن الوزارة ليست لديها معطيات حول هذه الشبهات .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية على معتمدية رواد من ولاية اريانة وما تعانيه الجهة من معاناة يومية بسبب عدم توفر وسائل النقل العمومي الكافية مما ولد معضلة كبرى لا يمكن قبولها بأي شكل وعليه يجب إيجاد حلول جذرية .

1- فلماذا النقص الواضح في عدد السفرات اليومية من رواد الشاطئ إلى محطة 10 ديسمبر؟؟

2- لماذا لا يوجد خط حافلة من رواد الشاطئ لأحد محطات تونس العاصمة؟؟

3- ما هي أسباب تعطل إسناد الرخص بالنسبة للنقل العمومي للسيارات التاكسي الفردي وكذلك التاكسي الجماعي؟؟؟

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد أيمن البوغديري عن دائرة رواد 1.
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1437 بتاريخ 25 سبتمبر 2023. -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1710 بتاريخ 25 سبتمبر 2023.
نص السؤال	أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية على معتمدية رواد من ولاية اريانة وما تعانيه الجهة من معاناة يومية بسبب عدم توفر وسائل النقل العمومي الكافية مما ولد معضلة كبرى لا يمكن قبولها بأي شكل وعليه يجب إيجاد حلول جذرية . 1- فلماذا النقص الواضح في عدد السفرات اليومية من رواد الشاطئ إلى محطة 10 ديسمبر ؟ 2- لماذا لا يوجد خط حافلة من رواد الشاطئ لأحد محطات تونس العاصمة؟ 3- ما هي أسباب تعطل إسناد الرخص بالنسبة للنقل العمومي للسيارات التاكسي الفردي وكذلك التاكسي الجماعي؟

رد وزارة النقل

1- تتلخص خدمات النقل من رواد الشاطئ في اتجاه محطة الترابط 10 ديسمبر 1948 كما يلي :

-الخطّ رقم "27" من رواد الشاطئ في اتجاه محطة 10 ديسمبر 1948 تخصص له يوميا عدد 05 حافلات تؤمن 80 سفرة.

- الخط رقم "27 ج "و الخط رقم "44أ" لمعاضدة الخطّ رقم "27" من سيدي عمر إلى محطة 10 ديسمبر1948 ، يتم استغلالهما بعدد 3 حافلات .

-الخط رقم "527" والخطّ رقم " 27 أ " من جهة جعفر لمعاضدة الخطّ رقم "27" في الجزء الذي يشهد أكثر اكتظاظا يتم استغلالهما بعدد 04 حافلات.

-04 حافلات مخصصة لنقل التلاميذ بالمحور المؤدي إلى رواد.

-يتم الاعتماد على سفرات نقل مسترسلة على مستوى الخط رقم "27" للاستجابة للطّلب المتزايد على النقل بالمنطقة .

هذا ونشير إلى أنّ الاضطراب في مواعيد السفرات والذي يؤدّي أحيانا إلى اكتظاظ الحافلات متأتي أساسا من الأشغال الجارية بطريق رواد والتي طالت مدتها، إضافة إلى اختناق حركة المرور وخاصة في أوقات الذروة .

-ستسعى شركة النقل بتونس إلى تدعيم العرض في منطقة رواد من خلال الخطوط المذكورة آنفا حال تحسّن نسبة جاهزية الأسطول وتوفّر الإمكانيات المتاحة .

2-بالنّسبة لخطّ مباشر يربط بين رواد الشاطئ وإحدى محطات العاصمة :

-لا يوجد خط مباشر بين مدينة رواد ووسط العاصمة نظرا لوجود خطوط المترو الخفيف من أريانة إلى محطتي شارع الجمهورية وبرشلونة بالعاصمة في إطار التكامل عبر محطات الترابط بين النقل بالحافلة والنقل الحديدي تفاديا للاكتظاظ وضمان وصول خطوط الحافلات الأخرى إلى المحطات الرئيسية بالعاصمة في مواقيتها المحدّدة اعتبارا لما تشهده جل الطرقات المؤدية إليها من صعوبات على مستوى حركة المرور.

-هذا وأمام النقص الحاصل في عدد سفرات المترو رقم 2 ، تم الالتجاء إلى اعتماد سفرات إضافية تؤمنها الحافلات للربط بين محطة 10 ديسمبر 1948 ومحطة شارع الجمهورية .

3-أسباب تعطل إسناد التراخيص بالنسبة للنقل العمومي لسيارات التاكسي الفردي والتاكسي الجماعي

- تجدر الإشارة إلى أنّ عملية إسناد تراخيص ممارسة أنشطة النقل غير المنتظم للأشخاص بالتاكسي الفردي والجماعي والسياحي وسيارات الأجرة لواج تتم بناء على رأي اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل التي تتولّى النظر في الملفات وترتيب المترشحين باعتماد الأقدمية في ممارسة النّشاط .ولكن باعتبار أن الأمر عدد 2202 لسنة 2007 المؤرخ في 3 سبتمبر 2007 المتعلّق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات لم يتضمن أحكاما تتعلق بكيفية ترتيب الأولوية في عملية الإسناد، وأمام الكم الهائل من الطلبات، فقد تم تضمين هذه المعايير بمناشير من ذلك المنشور عدد 40 لسنة 2015 الذي تم إلغاؤه من طرف مصالح وزارة النقل وتعويضه بالمنشور عدد 201لسنة 2020 المتعلّق بترتيب الأولويات في عملية إسناد تراخيص النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص والذي تضمّن المعايير المعتمدة في ترتيب الأولويات لإسناد تراخيص النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص قصد تلافي الإشكاليات التي طرحت على مستوى تطبيق المنشور عدد 40. غير أنه وقع الطعن في المنشور الجديد بالإلغاء وتم إيقاف تنفيذه بتاريخ 22 جويلية2021 .

-تمّ تضمين المعايير المتعلقة بترتيب الأولوية ضمن أحكام الأمر عدد 581 لسنة 2023 المؤرخ في 7 سبتمبر 2023 المتعلق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات .وبالتالي يمكن مباشرة إسناد تراخيص ممارسة نشاط النقل غير المنتظم للأشخاص بصدور هذا الأمر.

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحاتكم في حدود الإمكانيات المتاحة.

السؤال الكتابي

للنائب زينة جيب الله

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير النقل

متساكني ولاية زغوان يعيشون حالة من المعاناة اليومية بسبب عدم توفر وسائل النقل الكافية للجهة مما ولد أزمة حقيقية لا يمكن قبولها بأي شكل من الاشكال ويجب وضع الحلول الملائمة في أقرب الآجال وعليه:

-ما هي أسباب تعطل اسناد الرخص بالنسبة للنقل العمومي للأشخاص بواسطة سيارات من نوع التاكسي وكذلك النقل العمومي الغير منتظم (النقل الجماعي)؟

-ما هي أسباب تعطل العديد من الخطوط الجهوية لحافلات النقل العمومي كخط زغوان سوسة زغوان تونس وزغوان نابل وتقليل عدد السفرات او الغائها كليا مما أزم وضعية النقل في الجهة؟

تقبلوا فائق التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع :مراسلتكم عدد 994-3000-26-2023 بتاريخ 14 جويلية 2023والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2884-21-25-2023 بتاريخ 20 جويلية 2023 .

المصاحيب: -بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة بمجلس نواب الشعب السيدة زينة جيب الله إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بإجابة في الغرض.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيدة زينة جيب الله
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 994-3000-26-2023 بتاريخ 14 جويلية 2023. -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2484-21-15-2023 بتاريخ 20 جويلية 2023.
نص السؤال	متساكني ولاية زغوان يعيشون حالة من المعاناة اليومية بسبب عدم توفر وسائل النقل الكافية للجهة مما ولد أزمة حقيقية لا يمكن قبولها بأي شكل من الاشكال ويجب وضع الحلول الملائمة في أقرب الآجال وعليه ما -ما هي أسباب تعطل اسناد الرخص بالنسبة للنقل العمومي للأشخاص بواسطة سيارات من نوع التاكسي وكذلك النقل العمومي الغير منتظم (النقل الجماعي)؟ -ما هي أسباب تعطل العديد من الخطوط الجهوية لحافلات النقل العمومي كخط زغوان سوسة زغوان تونس وزغوان نابل وتقليل عدد السفرات او الغائها كليا مما أزم وضعية النقل في الجهة؟

رد وزارة النقل

***النقطة المتعلقة بتعطل عملية إسناد تراخيص النقل العمومي غير المنتظم:**

على إثر صدور قرار المحكمة الادارية بتاريخ 15 أوت 2021 المتعلق بإيقاف العمل بالمنشور عدد 201 المؤرخ في 15 ديسمبر 2020 المتعلّق بترتيب الأولويات عند إسناد تراخيص النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص، وبالتالي إيقاف إجراءات الإسناد إلى حين إدراج أحكام تتعلق بترتيب الأولوية ضمن الأمر المنظم للمهنة، تم توجيه استشارة إلى المحكمة الإدارية بخصوص مواصلة عمليّة الإسناد بخصوص الملفات الجارية .

وتبعا لذلك قامت وزارة النقل بتوجيه مكتوب إلى السادة الولاة بتاريخ 17 أوت 2022 لمواصلة عملية الإسناد بالنسبة للملفات التي استوفت جميع المراحل قبل صدور الحكم ولم تشملها عمليات تفقد أو موضوع قضايا منشورة، وهو ما مكن عدة ولايات من إتمام إجراءات الاسناد .

قامت وزارة النقل بإعداد مشروع أمر جديد يستوعب ما جاء بالمناشير التي تم إصدارها بخصوص ترتيب الأولويات، كما تم اتخاذ الاجراءات التي تنص عليها المناشير المتعلقة بصياغة النّصوص القانونية من استشارة الأطراف المتداخلة من ولايات ووزارات وإدارات جهوية ومهنيين، وتمت المصادقة عليه خلال مجلس وزاري وهو بصدد النشر وستتم مواصلة عمليّة إسناد التراخيص عند صدور هذا الأمر .

***النقطة المتعلقة باضطراب سفرات حافلات النقل العمومي بالجهة والتقليص منها :**

تجدر الإفادة بأنّ نسبة جاهزية أسطول الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل شهدت تراجعا في الفترة الأخيرة للسنة الدراسية 2023/2022نتيجة كثرة الأعطاب وفقدان قطع الغيار من الأسواق الداخلية من جهة، وتقادم الأسطول وعدم إيفاء المزوّد بتعهداته بخصوص الاقتناءات الجديدة للحافلات من جهة أخرى .وأمام هذه الوضعية، قامت الشركة بعدة إجراءات من أهمها (طلب عروض جديد لاقتناء 37 حافلة) قسطين تمّ إمضاؤهما 8 :حافلات مكيفة للنقل بين المدن و11 حافلة عادية للنقل بين المدن وإعادة نشر طلب عروض للمرة الثانية في قسطين 10 حافلات مزدوجة للنقل الحضري و8 حافلات عادية للنقل الحضري .هذا وتحرص الإدارة العامة على إنجاز هذه الصفقة التي ستعطي نفسا جديدا للشركة .وسيقع تدعيم ولاية زغوان بحافلات جديدة بهدف إرجاع وتحسين تواتر السفرات على خطوط" زغوان-تونس "و" زغوان-نابل "و" زغوان -سوسة "وتحسين النقل الحضري بالجهة وخاصة منه النقل المدرسي.

كما انتدبت الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل أعوان فنيين وقتيين لتعزيز العنصر البشري وقامت بإصلاح المحرّكات وعلب السرعة

عن طريق المناولة وتخصيص ميزانية لاقتناء محرّكات وعلب سرعة جديدة مع وضع استراتيجية جديدة للعمل على مستوى الدائرة الفنية بهدف تحسين نسبة جاهزية الأسطول ستظهر نتائجها على المدى القصير والمتوسط. ورغم ما تم ذكره، فإنّ الشركة تؤمن سفرات منتظمة على مدار اليوم يتخلّلها في بعض الأحيان اضطراب في السفرات يقع تلافيه حسب الإمكانيات المتوفرة. وفيما يلي برنامج السفرات الخاص بجهة زغوان :

-خط زغوان – تونس: 22 سفرة ذهابا وإيابا ويقع تعزيز هذا الخط في أوقات الذروة من تونس أو من زغوان؛

- خط زغوان – نابل: 12 سفرة ذهابا وإيابا موزعة على كامل اليوم

-خط زغوان - سوسة : سفرتين ذهابا وإيابا، وسيتم إرجاع السفرتين ذهابا وإيابا بعد منتصف النهار في القريب؛

-يتم تغطية شبكة النقل المدرسي بالكامل بجهة زغوان: 152 سفرة خاصة بالنقل المدرسي؛

-تسخير 15 حافلة لنقل العملة إلى المؤسسات الصناعية بالمنطقة الحضرية بزغوان؛

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم .

السؤال الكتابي

للنائب مختار عبد المولى

الموضوع :توفير خدمة حافلات النقل الطرقي للمسافرين لفائدة متساكني معتمدية رمادة بولاية تطاوين .

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .اتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا حول توفير خدمة حافلات النقل الطرقي للمسافرين لفائدة متساكني معتمدية رمادة بولاية تطاوين .

السيد الوزير المحترم،

تعتبر معتمدية رمادة من ولاية تطاوين ذات طابع ريفي واسع وهي مثال بارز على النقص في التخصيص الاجتماعي والمجالي، وعجز التنمية المحلية، وبسبب نقص البنية التحتية والخدمات العامة الضرورية يعاني سكان هذه المنطقة النائية من مشاكل عديدة، ولا سيما مع غياب حافلات النقل للمسافرين .وهذا رغم أن المدينة تعتبر واحدة من أكبر المدن الريفية من حيث عدد السكان والمساحة في الجمهورية التونسية .

هذا الواقع الصعب هو ما يجبر سكان معتمدية رمادة من ولاية تطاوين على التضحية يوميا من أجل التنقل إلى ومن مراكز ومدن أخرى مثل العاصمة، سواء للعمل أو الدراسة أو العلاج أو الحصول على وثائق إدارية أو لتحقيق أهداف شخصية .

لذلك، يسعدني التأكيد على أهمية التدخل السريع والفعّال من قبل وزارتكم، من أجل توفير خدمة النقل الطرقي للمسافرين، وتوفير حافلة مربحة للتنقل من وإلى العاصمة تونس وربط المدينة بباقي المدن .

أناشدكم سيدي الوزير، بالتفاعل الايجابي مع هذا الطلب الشعبي الضروري، نظرا للحاجة الملحة إليه، وذلك لما يمثله من ضمان للسلامة والراحة وتوفير الوقت وتقليل التكاليف، ومحاربة التهميش والصعوبات التي يواجهها سكان مدينة رمادة، ولتحقيق دور فعال في تنشيط وتطوير المنطقة .وإذا استمررنا في السعي لتلبية مطالبنا .فإننا نقدم لكم شكرنا العميق على جهودكم واهتمامكم بالمواطنين

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد المختار عبد المولى عن دائرة الذهيبة- رمادة من ولاية تطاوين
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1333 بتاريخ 08 سبتمبر 2023. -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1555 بتاريخ 11 سبتمبر 2023.
نص السؤال	تعتبر معتمدية رمادة من ولاية تطاوين ذات طابع ريفي واسع وهي مثال بارز على النقص في التخصيص الاجتماعي والمجالي، وعجز التنمية المحلية، وبسبب نقص البنية التحتية والخدمات العامة الضرورية يعاني سكان هذه المنطقة النائية من مشاكل عديدة، ولا سيما مع غياب حافلات النقل للمسافرين .وهذا رغم أن المدينة تعتبر واحدة من أكبر المدن الريفية من حيث عدد السكان والمساحة في الجمهورية التونسية . هذا الواقع الصعب هو ما يجبر سكان معتمدية رمادة من ولاية تطاوين على التضحية يوميا من أجل التنقل إلى ومن مراكز ومدن أخرى مثل العاصمة، سواء للعمل أو الدراسة أو العلاج أو الحصول على وثائق إدارية أو لتحقيق أهداف شخصية . لذلك، يسعدني التأكيد على أهمية التدخل السريع والفعّال من قبل وزارتكم، من أجل توفير خدمة النقل الطرقي للمسافرين، وتوفير حافلة مربحة للتنقل من وإلى العاصمة تونس وربط المدينة بباقي المدن . أناشدكم سيدي الوزير، بالتفاعل الايجابي مع هذا الطلب الشعبي الضروري، نظرا للحاجة الملحة إليه، وذلك لما يمثله من ضمان للسلامة والراحة وتوفير الوقت وتقليل التكاليف، ومحاربة التهميش والصعوبات التي يواجهها سكان مدينة رمادة، ولتحقيق دور فعال في تنشيط وتطوير المنطقة .وإذا استمررنا في السعي لتلبية مطالبنا .فإننا نقدم لكم شكرنا العميق على جهودكم واهتمامكم بالمواطنين في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام

رد وزارة النقل

جوابا على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد المختار عبد المولى عن دائرة الذهيبة - رمادة من ولاية تطاوين،

يشرفنا الإفادة بما يلي :

*تؤمن الشركة الوطنية للنقل بين المدن حاليا سفرة ليلية منتظمة يوميًا انطلاقا من تونس العاصمة إلى مدينة الذهيبة مرورا بمدينة رمادة ذهابا وإيابا،

*إن الشركة الوطنية للنقل بين المدن بصدد القيام بدراسة إحداث خطوط جديدة، منها خط تونس-رمادة، في انتظار استكمال اقتناء الحافلات الجديدة في إطار البرنامج الاستثماري للشركة،

*تعمل الشركة حاليا وبصفة تدريجية حسب الإمكانيات المتاحة على توفير المعدات والموارد البشرية اللازمة من حيث الحاجيات لتلبية مختلف الطلبات،

* كما تجدر الإشارة إلى أنّه بالنّسبة للتنقل الداخلي فإنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين تؤمن خدمة النقل العمومي لفائدة متساكني معتمدية رمادة نحو ولاية تطاوين بواسطة خط يومي يربط معتمدية الذهيبة بمعتمدية رمادة مع ولاية تطاوين من خلال سفرتين صباحية ومسائية.

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي إلى **السيد وزير النقل**

الموضوع :حول مشاكل النقل المدرسي للتلاميذ والطلبة لأهالي معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

تحية طيبة أما بعد،

باعتبار خصوصية معتمدية منزل شاكر من حيث التوسع الجغرافي فإن عديد العمادات يتنقل أبناءها يومياً إلى مركز المعتمدية والبعض الآخر ينتقل إلى مركز كمون حيث إعدادية ومعهد البرمكي .ولتلبية حاجيات ابناء المعتمدية من تعليم ثانوي وجامعي ينتقل يوميا عدد اخر من التلاميذ والطلبة إلى معاهد معتمدية الحنشة وصفاقس المدينة .

وبالرغم من أن العودة المدرسية لا زالت في الاسابيع الأولى لاحظنا عديد الإشكالات وأهمها

-حرمان منطقة العوادنة والاعشاش من النقل المدرسي

- الاقتصار على سفرتين صباحية ومسائية فقط دون وجود سفرات في منتصف النهار

-الاعتماد على حافلات قديمة مما يسبب كثرة الأعطاب وتأخر السفرات الذي ينجر عنه تأخر أو غياب الكلي لتلاميذ من منطقتي (شعلاب وبوثدي وتليل، العجلة، الحاج قاسم، بجربوع، ليماية، ماجل الدرج، بئر الملولي، ليتيم، بشكة)

-الاضطراب في السفرات مع الحذف المتكرر للسفرات الرابطة بالولاي

وبالعودة الى الشركة الجهوية بصفاقس لاحظنا أنها تعاني من نقص حاد في اسطول الحافلات لذلك يصعب عليها تأمين متطلبات الجهة من نقل عمومي لائق

السؤال الأول :هل الوزارة على علم بهذه المشاكل وخطورتها على مردود التلاميذ؟

السؤال الثاني :ماهي الحلول المستدامة والممكنة لتمكين أبناء شعبنا (معتمدية منزل شاكر) من حقه الطبيعي والدستوري في النقل العمومي؟

السؤال الثالث: متى يمكن للشركة الجهوية للنقل بصفاقس أن تستكمل باقي مراحل الصفقة (110) لتلبية حاجيات أبناء الجهة؟

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي عن دائرة منزل شاكر
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1478 بتاريخ 29 سبتمبر 2023. -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1788 بتاريخ 29 سبتمبر 2023.
نص السؤال	باعتبار خصوصية معتمدية منزل شاكر من حيث التوسع الجغرافي فإن عديد العمادات يتنقل أبناءها يومياً إلى مركز المعتمدية والبعض الآخر ينتقل إلى مركز كمون حيث إعدادية ومعهد البرمكي .ولتلبية حاجيات أبناء المعتمدية من تعليم ثانوي وجامعي ينتقل يوميا عدد اخر من التلاميذ والطلبة إلى معاهد معتمدية الحنشة وصفاقس المدينة . وبالرغم من أن العودة المدرسية لازالت في الاسابيع الأولى لاحظنا عديد الإشكالات وأهمها -حرمان منطقة العوادنة والاعشاش من النقل المدرسي - الاقتصار على سفرتين صباحية ومسائية فقط دون وجود سفرات في منتصف النهار -الاعتماد على حافلات قديمة مما يسبب كثرة الأعطاب وتأخر السفرات الذي ينجر عنه تأخر أو غياب الكلي لتلاميذ من منطقتي (شعلاب وبوثدي وتليل العجلة، الحاج قاسم، بجربوع، ليماية، ماجل الدرج، بئر الملولي، ليتيم، بشكة)

-الاضطراب في السفرات مع الحذف المتكرر للسفرات الرابطة بالولاية وبالعودة الى الشركة الجهوية بصفاقس لاحظنا أنها تعاني من نقص حاد في اسطول الحافلات لذلك يصعب عليها تأمين متطلبات الجهة من نقل عمومي لائق السؤال الأول :هل الوزارة على علم بهذه المشاكل وخطورتها على مردود التلاميذ؟ السؤال الثاني :ماهي الحلول المستدامة والممكنة لتمكين أبناء شعبنا (معتمدية منزل شاكر) من حقه الطبيعي والدستوري في النقل العمومي؟ السؤال الثالث: متى يمكن للشركة الجهوية للنقل بصفاقس أن تستكمل باقي مراحل الصفقة (110) لتلبية حاجيات أبناء الجهة؟	

رد وزارة النقل

تجدر الإشارة أن الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس قد عملت على وضع برمجة سفرات تغطّي جميع الخطوط بمعتمدية منزل شاكر والذي يبلغ عددها 22 خطًا (منها 15 خط مدرسي) لتأمين 43 سفرة يومية (منها 29 سفرة مدرسية) على مسافة جملية تقدر بـ 2620كم (منها 1547 كم لخطوط النقل المدرسي) ولإنجاز هذه السفرات، وضعت الشركة 16 حافلة على ذمة معتمدية منزل شاكر (منها 09حافلات للنقل المدرسي باعتبار خط الأعشاش - العوادنة - كمون و خطّ بوجربوع كمون اللذان ينطلقان من معتمدية الحنشة) إلا أنّه نظرا للأعطاب الفنية الفجئية التي يمكن أن تحصل على بعض الحافلات أثناء استغلالها وباعتبار الخصوصيّة الجغرافية للمعتمدية من حيث مساحتها الشاسعة وطول مسالك خطوطها، يصعب التدخل الفوري لفض الإشكاليات الحاصلة مما ينجر عنه وصول التلاميذ بشيء من التأخير إلى مقاعد الدراسة .

وإجابة على تساؤلاتكم:

1- بالنّسبة لتلاميذ منطقتي الأعشاش والعوادنة، نفيدكم أن تلاميذ هذه المناطق كانوا يزاولون دراستهم بالمعهد الثانوي بمنزل شاكر ويتمتعون بالإقامة في المبيت .إلا أنه منذ شهر أكتوبر2017 ، تقدّمت السلط المحلية بطلب توفير خدمة النقل المدرسي بصفة ظرفية لهؤلاء التلاميذ إلى حين الانتهاء من أشغال تهيئة وصيانة المبيت المذكور علما وأنّ هذه الأشغال تواصلت الحوالي 4 سنوات .

وخلال هذه السنة الدراسية 2023-2024، تم توجيه هؤلاء التلاميذ إلى معهد البرمكي، وبطلب من السلط المحلية، تم يوم 28 سبتمبر 2023 إحداث عدد 2 خطّ مدرسي :خطّ وادي الظل مركز- كمون -البرمكي وخطّ العوادنة - الاعشاش-مركز كمون البرمكي لتأمين تنقلات تلاميذ هذه المناطق إلى المؤسسة التربوية البرمكي من خلال 3 سفرات صباحية و 3 سفرات مسائية .

2- أما في ما يخص عدم وجود سفرات في منتصف النهار، فإن الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس تؤمن سفرات بجميع المعتمديات التابعة للولاية من خلال سفرات صباحية لإيصال التلاميذ إلى المؤسسات التربوية وسفرات مسائية إثر انتهاء الدروس وعند الاقتضاء سفرات على الساعة الثالثة والرابعة بعد الظهر، ولا يمكن تأمين سفرات ذهابا وإيابا في منصف النهار وذلك لضيق الوقت وعدم توحيد مواقيت فترات الراحة بمختلف المؤسسات التربوية، هذا بالإضافة إلى محدودية إمكانيات الشركة من عتاد وأعوان، حيث يتم استغلالها لتأمين سفرات نقل جهوي على كامل الشبكة طيلة اليوم .

3- بلغ معدل أعمار أسطول الشركة في 15 سبتمبر 2023 حوالي 15 سنة، وقد أنجر عن ذلك ارتفاع نسبة احتمال الأعطاب على الطريق وتسعى المصالح الفنية للشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس إلى إصلاح الحافلات المعطبة وإعادة استغلالها في أسرع وقت ممكن بالإضافة إلى التنسيق اليومي بين الإدارة الفنية ودائرة التزويد لتحديد وتوفير قطع الغيار ذات الأولوية في أقرب الآجال، مع العمل على وضع أكبر عدد ممكن من الحافلات على ذمة مصالح الاستغلال .

ومن جهة أخرى تعمل الشركة على استكمال إنجاز صفقتي اقتناء حافلات جديدة تعزّز بها أسطولها وهو ما من شأنه تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرفها .

4-أما بالنسبة للسفرات التي تربط معتمدية منزل شاكر بمركز مدينة صفاقس، يتم يوميا تأمين عدد 14 سفرة على 7 خطوط بواسطة 07 حافلات وهي التي تربط مدينة صفاقس بمنزل شاكر، بئر الملولي الليتيم الأعشاش بوجربوع، كمون بوثدي والمراعية على امتداد 690 كلم .

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحات قدر الإمكان

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع :أسئلة كتابية حول وضعية النقل في جهة بنزرت .

تحية طيبة وبعد

عملاً بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

***قطاع النقل الجوي** :

هل تم إدراج ضمن استراتيجية وزارة النقل إحداث مشروع مطار عصري يتلاءم مع المعايير الدولية بولاية بنزرت يكون قاطرة على مستوى شمال الجمهورية التونسية، وذلك باعتبار قرب ولاية بنزرت من تونس الكبرى من جهة وعدم قدرة مطار تونس قرطاج على استيعاب حركة المسافرين من جهة أخرى؟

***قطاع النقل البحري:**

هل تم إدراج ضمن استراتيجية وزارة النقل إحداث مشروع ميناء جديد يتلاءم مع المعايير الدولية بولاية بنزرت وذلك باعتبار الإشكاليات التي يعاني منها ميناء بنزرت الحالي وذلك في ظل وجود الجسر المتحرك بالولاية والذي يعتبر عائقاً أمام تطور نشاط هذا الميناء .

***قطاع النقل البري:**

-لماذا لم يقع استكمال النظر في مشروع تعصير الشبكة الحديدية الرابطة بين تونس - بنزرت ؟ خاصة وأن هذا المشروع له انعكاسات اقتصادية وبيئية واجتماعيّة حيث أنّ هذا المشروع سوف يقلص من استعمال الطاقة وذلك باعتبار وأنّ عدد هام من المواطنين الذين يتنقلون يوميّاً من بنزرت إلى تونس أو من تونس إلى بنزرت سوف يلجؤون إلى التنقل عبر القطار عوضاً عن سياراتهم الخاصة هذا فضلاً عن كون هذا المشروع سوف يقلّص من الانبعاثات الغازية الناتجة عن الاستعمال اليومي للسيارات الخاصة لهؤلاء كما أن هذا المشروع سوف يقلص من حركة المرور على مستوى مداخل تونس وأريانة خاصة إذا ما تمّ التفكير في تعصير الشبكة الحديدية إلى مستوى الخط الحديدي السريع (القباعة)، والذي تم تدشينه مؤخراً من طرفهم .

-هل تم تعزيز أسطول الشركة الجهوية للنقل ببنزرت خاصة في ظل النقص الهام في المعدات الأمر الذي نتج عنه حذف عدة خطوط نذكر منها خط بنزرت سيدي سالم أو حذف سفرات على مستوى عدة خطوط، ضعف الرقابة على قطاع النقل بجهة بنزرت الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الإشكاليات في ولاية بنزرت وتدهور مرافق النقل، وعليه نقترح تعزيز الإدارة الجهوية للنقل بمراقبي النقل على الطرقات .

وفي الختام تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الشكر والتقدير

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد سامي السيد عن دائرة بنزرت الشمالية
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1437 بتاريخ 25 سبتمبر 2023. -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1710 بتاريخ 25 سبتمبر 2023.
نص السؤال	**أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :** ***قطاع النقل الجوي :** هل تم إدراج ضمن استراتيجية وزارة النقل إحداث مشروع مطار عصري يتلاءم مع المعايير الدولية بولاية بنزرت يكون قاطرة على مستوى شمال الجمهورية التونسية، وذلك باعتبار قرب ولاية بنزرت من تونس الكبرى من جهة وعدم قدرة مطار تونس قرطاج على استيعاب حركة المسافرين من جهة أخرى؟ ***قطاع النقل البحري:** هل تم إدراج ضمن استراتيجية وزارة النقل إحداث مشروع ميناء جديد يتلاءم مع المعايير الدولية بولاية بنزرت وذلك باعتبار الإشكاليات التي يعاني منها ميناء بنزرت الحالي وذلك في ظل وجود الجسر المتحرك بالولاية والذي يعتبر عائقاً أمام تطور نشاط هذا الميناء؟ ***قطاع النقل البري:** -لماذا لم يقع استكمال النظر في مشروع تعصير الشبكة الحديدية الرابطة بين تونس - بنزرت ؟ خاصة وأن هذا المشروع له انعكاسات اقتصادية وبيئية واجتماعيّة حيث أنّ هذا المشروع سوف يقلص من استعمال الطاقة وذلك باعتبار وأنّ عدد هام من المواطنين الذين يتنقلون يوميّاً من بنزرت إلى تونس أو من تونس إلى بنزرت سوف يلجؤون إلى التنقل عبر القطار عوضاً عن سياراتهم الخاصة هذا فضلاً عن كون هذا المشروع سوف يقلّص من الانبعاثات الغازية الناتجة عن الاستعمال اليومي للسيارات الخاصة لهؤلاء كما أن هذا المشروع سوف يقلص من حركة المرور على مستوى مداخل تونس وأريانة خاصة إذا ما تمّ التفكير في تعصير الشبكة الحديدية إلى مستوى الخط الحديدي السريع (القباعة)، والذي تم تدشينه مؤخراً من طرفهم . -هل تم تعزيز أسطول الشركة الجهوية للنقل ببنزرت خاصة في ظل النقص الهام في المعدات الأمر الذي نتج عنه حذف عدة خطوط نذكر منها خط بنزرت سيدي سالم أو حذف سفرات على مستوى عدة خطوط، ضعف الرقابة على قطاع النقل بجهة بنزرت الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الإشكاليات في ولاية بنزرت وتدهور مرافق النقل، وعليه نقترح تعزيز الإدارة الجهوية للنقل بمراقبي النقل على الطرقات.
رد وزارة النقل	
1-أولا، بخصوص السؤال المتعلّق بمجال النقل الجوي : بناء على توصيات المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 2017/07/27 حول مستقبل مطار تونس قرطاج ومقترح إنشاء مطار جديد بتونس الكبرى، تم تكوين لجنة تُعنى بالإشراف على هذه الدراسة وعهدت اللجنة الفنية لديوان الطيران المدني والمطارات ليتم إدراج جميع المواقع المعنية بالدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ضمن دائرة الدراسة وخاصة منها الواردة بالدراسة المنجزة سنة 1997 من طرف مكتب الدراسات "Studi" والدراسة المنجزة سنة 2016 من طرف ديوان الطيران المدني والمطارات وكذلك دعوة مصالح جميع الوزارات المتدخلة للمشاركة في عضوية وأشغال هذه اللجنة .	

هذا وتجدر الإشارة على أنه وفي إطار متابعة أشغال اللجنة الفنية المشتركة بين مختلف الوزارات المعنية المكلفة بإعداد مشروع عناصر مرجعية وكراسات شروط لإعداد دراسة أولية لاختيار الموقع الملائم لإنجاز مطار جديد، يشرفنا إعلامكم انه انعقدت منذ بداية سنة 2017العديد من الجلسات في الغرض وتمت المصادقة على النسخة النهائية لهذه الملفات .

مع العلم وأنّ أشغال اللجنة في مرحلة متقدمة من الدراسة موضوع الحال، وتم إعداد "الخطوط المرجعية وكراسات الشروط" في انتظار عرض الملف على أنظار رئاسة الحكومة للحصول على الموافقة لنشر طلب عروض لاختيار مكتب الدراسات .

2- ثانيا بخصوص السؤال المتعلق بمجال النقل البحري :

في إطار التوظيف الأمثل للبنية الأساسية المينائية الحالية وبعث وتطوير أقطاب مينائية- اقتصادية وصناعية تستجيب للتطورات الهامة في ميدان النقل البحري والنقل متعدد الوسائط واللوجستية، قام ديوان البحرية التجارية والموانئ ببرمجة إنجاز دراسة المخطّط المديري للموانئ البحرية التجارية في أفق2040 ، حيث يتم حاليا إمضاء عقد الصفقة المسندة لفائدة مكاتب دراسات تونسي وفرنسي وهولندي ليتم الشروع في إنجاز الدراسة بداية من شهر أكتوبر 2023 لمدة تعاقدية مجمع بحوالي 15 شهرا،

وتهدف هذه الدراسة لتحديد استراتيجية تطوير وتنمية للموانئ التجارية البحرية واقتراح الحلول العملية وترشيد الاستثمارات اللازمة على المدى القريب والمتوسط والبعيد وذلك عبر ضبط خارطة طريق مستقبليّة كمية ونوعية خاصة لكل ميناء ولكل نوعية من البضائع من بينها تطوير ميناء بنزرت، وذلك أخذا بعين الاعتبار بالمشاريع الكبرى المبرمجة .

وتشمل مخرجات الدراسة تقديم مقترحات لتطوير المنظومة المينائية حسب الآفاق التالية :

- على المدى القريب :اقتراح جملة من المشاريع والإجراءات من الجانب التنظيمي تهدف لترشيد وتحسين مثال استغلال الموانئ البحرية التجارية واقتراح جملة من مشاريع الاستثمار الواجب القيام بها مرفوقة بمؤيدات جدوى الإنجاز وبالخصائص الفنية، على غرار مشروع رصيف سفن الدّحرجة والمسافرين وسفن الرّحلات السياحية المقترح إنجازه بميناء بنزرت في إطار مبادرة تلقائية
- على المدي المتوسط :تحديد جملة الاستثمارات الواجب القيام بها على المدى المتوسط مع تحديد الجدول الزمني للإنجاز والخاصيات الفنية والكلفة التقديرية
- على المدى البعيد :تحديد برنامج تطوير للموانئ البحرية التجارية مع إمكانية اقتراح إعادة توظيف بعض من الموانئ التجارية الحالية وحجز العقارات لإنجاز مشاريع جديدة على المدى المتوسط والبعيد لتوظيف بعض المواقع الاستراتيجية مثل جهة بنزرت واقتراح مواقع تطوير موانئ تجارية بحرية جديدة تستجيب للمعايير والتطورات في مجال النقل البحري (توفر الأرصدة العقارية الهامة، القرب من مسار خطوط الملاحة البحرية les autoroutes de la mer ، توفر الأعماق ... الخ)

3- ثالثا، بخصوص السؤال المتعلّق بمجال النقل البري :

-بخصوص تجديد السكة على الخط رقم 1 الرابط بين الجديدة وبنزرت، نفيدكم بما يلي حول مدى تقدم مكونات المشروع :

أشغال الحماية من الفيضانات:

-تم الاستلام النهائي للجزء الأول على امتداد 18 كلم؛

-بالنسبة للجزء الثاني (17كلم): بصدد التنفيذ في إطار صفقة في طور الإنجاز.

دراسة تأهيل الخط:

-تم إبرام صفقة في الغرض بتاريخ 30 مارس 2023 بأجل إنجاز 10 أشهر لدراسة تأهيل الخط، وتشمل الدراسة :

-إعداد الدراسات الفنية للبنية الأساسية

L'élaboration des études techniques d'infrastructure (rectification du tracé, le confortement de la plateforme, l'expertise et le renforcement des ouvrages, la vérification et la consolidation de la mise hors d'eau, la stabilisation des talus, et l'aménagement des faisceaux de voies dans les gares et des quais.)

-دراسة الجدوى الاقتصادية والأثر البيئي

-إعداد ملفات طلب العروض لتأهيل الخط الرابط بين الجديدة وبنزرت باعتبار السكة التي تربط مدينة منزل بورقيبة .

سيتم إنجاز الأشغال بعد انتهاء الدراسة وتوفّر الاعتمادات اللازمة، مع العلم وأنّ كلفة المشروع تقدر بـ40 مليون دينار قابلة للتحيين طبقا لمخرجات الدراسة .

-بخصوص تعزيز أسطول الشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت :

-يتضمن أسطول الشركة الجهويّة للنقل بولاية بنزرت حاليًا 221 حافلة وذلك بعد أن تم اقتناء 21 حافلة جديدة خلال سنتي 2021 و2022 وحافلة جديدة إضافية وقع تسلّمها في شهر ماي 2023 كما سيتم تدعيم الأسطول بـ 25 حافلة جديدة أخرى قبل موفّى سنة 2023 حسب الآجال التعاقدية مع مزوّد الحافلات؛

-لمزيد تعزيز الأسطول، اقتنت الشركة حافلتين إضافيتين في إطار ملحق للصفقة الجارية و في نطاق الترفيع في العدد كما يسمح به العقد، وبذلك سيبلغ عدد وحدات الأسطول 231 حافلة في آخر سنة 2023 : (246 حافلة منها : 15 Réforme)

-ستعلن الشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت خلال شهر أكتوبر 2023 عن طلب عروض لاقتناء 18 حافلة جديدة و من المتوقع استلامها خلال سنة 2024. هذا بالإضافة إلى تسلّم 7 حافلات متخلّدة من الصفقة العامة الأخيرة (كان مبرمج تسلّمها في سنة 2019) بعد تعهد المجمّع المتعاقد معه بتوفيرها خلال سنة 2024 وبذلك سيبلغ عدد وحدات الأسطول 243 حافلة في آخر سنة 2024.

-حول حذف خطوط وحذف سفرات على خطوط الشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت :

-على إثر تدعيم الأسطول خلال سنة 2022 بـ14 حافلة نقل حضري مزدوجة جديدة وتجسيد انتدابات السواق بداية من شهر سبتمبر 2022، تم تدعيم العديد من الخطوط و السفرات على غرار :

-تدعيم خط بنزرت منزل جميل بـ11 سفرة يومية؛

-تدعيم خطّ بنزرت منزل عبد الرحمان بـ6 سفرات يومية؛

-تدعيم خط بنزرت حي العمال بـ8 سفرات يومية؛

-تدعيم خط بنزرت عميلة بسفرة يومية إضافية؛

-تدعيم خط بنزرت حي الواحة بـ4 سفرات يوميّة وتوسيع عدد المقاعد المعروضة على هذا الخطّ بتوظيف حافلة مزدوجة عوضا عن حافلة عادية

-تدعيم خط بنزرت التلة بـ4 سفرات يومية

-انتظام تأمين السّفرات على خط بنزرت - سيدي أحمد بمعدّل 8 سفرات يومية عوضا عن سفرتين؛

-ربط مدينة منزل عبد الرحمان بمدينة منزل جميل عبر 4 سفرات يومية ؛

-توسيع عدد المقاعد المعروضة على خط بنزرت لواته بتوظيف حافلة مزدوجة عوضا عن حافلة عادية؛

-توسيع عدد المقاعد المعروضة على خطّ بنزرت سيدي علي الشباب بتوظيف حافلة مزدوجة عوضا عن حافلة عادية؛ - توسيع عدد المقاعد المعروضة على خطّ بنزرت غار الملح بتوظيف حافلة مزدوجة عوضا عن حافلة عادية؛

هذا وتعمل الشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت على تدعيم خطوطها بإحداث خطوط جديدة أو التمديد فيها وتدعيم السفرات كلّما توفّر الأسطول والسوّاق على غرار ما تم مؤخرا بخصوص تمديد الخطوط المدرسية بمنطقة الحساينية من معتمدية بنزرت الجنوبيّة وبمنطقة القروز من معتمدية سجنان .

وبالنسبة لخط بنزرت- سيدي سالم يتم تأمينه عبر خطي الكرنيش والناظور وذلك بعد أن تم توسيع طاقة الاستيعاب لهذين الخطين بتوظيف حافلات مزدوجة .

-بخصوص مراقبة النقل على الطرقات:

-يتولّى عمليّة المراقبة وبصفة دورية كل من السيد المدير الجهوي للنقل وعون بالإدارة الجهوية للنقل ببنزرت، لتنفيذ حملات مراقبة للنقل البري، بصفة منفردة بمؤسسات ومنشآت النقل بالجهة، وبصفة مشتركة على الطرقات بالتعاون الأمن والحرس الوطنيين وذلك بمعدل يوم (01) واحد في الأسبوع، ويتوزّع هذا البرنامج لتغطية كافة معتمديات الولاية شهريا بصفة دورية،

-ينجز أعوان الأمن والحرس الوطنيين يوميا بالجهة برامج مكثّفة لمراقبة النّقل البري على الطرقات في كافة مناطق معتمديات الولاية؛

-يعتبر معدل حصيلة نشاط مراقبة النقل البري على الطرقات بصفة منفردة أو بصفة مشتركة مع أعوان الأمن والحرس الوطنيين بكافة مناطق ولاية بنزرت مقبولا، حيث يتم إنجاز حوالي 60 معاينة وتسجيل حوالي 50 محضر مخالفة بصفة يومية وعلى مدار السنة مع الرفع من نسقها وحصيلتها في المواسم والمناسبات الوطنية والدينية والجهوية؛

-تعمل الإدارة الجهوية للنّقل بولاية بنزرت على إعداد وتكوين مراقبين اثنين (02) من أعوانها ويجري اتباع الإجراءات القانونية اللازمة في الغرض، أحدهما أتمّ الشروط (العمل لمدة سنة بالإدارة الجهوية وإجراء تربص في المراقبة الميدانية) وهو بصدد إعداد تقرير التربص، ثم تتم دعوته لأداء اليمين العدلي، ليعزّز فريق المراقبة قريبا خلال السنة الحالية، والعون الثاني ينهي الاستجابة للشروط أواخر 2024 وسيتم إدماجه ضمن في فريق المراقبة.

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحاتكم في حدود الإمكانيات المتاحة .

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي تفضلوا بتقبل هذه الأسئلة:

1) متى سيفعل خط السكة الحديدية بكامل ولاية القصرين لنقل البضائع ونقل المسافرين؟

2) هل فكرت الوزارة في فتح الخط المغاربي للسكة الحديدة على مستوى حيدرة (تونس) تبسة (الجزائر)؟

إجابة السيد وزير النقل

المرجع: -مراسلتكم عدد 2023-26-3000-1224 بتاريخ 4 أوت 2023والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1358 بتاريخ 7 أوت2023 .

المصاحيب: -بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالأسئلة التي توجه بها النائب بمجلس نواب الشعب السيد عمار العيدودي، إلى وزارة النقل، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض.

والسلام

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي **بطاقة رد على سؤال كتابي**

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد عمار العيدودى عن دائرة تالة-حيدرة-فوسانة
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1224 بتاريخ 04 أوت 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1358 بتاريخ 07 أوت 2023.

نص السؤال	1) متى سيفعّل خط السكة الحديدية بكامل ولاية القصرين لنقل البضائع ونقل المسافرين؟ 2) هل فكرت الوزارة في فتح الخط المغاربي للسكة الحديدة على مستوى حيدرة (تونس)- تبسة (الجزائر)؟

رد وزارة النقل

1-إجابة على التساؤل الأول بخصوص تفعيل خط السكة الحديدية بكامل ولاية القصرين لنقل البضائع ونقل المسافرين، تجدر الإفادة بأنّ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية انطلقت في مشروع تأهيل الخط الحديدي عدد الرابط بين تونس والقصرين على ميزانية الدولة منذ سنة 2012 ، حيث تم الانتهاء من أشغال الحماية من الفيضانات على امتداد حوالي 66 كم في الجزء الأول بين تونس والقلعة الخصبة وكذلك من الدراسات الفنية لإصلاح المسار على طول جملي بـ60 كم ويجري حاليا إتمام إجراءات الحوزة العقارية.

وبخصوص تأهيل المحطات، تسعى الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية إلى إتمام الأشغال الجارية الخاصة ببناء محطة المسافرين بقعفور وكذلك الانتهاء من الدراسات الفنية لإعادة بناء محطة الدهماني والتي من المزمع نشر طلب العروض بخصوصها مع بداية سنة 2024.

كما تجدر الإشارة كذلك أنّه وفي إطار اتفاقية القرض المبرم مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تقوم الشركة حاليا بإعداد ملفات طلبات العروض للأشغال المعنية بالقرض وتهم العناصر التالية :

-إصلاح المسار لجزئين بطول حوالي 10 كم كمرحلة أولى،

-تجديد السكة في المحطات المعنية بالتشوير و الأجزاء التي يتم إصلاح المسار بها،

-التشوير بين محطتي جبل الجلود وقعفور،

-تركيز شبكة اتصالات عبر الألياف البصرية .

ومن ناحية أخرى تقوم الشركة حاليا بالدراسات الفنية المتعلقة بتأهيل البنية التحتية (تدعيم أرضية السكة، تقوية المنشآت الفنية، إصلاح المسار) للجزء من الخط بين القلعة الخصبة والقصرين في إطار صفقة مع مجمع مكاتب الدراسات CETA/SERAH وقد تم الإنتهاء من المرحلة الأولى من هذه الدراسة .

أما بخصوص دراسة اعادة فتح الخط عدد 11 الرابط بين سوسة والقيروان والقصرين، فقد تم في إطار هبة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار الانتهاء من دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للجزء الأول بين القلعة الصغرى - الخزازية - القيروان كما تم الانطلاق في دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للجزء الثاني الرابط بين القيروان والقصرين، بالإضافة إلى الدراسة الفنية للجزء الأول الرابط بين القلعة الصغرى والقيروان .

2- إجابة على التساؤل الثاني بخصوص فتح الخط المغاربي للسكة الحديدية على مستوى حيدرة (تونس) – تبسة (الجزائر) فإنّ ذلك يرتبط أساسا بتفعيل خطوط السكك الحديدية بولاية القصرين كخطوة أولى، علما وأنّ هذا الإجراء محل دراسة من قبل المصالح المعنية بوزارة النقل تكاملا مع القطر الجزائري لما يمثله من أهمية بالغة لكلا البلدين الشقيقين .

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحاتكم قدر الإمكان .

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

الموضوع :طلب توجيه سؤال كتابي حول عدم تفعيل محطة بوقبرين للسكك الحديدية بزرمدين .

سيدي الوزير،

تعتبر الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية إحدى أهم المرافق الحيوية للجمهورية التونسية إذ إن تغطيتها لأغلب الولايات من شمالها إلى جنوبها يعد مكسبا وطنيا يجب تثمينه وتدعيمه في مختلف الميادين

يعتبر خط السكك الحديدية الرابط بين قابس وتونس إحدى أهم هذه الخطوط باعتباره يمتد على طول حوالي 415 كم ويشمل هذا الخط عدة محطات لنقل المسافرين بمختلف الولايات التي يمر منها القطار (قابس، صفاقس، المهدية، سوسة، نابل، بن عروس وتونس) باستثناء ولاية المنستير على اعتبار وأن المحطة الوحيدة التي يمكن استغلالها هي بوقبرين على مستوى معتمدية زرمدين .

يوجد بمعتمدية زرمدين شركات هامة للخياطة ومعامل كبرى لصناعة الأجر هذا كما وقع إحداث منطقة صناعية جديدة بمنزل الحياة زرمدين مما خلق حركية اقتصادية بالجهة وهو ما انجر عنه مشاكل ومصاعب لتنقل العملة من مقرات سكناهم إلى مراكز عملهم علما وأن الوحدة الصناعية لصناعة الكابل(LEONI) بمفردها تشغل يوميا حوالي7000 عامل وعاملة تتنقل من مختلف الولايات .

توجد محطة بوقبرين على مستوى تقاطع الطريق الوطنية رقم 1 والطريق الجهوية عدد 93 الرابطة بين معتمدية زرمدين ومختلف معتمديات ولاية المنستير و تبعد حوالي 3 كم على المنطقة الصناعية المحدثة مما سيجعل لهذه المحطة دورا هاما في مزيد دفع التنمية بالجهة والمحافظة على المستثمرين بالمنطقة وبالنظر إلى المردودية الاقتصادية لهذا الخط على معتمدية زرمدين ومختلف المعتمديات الأخرى **لماذا لا يقع تفعيل محطة بوقبرين للسكك الحديدية بمنزل الحياة زرمدين قصد التحفيز على الاستثمار بالمنطقة والتخفيض من الضغط على المحطات المجاورة؟**

مع الشكر .

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد 2023-26-3000-1224 بتاريخ 4 أوت 2023والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد2023-15 1358-بتاريخ 7 أوت2023 .

المصاحيب- بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالأسئلة التي توجّه بها النائب بمجلس نواب الشعب السيد عمر بن عمر، إلى وزارة النقل، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد عمر بن عمر عن دائرة زرمدين- بني حسّان
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1224 بتاريخ 04 أوت 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1358 بتاريخ 07 أوت 2023.
نص السؤال	**-سؤال حول عدم تفعيل محطة "بوقبرين" للسكك الحديدية بزرمدين.** توجد محطة" بوقبرين "على مستوى تقاطع الطريق الوطنية رقم 1 والطريق الجهوية عدد 93 الرابطة بين معتمدية زرمدين ومختلف معتمديات ولاية المنستير و تبعد حوالي 3 كم على المنطقة الصناعية المحدثة مما سيجعل لهذه المحطة دورا هاما في مزيد دفع التنمية بالجهة والمحافظة على المستثمرين بالمنطقة وبالنظر إلى المردودية الاقتصادية لهذا الخط على معتمدية زرمدين ومختلف المعتمديات الأخرى **لماذا لا يقع تفعيل محطة" بوقبرين" للسكك الحديدية بمنزل الحياة زرمدين قصد التحفيز على الاستثمار بالمنطقة والتخفيض من الضغط على المحطات المجاورة؟**
رد وزارة النقل	
-تجدر إفادتكم بأنّ محطّة" بوقبرين "موجودة على خط السكك الحديدية عدد 5 الرابط بين تونس وقابس، وكانت سابقا تستعمل كمحطّة للمسافرين على الخطوط البعيدة إلى حدود سنة 204. -تعمل الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية حاليا على دراسة مشروع لربط الخط 5 والخطين عدد 18 (الرابط بين مساكن والمكنين) وعدد 22(الرابط بين سوسة- المنستير والمهدية). أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحاتكم قدر الإمكان .	

السؤال الكتابي

للنائب محمد أحمد

الموضوع :سؤال كتابي حول مدى تقدم وضعية ميناء المياه العميقة بالنفيضة موجه إلى السيد وزير النقل

-ماهي وضعية ميناء المياه العميقة بالنفيضة؟

-ما هو مآل ملف التمويل الخاص بمشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة؟

-هل تم تفعيل ضمان الدولة في المشروع؟

-متي سيتم الإعلان عن نتائج طلب العروض المتعلق بميناء المياه العميقة بالنفيضة؟

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد2023-26-3000-994 بتاريخ 14 جويلية 2023والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-21-2884 بتاريخ 20 جويلية 2023

المصاحيب : بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد أحمد إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد محمد أحمد عن دائرة النفيضة –بوفيشة-هرقلة
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-994 بتاريخ 14 جويلية 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-21-2884 بتاريخ 20 جويلية 2023.
نص السؤال	سؤال كتابي حول مدى تقدم وضعية ميناء المياه العميقة بالنفيضة : -ماهي وضعية ميناء المياه العميقة بالنفيضة؟ -ما هو مآل ملف التمويل الخاص بمشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة؟ -هل تم تفعيل ضمان الدولة في المشروع؟ -متى سيتم الإعلان عن نتائج طلب العروض المتعلق بميناء المياه العميقة بالنفيضة؟
رد وزارة النقل	

إجابة عن السؤالين المتعلقان بوضعية مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة وبتمويله، فيما يلي المعطيات الخاصة بمراحل التقدّم في إجراءات إنجاز المشروع :

1-الاستشارة المتعلقة بإنجاز الأشغال :

- تاريخ النشر: 04 فيفري 2020

-الميزانية المبرمجة: **2 530 000 000 دينار** مبلغ محين باحتساب تكاليف التأمين كما جاء بالجدول المحين من قبل البنك المركزي التونسي (مراسلة البنك المركزي التونسي بتاريخ 14 سبتمبر 2022)

-آخر أجل لتقديم العروض: 30 مارس 2022

-ملاحظات: يتم حاليا التنسيق لإحالة الملف على أنظار الهيئة العليا للطلب العمومي مع برمجة اعتماد التمويل الخارجي المقترح من قبل مقاول الأشغال بعد الحصول على كافة المصادقات اللازمة في الغرض .

2-المساندة لترويج ميناء النفيضة ولإسناد لزمة استغلال محطة الحاويات :

-تاريخ النشر: 06 أكتوبر 2020

-الميزانية المبرمجة: **3 مليون دينار**

-آخر أجل لتقديم العروض 24 :نوفمبر 2020

-ملاحظات :تم إحالة الملف على أنظار الهيئة العليا للطلب العمومي بتاريخ 30 ماي 2023

3-الإحاطة والمتابعة والمراقبة لإنجاز الأشغال :

-تاريخ النشر: 21 ديسمبر 2020

-الميزانية المبرمجة: **25 مليون دينار**

-آخر أجل لتقديم العروض: 04 أكتوبر 2022

-ملاحظات في طور إعادة نشر الملف .

4-دراسة تحيين دراسات السوق والدراسات الفنية والاقتصادية والمالية وإعداد ملف طلب عروض لإنجاز الرصيف المتعدد الاختصاصات في إطار لزمة بميناء المياه العميقة بالنفيضة :

-تاريخ النشر: 12 جويلية 2022

-الميزانية المبرمجة: **3 مليون دينار**

-آخر أجل لتقديم العروض: 01 نوفمبر 2022

-ملاحظات: في طور إعادة نشر الملف .

5- المساندة لإعداد المخطط التوجيهي لمنطقة الخدمات اللوجستية:

-تاريخ النشر: جويلية 2023

-الميزانية المبرمجة: **800 ألف دينار**

-ملاحظات: ملف جاهز للنشر .

-تلقت وزارة النقل في 26 جويلية 2023 ملفّا من شركة ميناء المياه العميقة بالنفيضة للتنسيق مع الهيئة العليا للطلب العمومي .

***أهم الإجراءات الإدارية في مجال إنجاز المشروع :**

❖ أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في علاقة بمشروع إنجاز أشغال محطة الحاويات :

-تم بتاريخ 22 ديسمبر 2021 توفير التعهد بضمان الدولة لشركة ميناء النفيضة من قبل وزارة المالية .

-تم بتاريخ 14 سبتمبر 2022 تقديم جدول من قبل البنك المركزي يتعلق بترتيب العروض المالية مع التمويل للعارضين .

❖ أهم الإجراءات الموجب اتخاذها بعد اختيار مقاول أشغال محطة الحاويات :تفعيل ضمان الدولة:

-توفير الموافقة بخصوص إسناد ضمان الدولة اللازمة لإنجاز المشروع .

***أهم الإجراءات المرافقة لضمان إنجاز المشروع :**

1- حول تصفية وضعية الحوزة العقارية

- بالنسبة لتصفية الحوزة العقارية للمنطقة المينائية :

-تم إصدار الأمر عدد 321 لسنة 2023 المؤرخ في 03 ماي 2023 بالرائد الرسمي عدد 46 بتاريخ 08 ماي 2023 يتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية لقطعتي أرض كائنتين بمعتمدية النفيضة ولازمتين لإقامة ميناء المياه العميقة بالنفيضة .

- بالنسبة لتصفية الحوزة العقارية للمنطقة اللوجستية:

-يتم حاليا التنسيق مع ديوان قيس الأراضي ومع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لغاية تبادل البيانات بغاية إتمام الإجراءات المتعلقة بإعداد تقرير تقدير القيمة الشرائية لتصفية وضعية الحوزة العقارية للمنطقة اللوجستية

2-حول ملف التهيئة الخارجية

-خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 10 ديسمبر 2022 بخصوص ملف إنجاز مشروع ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة، تم التطرق إلى ملف التهيئة الخارجية وإقرار النظر في موضوع جدولة وتحديد الكلفة الخاصة بالتهيئة الخارجية للمشروع .

وفي هذا الصدد، تم عقد جلستي عمل بتاريخ 13 ديسمبر 2022 بحضور كافة المتدخلين المعنيين الأولى في الحصة الصباحية برئاسة الحكومة بإشراف السيدة وزير التجهيز والإسكان والثانية في الحصة المسائية بمقر شركة ميناء النفيضة وذلك لغاية الوقوف على الروزنامة للتدخل وباعتبار الكلفة التقديرية المبرمجة حسب الاختصاص .

وعلى ضوء نتائج الجلستين، يتم عرض الموضوع على أنظار المجلس الوزاري المضيق المرتقب لغاية دعوة كافة الهياكل المعنية لتحيين برنامج وكلفة التزامات الدولة بعنوان التهيئة الخارجية انطلاقا من سنة 2024 حسب طبيعة التدخل والاختصاص .

-الإعلان عن نتائج العروض المتعلقة بالمشروع :

تجدون فيما يلي رزنامة تنفيذ المشاريع في علاقة بإنجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة :

<table>
<tr><th>المشروع</th><th colspan="2">البرمجة للإحاطة وللاستغلال /اختيار صاحب اللزمة</th><th colspan="2">الأجال المبرمجة</th></tr>
<tr><td rowspan="3">إنجاز أشغال محطة الحاويات بـ2000 متر موضوع المرحلة الأولى من ميناء النفيضة</td><td>1200 متر</td><td rowspan="2">800 متر إضافية</td><td colspan="2">الاستغلال</td></tr>
<tr><td></td><td>1200 متر</td><td>800 متر إضافية</td></tr>
<tr><td>ثلاث سنوات من انطلاق الأشغال</td><td>السنة الخامسة من انطلاق الأشغال</td><td>2027</td><td>2029</td></tr>
<tr><td>مهمة الدراسة والمساندة لترويج وإسناد لزمة استغلال محطة الحاويات موضوع المرحلة الأولى من ميناء النفيضة</td><td colspan="2" rowspan="2">اختيار صاحب اللزمة يتم السنة الثانية من انطلاق الدراسة</td><td colspan="2">اختيار صاحب لزمة</td></tr>
<tr><td colspan="2">2025</td></tr>
<tr><td>مهمة الإحاطة الفنية والمتابعة والمراقبة لإنجاز الأشغال</td><td colspan="2">تنطلق الإحاطة بدرس الدراسات البيئية التي يتولاها مقاول الأشغال وتتواصل بعد انجاز الأشغال بسنتين</td><td colspan="2">مدة الإحاطة الفنية والمتابعة</td></tr>
<tr><td colspan="2">2031-2024</td></tr>
<tr><td rowspan="3">مهمة تحيين دراسات السوق والدراسات الفنية والاقتصادية والمالية وإعداد ملف طلب عروض لإنجاز الرصيف المتعدد الاختصاصات في إطار لزمة بميناء المياه العميقة بالنفيضة</td><td colspan="2" rowspan="3">مدة الدراسة: ثلاث سنوات</td><td colspan="2">الاستغلال</td></tr>
<tr><td>560 م</td><td>560 م</td></tr>
<tr><td>2027</td><td>2029</td></tr>
<tr><td>مهمة المساندة لإعداد المخطط المديري لمنطقة الخدمات اللوجستية</td><td colspan="2">مدة الدراسة: سنتين</td><td colspan="2">انطلاقا من سنة 2027</td></tr>
</table>

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم، كما نعوّل على دعمكم ومساهمتكم في إنجاح هذا المشروع الوطني الهام.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي.

الموضوع:مشروع مترو ولاية نابل

أطلب من سيادتكم تمكيننا من مدى تقدم دراسة مشروع الميترو الخفيف والرابط بين قرمبالية والحمامات وبين نابل مرورا بقربة الميدة منزل تميم قليبية الهوارية.

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع:الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع :مراسلتكم عدد 2023-26-3000-1224 بتاريخ 4 أوت 2023 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1358بتاريخ 7 أوت 2023

المصاحيب : بطاقة رد على سؤال كتابي .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالأسئلة التي توجّه بها النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد علي فنيرة إلى وزارة النقل، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد محمد على فنيرة عن دائرة قرمبالة
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1224 بتاريخ 04 أوت 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1358 بتاريخ 07 أوت 2023.
نص السؤال	أطلب من سيادتكم تمكيننا من مدى تقدم دراسة مشروع الميترو الخفيف والرابط بين قرمبالية والحمامات وبين نابل مرورا بقربة الميدة منزل تميم قليبية الهوارية.

رد وزارة النقل

-سعيا للنهوض بمنظومة النقل الحديدي وما لها من دور لتحسين النقل العمومي الجماعي والنهوض بمستوى الخدمات والسلامة وما لذلك من تأثير على التنمية الجهوية والوطنية وعلى النّسيج الاقتصادي عموما، وفي إطار التنسيق بخصوص الحصول على مصادر تمويل لهذه المشاريع تم إبرام مذكرات تفاهم بين الجمهورية التونسية وجمهورية الصين الشعبية خلال شهر فيفري 2019 والتي نصت على إنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية لجملة من المشاريع من بينها" مشروع المترو الخفيف بولاية نابل ."وتبعا لذلك، تم تكوين لجنة قيادة على مستوى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي عهد إليها متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم وتسهيل إنجاز الدراسات المعنية؛

-قامت وزارة النقل بتوفير المعطيات الأولية المطلوبة لإنجاز الدراسة من طرف الجانب الصيني (نورينكو) وذلك خلال شهر أكتوبر2019. وباعتبار عدم الانطلاق في إنجاز الدراسة، وسعيا لإستحثاث الملف، قامت وزارة النقل خلال سنة 2021 بعقد سلسلة من جلسات العمل الفنية مع الهياكل المعنية أسفرت عن بلورة مشروع عناصر مرجعية للدراسة؛

-قامت وزارة النقل بمراسلة وزارة الاقتصاد والتخطيط في ثلاث مناسبات (مارس وأكتوبر ونوفمبر 2021) قصد الإفادة بمآل مذكرة التفاهم المذكورة والنظر في إمكانية الشروع في إنجاز الدّراسة، وتم على إثر ذلك عقد جلسة عمل على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 21 ديسمبر2021 ، وتمت دعوة الجانب الصيني للشروع في إنجاز الدّراسة مع العمل على تكوين لجنة قيادة تضم وزارتي النقل والاقتصاد والتخطيط وممثلي السلط المعنية بجهة نابل .وبالتنسيق مع الهياكل المعنية، إلا أن الجانب الصيني لم يشرع في إنجاز الدراسة .

-تحرص وزارة النقل على تدعيم النقل الحديدي باعتباره خيارا استراتيجيا على المستوى الوطني .وللغرض، تتم مواصلة البحث عن آليات تمويل لتنفيذ المشاريع المتصلة بهذا النمط من النقل، في طار برامج التعاون الدولي أو الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك طبقا للتّراتيب والإجراءات الجاري بها العمل وفي حدود التوازنات المالية العامة للبلاد .

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم، والاستجابة لمقترحاتكم قدر الإمكان .

السؤال الكتابي

للنائب محمد ماجدي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى حضرتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

1) في إطار فك العزلة عن مدن الحوض المنجمي "المتلوي" إلى رديف –أم العرائس –المضيلة وسيدي بوبكر" نطالب بفتح خطوط للسفرات الطويلة تربط بين هذه المدن بالثالوث-العاصمة وولايات الساحل وصفاقس

2) تفعيل دور مطار قفصة وتنظيم سفرات مغاربية قارة

3) ماهي مخططات الوزارة بخصوص إنقاذ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وتطويرها

4) حول وضعية مطرودي الشركة الوطنية للسكك الحديدية فبعد اقتراحكم طرح مشكل المطرودين وتسويته في مجلس إدارة الشركة نعلمكم أن الإدارة تباطأت في الموضوع فالمطلوب من سيادتكم التدخل العاجل لحل المشكل نهائيا

5) مركز الفحص الفني للعربات بالمتلوي

6) محطات الحافلات المبرمج إعادة تأهيلها.

وتفضلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع:الإجابة على سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم عدد 2023-26-3000-1224 بتاريخ 4 أوت 2023والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد2023-15-1358 بتاريخ 7 أوت 2023

المصاحيب: بطاقة رد على سؤال كتابي

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالأسئلة التي توجّه بها النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد ماجدي إلى وزارة النقل، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد محمد ماجدى عن دائرة أم العرائس- سيدى بوبكر-الرديف-المتلوي-المظيلة
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1224بتاريخ 04 أوت 2023. -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1358 بتاريخ 07 أوت 2023.
نص السؤال	1)في إطار فك العزلة عن مدن الحوض المنجمي (المتلوي، الرديف، أم العرائس، المضيلة وسيدي بوبكر) نطالب بفتح خطوط للسفرات الطويلة تربط بين هذه المدن بالثالوث-العاصمة وولايات الساحل وصفاقس 2) تفعيل دور مطار قفصة وتنظيم سفرات مغاربية قارة 3) ماهي مخططات الوزارة بخصوص إنقاذ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وتطويرها 4) حول وضعية مطرودي الوطنية السكك الحديدية فبعد اقتراحكم طرح مشكل المطرودين وتسويته في مجلس إدارة الشركة نعلمكم أن الإدارة تباطأت في الموضوع فالمطلوب من سادتكم التدخل العاجل لحل المشكل نهائيا 5) مركز الفحص الفني للعربات بالمتلوي 6) محطات الحافلات المبرمج إعادة تأهيلها

رد وزارة النقل

1-إجابة على التساؤل الأول بخصوص فتح خطوط للسفرات الطويلة تربط مدن الحوض المنجمي بالعاصمة وولايات الساحل وصفاقس، تجدر الإفادة بأنّ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية تضع حاليا على ذمة حرفائها على الخطوط البعيدة الخط عدد 13 من تونس مرورا بسوسة وصفاقس وقفصة الى حدود محطة المتلوي بمعدل سفرتين في اليوم (ذهابا وإيابا) علما وأن برمجة هذا العدد المحدود من السفرات يعود إلى النقص الفادح في المعدات؛

2- إجابة على التساؤل الثاني المتعلق بتفعيل دور مطار قفصة - القصر وتنظيم سفرات مغاربية قارة، تجدر الإفادة بأن ديوان الطيران المدني والمطارات يبذل مجهودات كبيرة لصيانة التجهيزات والبنية التحتية لضمان جاهزية المطار لاستقبال الرحلات وتوفير المستلزمات الضرورية لتأمين الرحلات وتقديم التسهيلات اللازمة في الغرض .وبالرغم من الأعباء المسجلة بالمطارات ذات الحركة الجوية المحدودة، فإنّ الديوان على استعداد دائم لتقديم التحفيزات اللازمة لشركات النقل الجوي لتنشيط هذه المطارات .وتعمل وزارة النقل (الإدارة العامة للطيران المدني) بالتنسيق مع ديوان الطيران المدني والمطارات على إعداد مشروع أمر لتعديل الأمر عدد 230 لسنة 1997 المؤرخ في 3 فيفري 1997 المتعلق بالإعفاء من المعاليم الخاصة بالمطارات وخدمات الملاحة الجوية ببعض المطارات الداخلية.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ تسيير الخطوط يتم وفق دراسات معمقة تعتمد بالأساس على حجم الطلب بين مختلف الوجهات ومستوى الإيرادات المنتظرة لتغطية الكلفة، وبالتالي فإن تسيير أي خط جوي قار من مطار قفصة- القصر نحو العواصم أو أهم المدن المغاربية ينجر عنه كلفة مباشرة للخط وكلفة إضافية لإيصال الطائرة إلى نقطة انطلاقها، هذا إضافة إلى الكلفة المشطة للمحروقات ولبقية الخدمات الأخرى لتسيير الرحلات الجوية.

وعلى سبيل المثال، فإن معدل كلفة ساعة الطيران لشركة الخطوط التونسية السريعة من نوع ATR 72-600 في حدود 12000 دينار تونسي لتأمين 70 مقعد فقط، ورغم ذلك فإنّ الشركة تعمل على توسيع نشاطها مع المحافظة على التوازنات المالية المطلوبة

3-إجابة على التساؤل الثالث المتعلق بمخطط إنقاذ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، فقد تم إعداد مخطط لهذا الغرض بالتّشاور مع كل الأطراف المعنية وهو بصدد التحيين .

4-إجابة على التساؤل الرابع حول وضعيّة المطرودين من الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، فقد تم إدراج هذا الملف ضمن جدول اعمال اجتماع مجلس الادارة المنعقد بتاريخ 01 نوفمبر2022 ، وتم التصريح بعدم اختصاص المجلس للنظر فيه .وللغرض، تم إحداث لجنة بالشركة بتاريخ 21 نوفمبر 2022 للنظر في ملفات المطرودين، كما تم تدارس وضعية المطرودين ضمن جلسة التفاوض بين الإدارة العامة للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية والطرف الاجتماعي المنعقدة بتاريخ 19 جوان 2023تحت إشراف السيد وزير النقل، وتم الاتفاق على مواصلة النظر في ملفات المطرودين التي اعدتها اللجنة حالة بحالة .

5-إجابة على التساؤل الخامس حول بناء مركز الفحص الفني للعربات بالمتلوي قامت الوكالة الفنية للنقل البري بتخصيص مبلغ قدره 4000 ألف دينار بميزانية سنة 2018 لهذا الغرض، وتم اقتناء أرض بمبلغ قدره 283 ألف دينارا، كما انطلقت مرحلة إعداد الدراسة المعمارية في شهر أوت 2019 بكلفة قدرها 129982 دينارا .

وحيث أنّ موقع المركز المزمع إحداثه بالمتلوي لا يبعد كثيرا عن مراكز الفحص الفني المجاورة على غرار مركزي قفصة وتوزر ولا يتجاوز المعدل اليومي لعمليات الفحص الفني لهذين المركزين طاقة الاستيعاب القصوى، ونظرا للصعوبات المالية الحالية التي تمر بها الوكالة الفنية للنقل البري، فقد تقرر إرجاء المشروع إلى سنة أخرى .

6-إجابة على التساؤل السادس حول تهيئة محطة النقل البري للحافلات بجهة قفصة وبعض المعتمديات، فإنه سيتم العمل على تهيئة فرع أم العرائس مع تهيئة جزئية لفرعي المتلوي والرديف .وتجدر الإشارة بأن الوكالة الفنية للنقل البري قد أحدثت على المحطة

الوحيدة التي تمتلكها بقفصة أشغال تهيئة خلال سنة 2016 بتكلفة قدرها 484 ألف دينارا، وشملت الأشغال عمليات تبليط الممرّات المخصصة للحافلات تقوية هيكل المبنى تهيئة المجموعة الصحية وتهيئة شبكة الكهرباء وشبكة المياه .وقد تم الإستلام الوقتي للأشغال في سنة 2017 وستتم برمجة أشغال تخص هذه المحطة بميزانية استثمار الوكالة الفنية للنقل البري لسنة 2025.

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم، والاستجابة لمقترحاتكم قدر الإمكان.

السؤال الكتابي

للنائب ياسين مامي

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيد وزير النقل على معنى الفصل 129من النظام الداخلي للمجلس **حول جملة من المسائل المتعلقة بالنقل البري بالحمامات**

سيدي،

في إطار متابعتنا لنشاطكم فيما يتعلق بمسألة استغلال سيارات التاكسي الفردي داخل دائرة النقل الحضري المشتركة بين ولايتي نابل وسوسة .

ولما يعرفه هذا الموضوع من انشغال مهني قطاع النقل الفردي بالحمامات نظرا لعدم تجاوب السلطات مع مطالبهم المتعلقة بتفعيل ربط الصلة بين المنطقة الحضرية بالحمامات ومنطقة بوفيشة من ولاية سوسة طيلة سنوات وهو ما سيساهم في تحقيق التوازن في إسناد الرخص بين المنطقتين مع توفير فرص عمل متكافئة بينهما .

نتشرف سيدي الوزير بطرح الأسئلة التالية عليكم:

- ما مدى تقدم تفعيل ربط الصلة بين المنطقتين والإجراءات المتخذة بهذا الغرض؟
- ما هي نوايا وزارتكم إزاء تنقيح القانون 33 لسنة 2004 خاصة فيما يتعلق بتركيبة اللجان الاستشارية للنقل البري؟

وفي موضوع آخر ذا أولوية بالنسبة لمنطقة الحمامات، فقد شهدت الأشهر الأخيرة ارتفاعا خطيرا في عدد حوادث المرور على تقاطعات الطرقات بالسكك الحديدية، نظرا لغياب صيانة دورية لهاته التقاطعات وافتقارها إلى التجهيزات الأساسية من حواجز أوتوماتيكية ويدوية .

هل تتم متابعة هذا الإشكال بشكل جدي نظرا لتزايد عدد ضحاياه في كامل الجمهورية؟ وماهي الاجراءات المتخذة في معالجته من رصد ميزانية لتجديد التجهيزات وتهيئة التقاطعات؟

وفيما يخص خطوط الحافلات بين الحمامات وبقية المناطق والتي تشهد منذ سنوات تزايدا مستمرا في عدد المستعملين نظرا للتطور الحضاري والسياحي للمدينة،

هل تمت سيدي الوزير دراسة تدعيم هذا الأسطول؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي أسمى عبارات الاحترام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي

المرجع :مراسلتكم عدد 2023-26-3000-994 بتاريخ 14 جويلية 2023والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-21-2884 بتاريخ 20 جويلية 2023 .

المصاحيب : بطاقة رد على سؤال كتابي

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد ياسين، مامي، إلى وزارة النقل، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد ياسين مامي عن دائرة الحمامات
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-994 بتاريخ 14 جويلية 2023. -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-21-2884 بتاريخ 20 جويلية 2023.
نص السؤال	1-في إطار متابعتنا لنشاطكم فيما يتعلق بمسألة استغلال سيارات التاكسي الفردي داخل دائرة النقل الحضري المشتركة بين ولايتي نابل وسوسة، ولما يعرفه هذا الموضوع من انشغال مهني قطاع النقل الفردي بالحمامات نظرا لعدم تجاوب السلطات مع مطالبهم المتعلقة بتفعيل ربط الصلة بين المنطقة الحضرية بالحمامات ومنطقة بوفيشة من ولاية سوسة طيلة سنوات وهو ما سيساهم في تحقيق التوازن في إسناد الرخص بين المنطقتين مع توفير فرص عمل متكافئة بينهما . • **ما مدى تقدم تفعيل ربط الصلة بين المنطقتين والإجراءات المتخذة بهذا الغرض؟** • **ما هي نوايا وزارتكم إزاء تنقيح القانون 33 لسنة 2004 خاصة فيما يتعلق بتركيبة اللجان الاستشارية للنقل البري؟** 2- في موضوع آخر ذا أولوية بالنسبة لمنطقة الحمامات، فقد شهدت الأشهر الأخيرة ارتفاعا خطيرا في عدد حوادث المرور على تقاطعات الطرقات بالسكك الحديدية، نظرا لغياب صيانة دورية لهاته التقاطعات وافتقارها إلى التجهيزات الأساسية من حواجز أوتوماتيكية ويدوية .**هل تتم متابعة هذا الإشكال بشكل جدي نظرا لتزايد عدد ضحاياه في كامل الجمهورية؟ وماهي الاجراءات المتخذة في معالجته من رصد ميزانية لتجديد التجهيزات وتهيئة التقاطعات؟**

وفيما يخص خطوط الحافلات بين الحمامات وبقية المناطق والتي تشهد منذ سنوات تزايدا مستمرا في عدد المستعملين نظرا للتطور الحضاري والسياحي للمدينة، **هل تمت سيدى الوزير دراسة تدعيم هذا الأسطول؟**	

رد وزارة النقل

***النقطة المتعلقة بدراسة الدائرة الحضرية المشتركة بين ولايتي نابل وسوسة:**

-حدّد قرار وزير النقل المؤرخ في 11 ديسمبر 2004 المتعلق بتحديد دوائر النقل الحضري التي تتجاوز حدود الولاية وبالترخيص للولاة بإسناد تراخيص نقل عمومي غير منتظم للأشخاص على الطرقات بواسطة سيارات"التاكسي الفردي" و"التاكسي الجماعي" و"التاكسي السياحي" للمقيمين بولاياتهم، تخوّل العمل بمناطق تتجاوز حدود الولاية وخاصة الفصل 5 منه ، دائرة النقل الحضري المشتركة بين ولايتي نابل وسوسة كما يلي" حددت دائرة للنقل الحضري تتكون من معتمديات بني خيار ودار شعبان الفهري ونابل والحمامات بولاية نابل وبوفيشة من ولاية سوسة والخطوط الرابطة بين هذه المعتمديات ومطار النفيضة والحمامات الدولي. "

-تم عقد اجتماع تنسيقي بالإدارة العامة للنقل البري بتاريخ 25 أفريل 2023 جمع ممثلين عن ولاية ولاية نابل والإدارة الجهوية للنقل بنابل والإدارة الجهوية للنقل بسوسة ومهنيّي ولايتي نابل وسوسة وتم الاتفاق على مبدأ التوسعة بما يتوافق مع الطرفين؛

-قامت بلدية الحمامات بتركيز لافتة تحمل عبارة" محطة التاكسي الفردي 01/03 " التي تسمح بوقوف سيارات التاكسي الفردي ذات الرمز 01/03التابعة لولاية نابل واستثناء سيارات التاكسي الفردي "ذات الرمز 09/10 " التابعة لمعتمدية بوفيشة من ولاية سوسة؛

-ولد تركيز هذه اللافتة حالة من الاحتقان وتسبب في توتر المناخ الاجتماعي في المنطقة في ظل مطالبة أصحاب تراخيص التاكسي الفردي التابعين لبوفيشة من ولاية سوسة بحقهم في الوقوف والتوقف بمدينة الحمامات؛

-على إثر الإحتجاج والاعتصام وغلق الطريق الوطنية عدد 1 تم عقد اجتماع يوم 20 جوان 2023 ضم جميع الأطراف تحت إشراف والية نابل وتم الاتفاق على رفع اللافتة المذكورة، لكنها لم ترفع؛

-تم عقد العديد من الجلسات المشتركة بكل من ممثلي معتمدية بوفيشة ومعتمدية الحمامات لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بتاريخ 20 جوان 202، إلا أن الوضعية باتت على حالها؛

-في إطار دراسة الحلول الممكنة وتقريب وجهات النظر وباعتبار الإحتقان الذي طرأ يوم 6 جويلية 2023 بين مهني بوفيشة وولاية نابل، تنقل السيد وزير النقل إلى وسط مدينة الحمّاماتالتقى بعدد من المهنيين وأنصت إلى مشاغلهم خاصة فيما يتعلق بمسألة استغلال سيارات التاكسي الفردي داخل دائرة النقل الحضري المشتركة بين ولايتي سوسة ونابل .

وبناء على ذلك تم عقد جلسة عمل بوزارة النقل تحت إشراف السيد وزير النقل بتاريخ 10 جويلية 2023 بحضور مختلف الأطراف من ولايتي نابل وسوسة والمهنيين واقترحت ولاية نابل تعديل الدائرة المشتركة كما يلي :

(" يسند والي نابل رخصا تشمل الدائرة التالية معتمديات الحمامات -نابل - دار شعبان الفهري - بني خيار من ولاية نابل مع ربط الصلة مع معتمديات بوفيشة - هرقلة وأكودة - حمام سوسة من ولاية سوسة والخط الرابط مع معتمدية النفيضة "يسند والي سوسة رخصا تشمل الدائرة التالية

"معتمديات بوفيشة هرقلة وأكودة - حمام سوسة من ولاية سوسة مع ربط الصلة مع معتمديات الحمامات -نابل – دار شعبان الفهري - بني خيار ";)

-تمت مراسلة ولايتي نابل وسوسة والمديرين الجهويين للنقل بنابل وسوسة والجامعة الوطنية للنقل لإبداء الرأي في هذا المقترح - وردت مراسلة من الغرفة الوطنية لأصحاب سيارات التاكسي السياحي، عبرت من خلالها عن اعتراضها على مراجعة الدائرة المشتركة باعتبار التأثير السلبي على مجال نشاط التاكسي السياحي؛

-وردت مراسلة من الغرفة النقابية الوطنية لأصحاب سيارات الأجرة لواج عبرت كذلك عن رفضها لمقترح إضافة مناطق للدائرة المشتركة بإعتباره أن هذا التعديل سيحدث مزاحمة شرسة وغير عادلة لسيارات الأجرة لواج؛

-أفادت ولاية سوسة ضمن مكتوبها عدد 1795 بتاريخ 20 جويلية 2023 أنه تبعا لمخرجات جلسة 17 جويلية 2023 المنعقدة بمقر الولاية، تم الاتفاق على ما يلي :

*رفض المقترح المقدّم من ولاية نابل في صيغته الحالية خاصة فيما يتعلق بوضعية معتمدية بوفيشة؛

* بالنسبة لوضعيّة بقية المعتمديات تتطلب مزيدا من النقاش والحوار من المهنيين خاصة وأنها تتداخل في نشاط قطاعات أخرى على غرار التاكسي السياحي والتاكسي الجماعي وسيارات الأجرة اللواج؛

*التروّي في مسألة إدراج هذا التعديل واقتراح تكليف مكتب دراسات مختص، يأخذ بعين الإعتبار جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية خاصة الجوانب التي تهم الأمن العام والسلم الاجتماعي،

*دعوة وزارة النقل إلى تنقية الأجواء ومناخات العمل بين مختلف الأطراف والتدخل لإزالة اللائحة(المحطة) غير القانونية التي تم تركيزها من طرف بلدية الحمامات باعتبارها المصدر المباشر للاحتقان والاضطرابات بالمنطقة،

كما تضمن مكتوبها أنّ المقترح المقدّم لتعديل الدائرة المشتركة مع ولاية نابل يهدف إلى تغيير جذري في نظام الجولان بمعتمدية بوفيشة،

وعليه فلا ترى فائدة من قبول المقترح المقدم من ولاية نابل باعتباره يمس من الأمن العام وسيزيد من منسوب الاحتقان بين المهنيين، خاصة على مستوى وضعية التاكسي الفردي بمعتمدية بوفيشة .

-تمسكت ولاية نابل بمقترحها بمقتضى مكتوبها عدد 0008695 بتاريخ 18 جويلية 2023.

2-الحوادث المسجلة بالتقاطعات:

عدد الحوادث	تقاطعات مجهز بحواجز الية	تقاطع مجهز بالإشارات الضوئية	تقاطع مجهز ب CSA	العدد الجملي
2020	21	02	20	43
2021	31	03	19	53
2022	37	05	13	55

-تلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الحوادث بالتقاطعات المجهزة بالجواجز الآلية تعتبر مرتفعة بالنسبة للتقاطعات الغير مجهزة يعني بها علامة CSA فقط .

3-الصيانة و المتابعة الدورية

-تخصيص فرق صيانة للتدخل وإصلاح الأعطاب إلا أن بعض الأعطاب تتطلب قطع غيار غير موجودة بالسوق التونسية وتتطلب إجراءات طويلة واعتمادات لجلبها من الخارج وأحيانا غير متوفّرة بالمرة .

في حالة عطب حاصل بتقاطع وغير ممكن إصلاحه سريعا، تقوم الشركة بإجراءات استثنائية لتأمين السلامة به بتخصيص حارس تقاطع للغرض مع تخفيض في سرعة القطار واستعمال المنبه الصوتي بالقطار .

4-مشاريع الشركة واستراتيجيتها بالنسبة للتقاطعات

-تجدر الإشارة أنّه أمام كثرة الحوادث بتقاطعات السكة مع الطريق وخاصة منها المجهزة بحواجز آلية وإشارات ضوئية وصوتية وجسامة الأضرار المادية والمعنوية الناجمة عنها من ناحية والارتفاع المشط لكلفة تجهيزها وصيانتها، وأمام استفحال ظاهرة السرقة والتخريب وتنامي تهوّر مستعملي الطريق من ناحية أخرى، أصبح من الصعب على الشركة تأمين كل التقاطعات علما وأن الشركة قامت بتحديد توجهاتها وإستراتيجيتها الجديدة في هذا الموضوع والتي وقع تبليغها إلى كل من وزارة الداخلية والنقل والتجهيز من خلال مراسلاتها المصاحبة والمتمثلة أساسا في منع إحداث تقاطعات جديدة وغلق كل التقاطعات العشوائية وذلك باعتماد التعويض التدريجي للتقاطعات الخطيرة بمنشآت فنية فوقية أو تحتية على كاهل الوزارات المعنية .وقد أبدت وزارة الداخلية من خلال مراسلتها عدد 631 بتاريخ 29 جويلة 2022 موافقتها على كل المقترحات وعبرت عن التزامها بالوقوف إلى جانب الشركة فيما يتعلق بتطبيق القانون بخصوص التقاطعات العشوائية لما لها من تداعيات خطيرة على سير حركة القطارات ومستعملي الطريق على حد السواء .

هذا وتسعى الوزارة إلى تقريب وجهات النظر للتوصل إلى حلّ يخدم مصلحة المواطن والمصلحة المشتركة للمهنيين، وهي بصدد مراجعة شاملة للقانون ليستوعب التطورات الجديدة من إستراتيجية وطنية للنقل وسياسة وطنية للتنقلات الحضرية ونقل ذكي ودراسات وأنشطة جديدة وذلك في اتجاه تنظيم جديد لقطاعات النقل وتبسيط الإجراءات .

***النقطة المتعلقة بتركيبة اللجان الاستشارية للنقل البري**

-في إطار مراجعة الأمر 2410 لسنة 2004 المتعلق بتركيبة ومشمولات اللجنة الاستشارية للنقل التي يترأسها السادة الولاة، تم توجيهه مراسلات إليهم لاستشارتهم ولإبداء الرأي حول التركيبة وموافاة وزارة النقل بمقترحاتهم، وتلقت الوزارة ردودا من بعض الولايات .

***النقطة المتعلقة بتقاطعات الطرقات بالسكك الحديدية**

1-التقاطعات بالشبكة الحديدية التونسية :

-تحتوي الشبكة الحديدية التونسية على 1126 تقاطع مع الطريق موزعة حسب تجهيز التقاطع كالآتي 268 :تقاطعا مجهزا بحواجز آلية تمثل نسبة 24 بالمائة،

26تقاطع مجهز بالإشارات الضوئية تمثل نسبة 03 بالمائة،

832 تقاطع مجهز ب CSA بها قاطع ومقطوع تمثل نسبة 74 بالمائة .

-بالنسبة للتقاطعات بجهة الحمامات، أغلب التقاطعات القانونية مجهزة بالإشارات اللازمة حسب أهميتها وحركة المرور بها إلا أن هذه المدينة التي يمر عبرها القطار الرابط بين بئر بورقبة ونابل تحتوي على عدة ممرات عشوائية ورغم محاولة الشركة لتطبيق القانون وغلق هذه الممرات، إلا أنها جوبهت بالرفض من طرف المتساكنين وعدم إيجاد الجدية الكافية من طرف السلطات المحلية للتعاون والعمل على غلقها .

-بعد التشاور مع الجهات المختصة (النقل والداخلية والتجهيز)، تعمل الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية على القيام بما يلي :

*دعوة مصالح وزارة التجهيز والإسكان إلى برمجة ورصد الإعتمادات اللازمة للتعويض التدريجي للتّقاطعات السطحية الخطرة بممرات سفليّة أو علويّة على غرار ما هو معمول به بالشبكات العالمية؛

*تسخير الإعتمادات المرصودة لتأهيل التقاطعات المجهزة حاليا، مع تركيز كاميرات ومنظومة مراقبة عن بعد وفقا للإجراءات المعمول بها

*دعوة المصالح المعنية لغلق كل الممرّات العشوائية وفقا للتراتيب القانونية الجاري بها العمل لما لها من تداعيات خطيرة على سير حركة القطارات ومستعملي الطريق .

مع الإشارة إلى أن الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية برمجت في السابق تجهيز 50 تقاطعا، وأعدت صفقة لهذا، الغرض، وهي الآن معطّلة لأسباب عدم التوافق مع المزوّد على طلب التعويضات، بالإضافة للوضعية القانونية غير الواضحة بالنسبة للمزود .

-5-التدابير المزمع إجراؤها بالتنسيق مع البلديات ومصالح وزارة التجهيز :

-وضع مخفضات السرعة بالتقاطعات في الاتجاهين،

-تجهيز التقاطعات بالتنوير العمومي لتدعيم الرؤية بالليل،

-تركيز وتفقد العلامات والإشارات الدالة على اقتراب من ممر سكة حديدية،

-إنجاز رصيف فاصل بين الاتجاهين في وسط الطريق عند الاقتضاء .

هذا ونذكر بأنه طبقا للفصل 11 من القانون 74-98 ، يمنع إحداث تقاطع طريق مع السكة دون أخذ الموافقة المسبقة من وزارة النقل بعد استشارة المستغل، وأن الشروط العامة المتعلقة بتصنيف وتجهيز نقاط تقاطع السكة مع الطريق تضبط بقرار مشترك من الوزير المكلف بالداخلية والوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالتجهيز كما جاء بالفصل 29 من القانون عدد 23 لسنة 2005 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 74 لسنة 1998 المتعلق بالسكك الحديدية وكذلك الفصل عدد 04 من أحكام المرسوم الجديد، الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 11 فيفري 2020 المتعلق بضبط الشروط العامة المتعلقة بتصنيف وتجهيز نقاط تقاطع السكك الحديدية .

*** النقطة المتعلقة بخطوط الحافلات بين الحمامات وبقية المناطق**

-تجدر الإفادة بأن نسبة جاهزيّة الأسطول شهدت تراجعا في الفترة الأخيرة للسنة الدراسية 2023/2022 نتيجة كثرة الأعطاب وفقدان قطع الغيار من الأسواق الداخلية من جهة، وتقادم الأسطول وعدم إيفاء المزوّد بتعهداته بخصوص الاقتناءات الجديدة للحافلات من جهة أخرى . وأمام هذه الوضعية، قامت الشركة بعدة إجراءات من أهمها) طلب عروض جديد لاقتناء 37 حافلات (قسطين تم إمضاؤهما 8 حافلات مكيفة نقل بين المدن و 11حافلة عادية نقل بين المدن وإعادة نشر طلب عروض للمرة الثانية في قسطين؛ 10 حافلات مزدوجة نقل حضري و 8 حافلات عادية نقل حضري .)

-تحرص الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل على إنجاز هذه الصفقة وسيتم تدعيم فرع الحمامات بحافلة مكيفة وحافلة عادية نقل بين المدن بهدف استئناف وتحسين تواتر السفرات على خط " الحمامات- تونس" رفاهة "الذي يشهد في بعض الأحيان اضطراب في السفرات وإرجاع نسق تواتر السفرات على خط " الحمامات برج السدرية " وتمكين فرع الحمامات من حافلات نقل حضري لتدعيم الخطوط الحضرية بمعتمدية الحمامات وتحسين خدمات النقل بالجهة وخاصة النقل المدرسي .

-قامت الشركة بانتداب أعوان فنيين وقتيين لتعزيز العنصر البشري وإصلاح المحرّكات وعلب السرعة عن طريق المناولة وتخصيص ميزانية لاقتناء محركات وعلب سرعة جديدة مع وضع استراتيجية جديدة للعمل على مستوى الدائرة الفنية بهدف تحسين نسبة جاهزية الأسطول والتي ستظهر نتائجها على المدى القصير والمتوسط .

ورغم ما سبق ذكره، فإنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل تؤمن سفرات منتظمة على مدار اليوم يتخلله في بعض الأحيان اضطراب في السفرات، يتم تلافيه قدر المستطاع وحسب الإمكانيات المتوفّرة وفيما يلي برنامج السفرات الخاص بمعتدية الحمامات :

-خط المزيرعة – الحمامات: 03 سفرات صباحية و03 سفرات مسائية .

-خط واد الزيت - حمام بنت الجديدي - سيدي الجديدي – الحمامات: 02 سفرات صباحية و01 سفرة مسائية .

-خط حتوس - سيدي حماد - الحمامات: 01 سفرة صباحية و01 سفرة مسائية .

-خط بئر بورقبة - الحمامات: 02 سفرات صباحية و03 سفرات مسائية .

-خط بوفيشة - الحمامات: 06 سفرات ذهاب و06 سفرات إياب موزّعة على كامل اليوم .

-خط يربط نابل بالحمامات الشمالية والجنوبية : تواتر سفرات بمعدل 01 سفرة كل 30 دقيقة موزعة على كامل اليوم .

-خط الحمامات - بئر بورقبة - بوعرقوب - قرمبالية - برج السدرية: 09 سفرات ذهاب و09 سفرات إياب موزّعة على كامل اليوم .

-خط الحمامات .تونس" رفاهة": 26 سفرة ذهابا وإيابا موزعة على كامل اليوم .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحات قدر الإمكان .

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

الموضوع :أسئلة كتابية بخصوص وضعية محطتي الأرتال بكل من وادي مليز وغار دماء

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية تتعلق بوضعية محطتي الأرتال بمعتمديتي غار الدماء ووادي مليز

السؤال1 : متى سيتم صيانة وإعادة تشغيل محطة الأرتال بواد مليز؟

السؤال 2: هل سيتم برمجة صيانة محطة الأرتال بغار الدماء باعتبارها أصبحت لا تستجيب لأدنى شروط السلامة؟

السؤال3 : هل قامت الوزارة بوضع برنامج لصيانة وحماية الفضاءات المجاورة للمحطة؟

السؤال 4: ما مآل مطلب الجهة بخصوص إعادة تشغيل الخط الرابط بين غار دماء والقطر الجزائري؟

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير النقل

المرجع: مراسلتكم عدد 2023-26-3000-1069 بتاريخ 24 جويلية 2023والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1285 بتاريخ 31 جويلية .2023

المصاحيب : بطاقة رد على سؤال كتابي

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد رؤوف الفقيري، إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي .

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد رؤوف الفقيري عن دائرة وادي مليز-غار الدماء
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1069بتاريخ 24 جويلية 2023. -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1285 بتاريخ 031 جويلية 2023.
نص السؤال	السؤال1 : متى سيتم صيانة وإعادة تشغيل محطة الأرتال بواد مليز؟ السؤال 2: هل سيتم برمجة صيانة محطة الأرتال بغار الدماء باعتبارها أصبحت لا تستجيب لأدنى شروط السلامة؟ السؤال3 : هل قامت الوزارة بوضع برنامج لصيانة وحماية الفضاءات المجاورة للمحطة؟ السؤال 4: ما مآل مطلب الجهة بخصوص إعادة تشغيل الخط الرابط بين غار دماء والقطر الجزائري؟

رد وزارة النقل

***السؤال الأول:**

لقد تعرضت محطّة وادي مليز إلى عملية حرق منذ سنة 2014 من قبل مجهولين وقامت على إثرها الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بتهيئة مأوى إنتظار خاص بالمسافرين للوقاية من أشعة الشمس والأمطار .وقد تمّ إحداث لجنة لهدم المباني الآيلة للسقوط، واقترحت هذه اللجنة المحافظة على هذا المبنى وإعادة ترميمه واستغلاله في إطار الإشغال الوقتي مع اقتراح تكفّل المتسوّغ بأشغال إعادة الترميم وصيانة المبنى واستغلاله كفضاء تجاري .

***السؤال الثاني :**

تعتبر محطة القطار بغار الدماء محطة جديدة ومؤهّلة ومجهزة بكل المرافق الضرورية، كما تعتبر من أجمل المحطّات بالخط الرابط بين تونس والجزائر وتحرص الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية على صيانتها وتجميلها بصفة دورية .

***السؤال الثالث :**

إنّ الفضاءات المجاورة لمحطّة غار الدماء هي فضاءات مستغلة من طرف الخواص عن طريق تراخيص في الإشغال الوقتي تمنحها الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية تنص على تكفّل المتسوّغين بأعمال الصيانة، كما وقع ترميم وتجميل المبيت الخاص بالعملة في نهاية سنة 2022.

أما بالنسبة للمغازتين المتواجدتين بمحيط المحطة والمهدّدتان بالسقوط، فقد تم هدمهما في شهر جويلية 2023 مع ترميم الجدار الخلفي للمحطّة من قبل مصالح الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية .

***السؤال الرابع :**

بادرت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بصيانة السكّة في الجزء الرابط بين محطة غار الدماء والحدود الجزائرية منذ سنة 2021، وبالتالي فهي جاهزة للاستغلال في انتظار صيانة الجزء الخاص بالجانب الجزائري

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنّظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم .

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع :حول تنفيذ المنشور المشترك عدد 4/6/م بتاريخ 16 جويلية 2018 للسيد وزير الفلاحة والموارد المائية الصيد البحري والسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

المرجع :الفصل 114 و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

تحية طيبة وبعد،

عملا بالمرجع المذكور أعلاه وحيث أن المنشور المشترك عدد 4/6/م بتاريخ 16 جويلية 2018 للسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية أقر توزيع مقاسم فلاحية غير مهيكلة على مساحة جملية قدرها 831 هك وتقدم شباب الجهة العاطل عن العمل بمطالب في الغرض حسب بلاغ الولاية وذلك منذ سنوات وتتالت الجلسات والاجتماعات ولم تصدر اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية تحت رئاسة السيد والي توزر قائمة في المواطنين الذين تقدموا بمطالب ولم تصدر أي قائمة أولية في الذين يستجيبون للشروط المنصوص عليها بالمنشور، كما أن ظاهرة التحوز العشوائي قد تكون اجتاحت المساحات المزمع توزيعها، سيدي الوزير الرجاء التدخل العاجل لفض هذا الملف خاصة أن العقارات المزمع توزيعها على ملكية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وأطالب بنسخة من قائمة المواطنين الذين أودعوا مطالب في الغرض .

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع :حول الإجابة عن سؤال كتابي موجّه من طرف النائب السيد رمزي الشتوي

المرجع :مكتوبكم عدد و 2023-12-1110-8108

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمّن طلب موافاتكم بالإجابة الكتابية عن السؤال الكتابي للنائب السيد رمزي الشتوي والمتعلّق بمدى تقدم عملية كراء العقارات الدولية الفلاحية الغير المهيكلة لفائدة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا وغيرهم طبقا لمقتضيات المنشور المشترك عدد 4/6/م المؤرخ في 16جويلية 2018 وأسباب تأخر إصدار القائمة الأولية للمنتفعين بهذه العقارات، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

تمت الموافقة على المستوى المركزي على تخصيص مساحة تقدر جمليا بـ 831 هكتارا لفائدة ولاية توزر قصد كرائها لفائدة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا وغيرهم طبقا لمقتضيات المنشور المذكور موزعة على النحو التالي: - 90 هك لفائدة معتمدية توزر - 111 هك لفائدة معتمدية حامة الجريد - 60 هك لفائدة معتمدية دقاش - 300 هك لفائدة معتمدية حزوة - 120 هك لفائدة معتمدية تمغزة - 150 هك لفائدة معتمدية نفطة.

تولّت المصالح المختصة بالولاية بتاريخ 24 أفريل 2019 الإعلان عن فتح باب الترشحات لقبول ملفات الراغبين في كراء هذه العقارات بمقرها وبكافة المعتمديات والإدارات الجهوية وقد تلقت على أساسه مصالح الولاية 2220 مطلب ترشح .

تم الشروع في عمليات الفرز الأولي سنة 2019 ، وفي إطار التقيد بشروط الانتفاع بالمقاسم كيفما حدّدها المنشور عدد 4/6/م قامت الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بتوزر بالتنسيق مع مصالح الولاية بمكاتبة الصناديق الاجتماعية والإدارة الجهوية للملكية العقارية بقفصة والمصالح الجهوية للمالية بتوزر قصد مزيد التثبت من مدى استجابة المترشحين للشروط المستوجبة للتمتع بحق الكراء وتم الحصول على الإجابات المطلوبة حتى تاريخ 2023/09/22 بعد أن تم التثبت والتدقيق في قائمات تضم 522 مترشحا تم فرزهم بعد تطبيق المقاييس التي أقرها المنشور .

وبالتالي فإنّ عمليات الفرز لاتزال متواصلة على مستوى اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية بولاية توزر بعد عمليات التحيين الخاصة بالمترشحين على أساس مدى توفّر الشروط المستوجبة.

ومن جهة أخرى تبيّن أنه من بين المقاسم المقترحة للتسويغ، توجد مقاسم غير مهيئة وهو ما أستوجب التنسيق مع الوكالة العقارية الفلاحية لولايات قفصة وتوزر وقبلي بعد تقديم الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بتوزر لمقترح إلى السيد والي توزر لتشريك الوكالة المذكورة في عمليات التهيئة للمقاسم بوصفها مختصة في ذلك حيث تم الشروع منذ تاريخ 2023/09/25 ضمن فريق مشترك يضم فضلا عن الإدارة الجهوية لأملاك الدولة بتوزر مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر في إجراء معاينات حديثة للقطع المقترحة بكافة معتمديات ولاية توزر للتثبت من مواقعها والتأكد من عدم حصول اعتداءات عليها وإجراء عمليات رفع طوبوغرافي في شأنها حتى تسهل عمليات تحويز المنتفعين بالمقاسم لاحقا .

وطبقا لمقتضيات المنشور السالف ذكره فإنّ اللجنة المذكورة ستتولى الإعلان عن النتائج الأولية للمنتفعين بعد إتمام عملية الفرز والتقييم وبعد دراسة الاعتراضات إن وجدت ثم الإعلان عن النتائج النهائية، ليتم إثرها تحويز المنتفعين وإبرام عقود الكراء معهم .

هذا وقد تمت موافاتكم بالإجابة أيضا في شكل صيغة إلكترونية عبر منظومة عليسة وفقا لطلبكم.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ألفة المرواني

الموضوع :سؤال كتابي بخصوص تغيير صبغة البريد التونسي الى بنك بريدي .

فائق التحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل عليكم السؤال الكتابي الآتي :

منذ سنوات قدمت إدارة البريد التونسي ملفا لتغيير صبغة المؤسسة البريدية لتصبح بنكًا على غرار بقية المصارف في البلاد، بعد أن تمت الموافقة من قبل وزارتكم على هذا المشروع وتقديم طلب رخصة أولي من البنك المركزي في 31 ديسمبر2019 .

بالإضافة إلى كون هذا الإجراء متعارفا عليه في عدة دول من العالم وقد أثبت نجاعته، خاصة لقرب المؤسسة البريدية من المواطنين وانتشارها الواسع في مختلف مناطق البلاد، فإنه يسند للدولة دورا حقيقيا لا فقط في تحسين نسبة الإدماج المالي بل في التخفيض من كلفة القروض ومن قيمة العمولات الموظفة على الحسابات الجارية .

هذا بالإضافة أيضا إلى تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي وذلك لضخامة السيولة المتدفقة على البريد والتي تذهب مباشرة الى الخزينة العامة ولارتفاع رقم المعاملات المالية بهذه المؤسسة .

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم عن:

-أسباب تعطيل هذا المشروع الذي من شأنه أن يدفع المنوال الاقتصادي والاجتماعي في تونس ويساهم في إحداث التوازن في القطاع البنكي التونسي؟

-هل من تدابير تتخذونها لرفع الغبار عن هذا الملف وإعادة وضعه على الطاولة من جديد؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

.2.أما بخصوص السؤال المتعلّق بتغيير صيغة البريد التونسي إلى بنك بريدي

<u>الجزء الأول من السؤال</u> :أسباب تعطيل هذا المشروع الذي من شأنه أن يدفع المنوال الاقتصادي والاجتماعي في تونس ويساهم في احداث التوازن في القطاع البنكي التونسي؟

قام البريد التونسي منذ 31 ديسمبر 2019 بتقديم ملف طلب ترخيص مبدئي إلى لجنة التراخيص طبقا للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وذلك بمساندة بنك الاعمال Cap bank

أبدت لجنة التراخيص الممثلة في الإدارة العامة للرقابة المصرفية بالبنك المركزي بعض الملاحظات في شأن هذا الملف بمقتضى مراسلة موجهة إلى البريد التونسي بتاريخ 2020/11/17 (خارج الآجال القانونية شهر من تاريخ تقديم المطلب طبقا للفصل 28 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية2016) من أهمها ضرورة مراجعة أنموج الأعمال بالاعتماد على مبدأ تحويل كل الخدمات المالية للبريد التونسي إلى البنك البريدي عوضا عن إحداث بنك بحسابات بنكية جديدة وحرفاء جدد .

إن للبنك المركزي احتراز واعتراض جوهري بالنسبة لملف إحداث البنك البريدي يتعلق أساسا بكيفية التصرف في الحسابات البريدية الجارية وحسابات الادخار، حيث يتولى البريد التونسي حاليا التصرف في هذه الودائع لصالح الدولة التي تعتبرها موارد يتم اعتمادها لتمويل الميزانية وبالتالي عند تقديم مشروع إحداث البنك البريدي ارتأى فريق العمل المكلف بإعداد ملف طلب الترخيص :

-الإبقاء على علاقة البريد التونسي بوزارة المالية في مجال التصرف في الحسابات البريدية الجارية وحسابات الادخار على حالها

- واقتراح خلق حسابات جديدة صلب البنك البريدي يتم اعتمادها كموارد للبنك .

يرى البنك المركزي الإبقاء على العمليات المالية المسداة حاليا على غرار الحسابات البريدية وحسابات الادخار لدى البريد التونسي لا يستجيب للأهداف المرجوة (للبنك المركزي) وذلك بإخضاع كامل هذه الخدمات لرقابة البنك المركزي .

اقترح البنك المركزي مراجعة مطلب الترخيص واشترط في ذلك التنسيق مع جميع الأطراف المعنية من مؤسسة البريد ووزارة تكنولوجيات الاتصال بصفتها سلطة الإشراف ووزارة المالية بصفتها المساهم المرجعي للتوافق حول الرؤية الاستراتيجية لتحويل الخدمات المالية للبنك البريدي وتعهد بمساندة البريد التونسي في إعادة صياغة المطلب واقترح عرض الملف على مجلس وزاري مضيق لضمان مقومات نجاح الملف .

وتبعا لذلك تم إحداث لجنة ثلاثية متكونة من أعضاء ممثلين للبنك المركزي ووزارة المالية والبريد التونسي تحت إشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال لإعداد وثيقة تأليفية حول ملف إحداث البنك البريدي لعرضها على مجلس وزاري تتضمن إعادة تصور التوجهات الإستراتيجية للبنك البريدي باعتبار هذا المبدأ وذلك كما يلي :

-اعتبار البنك البريدي كداعم وموجه للإدماج المالي في البلاد التونسية.

-المساهمة في إستراتيجية الحد من التعامل نقدا عبر دعم الخدمات المالية والرقمية.

-تحقيق التكامل مع البنوك الكلاسيكية عبر توفير عروض مالية مختلفة بأسعار تفاضلية .

تم عقدت اللجنة الثلاثية المشار اليها أعلاه أربع اجتماعات كان آخرها بتاريخ 8 جانفي 2021 الاتفاق خلالها على ضرورة تحويل كل الخدمات المالية للبريد التونسي إلى البنك البريدي إلا أن هذا الاقتراح كان له عوائق قانونية وترتيبية:

العائق الأول :متعلق بالشكل القانوني للبريد التونسي (مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية) لا يمكنها خلق بنك بريدي في شكل شركة فرع (filiate) ولا يمكن تحويل النشاط الاساسي للبريد لهذه الشركة (طبقا للفصلين 428 و462 من مجلة الشركات التجارية.

ولتفادي هذه المعيقات القانونية أقرت اللجنة ضرورة إصدار نص قانوني يقضي بإحداث البنك البريدي على غرار القانون عدد 2018 بتاريخ 27 ديسمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019 القاضي بإحداث بنك الجهات .وقام البريد التونسي بإعداد مشروع القانون طبقا لما تم الاتفاق عليه .

العائق الثاني: متعلق بكيفية التصرف في الحسابات البريدية الجارية وحسابات الادخار .حيث اشترط البنك المركزي تحويل أرصدة هذه الحسابات من الدولة إلى البنك البريدي (على غرار التجارب المشابهة) وفي المقابل يصعب على وزارة المالية الاستغناء على الموارد المتأتية من الحسابات البريدية الجارية التي يتم اعتمادها لتمويل ميزانية الدولة وخلاص النفقات الجارية خاصة في ظل الضغوطات على المالية العمومية وضعف الموارد .

ولتفادي هذا العائق، تولى البريد التونسي تقديم التصورات الآتية :

التصور الأول :تحويل الخدمات المالية للبريد التونسي إلى البنك البريدي مع تكليف البنك البريدي بالتصرف في الحسابات البريدية الجارية وحسابات الادخار لصالح الدولة (عوضا عن البريد التونسي وذلك طبقا لاتفاقيات جديدة في الغرض) والترخيص للبنك البريدي بفتح حسابات بنكية بالنسبة للحرفاء الجدد دون أي تحويل مادي لأرصدة الحسابات البريدية الجارية لفائدة البنك البريدي .

التصور الثاني :تحويل الخدمات المالية للبريد التونسي إلى البنك البريدي مع تكليف البنك البريدي بالتصرف في الحسابات البريدية الجارية وحسابات الادخار لصالح الدولة (عوضا عن البريد التونسي وذلك طبقا لاتفاقيات جديدة في الغرض) والترخيص للبنك البريدي

بفتح حسابات بنكية بالنسبة للحرفاء الجدد مع تحويل جزئي لأرصدة الحسابات البريدية الجارية لفائدة البنك البريدي .

وتبعا لذلك اقترحت اللجنة الثلاثية أربعة مقترحات حول كيفية استغلال أرصدة الحسابات البريدية الجارية، على أن تتولى وزارة المالية اختيار أحدها

المقترح الأول: تحويل أرصدة الحسابات البريدية الجارية للأشخاص الطبيعيين من الخزينة العامة للبلاد التونسية لفائدة البنك البريدي (21 من مجموع الأرصدة.)

المقترح الثاني: تحويل أرصدة الحسابات البريدية الجارية للأشخاص الطبيعيين والشركات من الخزينة العامة للبلاد التونسية لفائدة البنك البريدي (50 % من مجموع الأرصدة).

المقترح الثالث: تحويل أرصدة الحسابات البريدية الجارية للأشخاص الطبيعيين والشركات من الخزينة العامة للبلاد التونسية لفائدة البنك البريدي (50% من مجموع الأرصدة) بصفة تدريجية لمدة خمسة سنوات .

المقترح الرابع: تحويل الإبداعات السنوية الإضافية بالحسابات البريدية الجارية للأشخاص الطبيعيين والشركات من الخزينة العامة للبلاد التونسية لفائدة البنك البريدي (بمعدل 3 % من مجموع الأرصدة) واكتتاب الأرصدة المتبقية برقاع خزينة غير قابلة للتداول (على غرار التمشي الذي تم اعتماده عند إحداث صندوق الودائع والأمانات).

توقفت أعمال اللجنة منذ شهر مارس 2021 إثر الرفض القطعي ودون مبرر لوزير المالية آنذاك للملف برمّته والذي تضمن وثيقة عمل تأليفية تضم التوجهات الاستراتيجية والأنموذج الاقتصادي ومشروع النص القانوني وخارطة الطريق لمختلف مراحل التحول ومختلف السيناريوهات المتعلقة بالعلاقة بين البنك البريدي ووزارة المالية وصندوق الودائع والأمانات في علاقة بالتصرف في حسابات الادخار والحسابات البريدية الجارية وذلك بالتوافق مع ممثلي البنك المركزي وممثلين من وزارة المالية قصد عرض كل الملف على أنظار مجلس وزاري مضيق .

تولى البريد التونسي تحت إشراف سلطة الإشراف بتاريخ 26 ديسمبر 2021 توجيه مراسلة إلى محافظ البنك المركزي وإلى وزارة المالية قصد استئناف أشغال اللجنة الثلاثية واستكمال الإجراءات المتعلقة بإحداث البنك البريدي دون الحصول على إجابة .

<u>الجزء الثاني من السؤال</u> :هل من تدابير تتخذونها لرفع الغبار عن هذا الملف وإعادة وضعه على الطاولة؟

سيتم إعادة عرض الملف على أنظار مجلس وزاري مضيق قصد تبني إصدار قانون يقضي بإحداث البنك البريدي عبر تحويل الخدمات المالية للبريد التونسي إلى البنك البريدي مع تكليف البنك البريدي بالتصرف في الحسابات البريدية وحسابات الادخار لصالح الدولة (طبقا لاتفاقيات جديدة في الغرض) والترخيص للبنك البريدي بفتح حسابات بنكية بالنسبة للحرفاء الجدد دون أي تحويل مادي لأرصدة الحسابات البريدية الجارية لفائدة البنك البريدي.

ويعتبر هذا الحل توافقيا بين ما ترمي إليه وزارة المالية والبنك المركزي التونسي بما أنه من ناحية لا يشكل تغييرا كبيرا على علاقة البريد التونسي بوزارة المالية بل يحوّل دور البريد التونسي في هذا المجال إلى البنك البريدي ويمكن من ناحية أخرى البنك المركزي من ممارسة دوره الرقابي على الخدمات المالية للبنك البريدي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ألفة المرواني

الموضوع :سؤال كتابي بخصوص الحلول الممكنة لحماية الأطفال من مخاطر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي .

فائق التحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان أحيل عليكم السؤال الكتابي الآتي :

من المعلوم أن استخدام الأطفال لمواقع التواصل الاجتماعي صار يشكل خطرا بالغا على سلامتهم وصحتهم العقليّة، ويساهم بشكل كبير في الكثير من حالات الاكتئاب والانعزال عن الحياة الاجتماعية الطبيعية والعيش داخل أسوار متخيلة لا تمت إلى الواقع بصلة، وقد يتعداه أحيانا إلى حد إيذاء النفس الناتج عن الاضطراب النفسي .هذا بالإضافة إلى المحتوى غير اللائق والتسلط والتنمر الإلكتروني وضعف التحصيل الدراسي؛ حيث أنّ كثرة استخدامها يؤثر على ذاكرة الطفل وتركيزه وتصيبه بالنسيان لكل ما يتعلمه بسهولة .

وحيث أنه بات من الصعب إبعاد الأطفال عن مواقع التواصل الاجتماعي خاصة عندما يكون لدى أصدقائهم جميعا حسابات سعت بعض الأوساط القانونية الدولية إلى سن قوانين تقضي بمنع الأطفال من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بإلزام هذه الشبكات بالتحقق من عمر المستخدمين، والحصول على موافقة الوالدين عندما يكون مستخدم المنصة دون سن الـ15 ، مع تفعيل جهاز مراقبة وقت استخدام القاصرين حساباتهم .وفي حال انتهاك الشبكات الاجتماعية القانون تسلط عليها غرامة تصل إلى 1 % من العائدات العالمية للشبكة .

لذا أسألكم السيد الوزير استئناسا بما حققته بعض الأوساط القانونية الدولية في هذا المجال ما هي الحلول التقنية الممكنة التي تقترحها وزارتكم لمعالجة هذه المسألة وحماية أجيال المستقبل؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: إجابة عن السؤالين الكتابيين الصادرين عن النائبة السيّدة ألفة المرواني .

المرجع :مكتوبكم بتاريخ 31 جويلية 2023.

تحية وبعد،

جوابا عن السؤالين الكتابيين الذين توجّهت بهما السيّدة النائبة ألفة المرواني حول الحلول الممكنة لحماية الأطفال من مخاطر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك فيما يتعلق بتغيير صيغة البريد التونسي إلى بنك بريدي، نتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة التالية :

1.فيما يتعلّق بالسؤال حول الحلول الممكنة لحماية الأطفال من مخاطر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي :

قامت وزارة تكنولوجيات الاتصال بتركيز موقع إلكتروني-e iblagh.tnللتبليغ عن المخاطر والتجاوزات التي تعترض مستعملي الفضاء الرقمي وقد تم تخصيص جانب يخص التبليغ عن البرمجيات

الخبيثة والألعاب الإلكترونية الخطرة التي تهدد سلامة الأطفال .كما قامت الوزارة بمساندة وزارة المرأة والطفولة وكبار السن في إعداد كراس الأمن السيبراني لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي والتوعية حول مخاطر الإنترنات .

أعدّت الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية دليل لحماية الأطفال من مخاطر الأنترنات ونشرته عبر موقع الواب الرسمي وقنوات التواصل الاجتماعي، تضمّن التعريف بأغلب المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الطفل أثناء استعماله للهاتف الذكي من برامج خبيثة وعمليات التحيل والتحرّش وكذلك الحلول التي يمكن اعتمادها من قبل الأولياء لحماية أطفالهم من تلك المخاطر وتفاديها .

كما تسعى الوكالة لمساندة الأولياء من خلال توفير حلول تتعلّق بالممارسات الجيدة لحماية أطفالهم من مخاطر استعمال التكنولوجيات الحديثة والأنترنات والتي تتضمن الإجراءات التي تخص إدراج بعض التعديلات لحماية الحساب الخاص للطفل بالجهاز للولوج للأنترنات (compte google) ومراقبة أنشطته .كما تم إعداد نشريات توعوية حول وسائل التوقّي من المخاطر متوفر على موقع الواب الرسمي للوكالة .

واعتبارا للمخاطر المتأتية من المتحيلين الذين يستهدفون الأطفال عبر وسائل تعتمد على التأثير النفسي أو الإغراء المادي للحصول على معلومات خاصة بهم وذلك للإيقاع بهم وجعلهم في حالة إدمان مفرط أو الوصول بهم الى ممارسة العنف أو القتل أو دعوتهم الى تنفيذ أعمال تؤدي بهم إلى حدّ الانتحار، وفّرت الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية العديد من النصائح موجّهة للأولياء لتطبيقها لحماية أطفالهم والتي تم نشرها على قنوات الوكالة منذ 22 ديسمبر 2022:

-تحدث مع طفلك حول مخاطر الأنترنات وكيفيّة تجنّبها مع إقناعه بضرورة اعلامك في تحدث حال وجود محتوى عنيف أو محاولة شخص مجهول تبادل الرسائل الإلكترونية معه .

-علم طفلك تجاهل الاعلانات الاشهارية المؤثرة مع إقناعه باستشارتك قبل تثبيت أيّ لعبة على الحاسوب أو الهاتف الذكي الذي يستعمله .

-اعتماد برامج للتحكم في مدة استعمال الأطفال للحواسيب والهواتف الذكية تمكن الأولياء من متابعة أنشطة أطفالهم على الأنترنات .

-اعتماد برامج تساعد على فرز المحتوى للحد من الولوج المفرط للألعاب وتثبيتها على غرار Google Kids Space .و Youtube Kids والتحذير من بعض الألعاب التي تدعو الأطفال إلى الانتحار .

-علم طفلك عدم المشاركة في التواصل مع الغرباء أو نشر معلومات شخصية معهم .

كما أبدت الوكالة برأيها حول مشروع السياسة العمومية المندمجة لوقاية الأطفال وحمايتهم وتقديم جملة من المقترحات :

-ضرورة تخصيص حملات تحسيسية لفائدة الأطفال حول مخاطر استعمال الأنترنات ومواقع التواصل الاجتماعي .

-توفير حلول لإبلاغ عن أي محتوى يدعو أو يحرض أو يتسبب في العنف ضد الأطفال بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة المعنية .

-إدراج بعض المعايير وتحيينها بصفة مستمرة لتقييم مستوى سلامة الأطفال في الفضاء السيبرني

-ضرورة حماية مختلف الوسائل المعتمدة من قبل الأطفال للولوج للأنترنات بإدراج تطبيقات لمراقبة الاستعمالات التي تهدد سلامتهم .

-إدراج مواد تعليمية مبسطة نظرية وتطبيقية في السلامة السيبرنية للأطفال بالمحاضن والمدارس.

-تأطير استعمالات الصغار عبر منصات خاصة بهم توفر محتوى محمي من مختلف المخاطر.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع :المنطقة البيضاء من غير تغطية بالهاتف القار والجوال

منذ 2017 انطلقت الوزارة في مشروع مسمّى بتغطية" المناطق البيضاء "في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي الذي يهدف على تعزيز الإدماج الرقمي والاجتماعي وتقليص الهوة الرقمية بين مختلف الجهات مبدأ تكافؤ الفرص وضمان النفاذ العادل إلى شبكات الاتصال بين جميع فئات المجتمع كما دافع عنها رئيس الجمهورية

منطقة بني عياش من عمادة خنقة الحجاج معتمدية قرمبالية إلى غاية اليوم منطقة البيضاء ليس بها تغطية بالهاتف الجوال والانترنات.

هذه المنطقة بها مدرسة ويسكنها أكثر من 3500 مواطن ولم يشملها مشروع الوزارة إلى غاية اليوم هي واثنين (02) مناطق أخرى من ولاية نابل

الرجاء موافاتنا بموعد انطلاق تغطية هذه المنطقة بشبكة الهاتف الجوال ومتى يتم إدخال التغطية إلى المدرسة في نطاق تكافؤ الفرص وتقليص الهوة بين جميع فئات المجتمع .

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع :إجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد محمد على فنيرة.

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 4 أوت 2023

تحية وبعد،

جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد محمد على فنيرة حول تغطية المنطقة البيضاء بني عياش من معتمدية قرمبالية بولاية نابل بالهاتف الجوال والأنترنات نتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية التي تطلب توفير عناصر إجابتها حيزا زمنيا إضافيا .

قامت الوزارة بتكليف الهيئة الوطنية للاتصالات للقيام بالقياسات اللازمة للتثبت من مدى تغطية المنطقة المذكورة بشبكة الهاتف الجوّال .وقد تبيّن أنّ نسبة التغطية بشبكة الهاتف الجوال والأنترنات بمنطقة بني عياش من معتمدية قرمبالية تكاد تكون منعدمة لجميع تقنيات الاتصال بالنسبة للمشغلين الثلاثة.

ويرجع ذلك بالأساس إلى سببين إثنين:

1.منطقة بني عياش تقع في واد محاط بالجبال مما يجعل من الصعب تغطيتها من خلال محطات قاعدية بالمناطق المجاورة .

2.إن منطقة بني عياش من معتمدية قرمبالية هي قرية حضرية ذات بناءات جديدة لذلك لم يتم برمجتها ضمن البرنامج الأوّل لتغطية

المناطق البيضاء والذي تم إعطاء الأولوية فيه للمناطق المتواجدة بالولايات الداخلية ذات مؤشر التنمية الأضعف.

تجدر الإشارة إلى أن المدرسة الابتدائية بني عياش معنية بمشروع تطوير الشبكة التربوية EDUNET10 المنجز من قبل وزارة تكنولوجيات الاتصال والذي سيمكّن من ربط 3307 مؤسسة تربوية بشبكة تحتيّة رقميّة ذات تدفّق عالي، حيث سيتم ربطها بتقنية هرتزية FHIP

كما يشرفني اعلامكم انه وبتدخّل من وزارة تكنولوجيات الاتصال، تعهدت اتصالات تونس بتوفير التغطية لمنطقة بني عياش من معتمدية قرمبالية بعد أن تقوم الجهات المختصة بتمكينها من:

-قطعة أرض مساحتها 100 متر مربع يتم استعمالها لتركيز التجهيزات الضرورية،

-الربط بشبكة الكهرباء.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فوزي دعاس

الموضوع :سؤال كتابي

تحية وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وفي إطار متابعتنا للوضع العام بمعتمدية الحامة الغربية على صعيد الخدمات المسداة للمواطن في قطاع البريد فرغم أهمية عمادة بشيمة القلب من ناحية الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية الشاسعة إلا أنها تفتقد لمركز للبريد يلبي حاجيات المواطنين ويساهم في مزيد تقريب الخدمات إليهم خاصة بعد إغلاق المركز القديم للبريد وعدم احداث مركز جديد لحد الآن .

لذا ولهذه الأسباب أتوجه للسيد الوزير بالسؤال التالي :

لماذا لم يتم إعادة تشغيل مركز البريد " بشيمة القلب " من معتمدية الحامة الغربية رغم أهميته؟

وتقبلوا سيدي الوزير فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع :إجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد فوزي دعاس .

المرجع :مكتوبكم بتاريخ 6 أكتوبر 2023

تحية وبعد ،

جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب السيد فوزي دعاس حول سبب عدم إعادة تشغيل مركز البريد" بشيمة القلب "من معتمدية الحامة الغربية رغم أهميته، نتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

*تم غلق مكتب البريد الإضافي بشيمة القلب بتاريخ 20 فيفري 2023بناء على ما ورد بتقرير صادر عن إدارة البناءات بعد معاينته، والذي نص على وجوب إخلاء البناية نظرا لعدم توفر الشروط الأساسية لمقومات السلامة بها وللمخاطر التي ستنجر عن ذلك على الحرفاء الوافدين على المكتب والعاملين فيه .

*ضمانا لاستمرار تأمين الخدمات البريدية لمواطني المنطقة، فإنّه يتم تأمين الخدمات عن طريق البريد المتجول مرة في الأسبوع (يوم الجمعة) وستصبح مرتين في الأسبوع بداية من الأسبوع المقبل (الثلاثاء والجمعة)، رغم أن مكتب بريد بشيمة البرج "يبعد عن مكتب بريد "بشيمة القلب" قرابة 3 كم.

*تمت ببرمجة إعادة بناء كامل المكتب باعتباره عقار على ملك البريد التونسي ضمن ميزانية الاستثمار للمخطط التنموي 2023-2025.

كما تجدر الإشارة إلى أن معتمدية الحامة تضم حاليا 08 مكاتب بريد مفصلة كما يلي :

-5 مكاتب بريدية كاملة النشاط: الحامة، الحامة الجنوبية، الحامة الشمالية، صمباط، بن غيلوف.

-3 مكاتب بريد إضافية: بوعطوش، بشيمة البرج، شانشو .

هذا وتعتبر التغطية البريدية بمعتمدية الحامة إجمالا إيجابية جدًا بمعدل مكتب بريد لكل 10086 ساكن .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ألفة المرواني

الموضوع :سؤال كتابي بخصوص مقترح دمج البنوك العمومية .

فائق التحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل عليكم السؤال الآتي :

من المعلوم أن القطاع البنكي في بلادنا يشكو الكثير من الشوائب والتعثرات، ولم يعد قادرا على القيام بدوره الأساسي في تمويل المشاريع العمومية الكبرى والتشجيع على الاستثمار العمومي ومؤازرة المؤسسات الحكومية المتعثرة .

كما أن تجربة التخصص في الاستثمار لم تؤت أكلها ولم تغيّر من الواقع شيئا، فلا البنك الفلاحي تمكن من تطوير القطاع الفلاحي، ولا بنك الإسكان صار قادرا على مجابهة مشاكل التعمير والإسكان، ولا بنك التضامن أو بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة صار بإمكانهما إيجاد الحلول الناجعة لهذه المؤسسات ...كل البنوك العمومية تشكو ثقل المديونية وتفاقم الخسائر، وصارت ضعيفة في مجابهة الأزمات المالية .

ورغم إعادة رسملتها فإنها ما زالت بعيدة عن التعافي لأداء دورها الحقيقي والعودة إلى مناخ التمويل والاستثمار .

ولقد كان من بين المقترحات لحسم ملف البنوك العمومية، مقترح دمجها في كيان بنكي موحد تكون له القدرة على تمويل المشاريع العملاقة للاقتصاد التونسي في قطاعات البنية التحتية والإسكان وبناء المدن والطاقة والمياه وتكنولوجيات الاتصال ودعم الاقتصاد الإنتاجي بعيدا عن سطوة المقرضين الدوليين كما تكون له القدرة على تطوير مجال التصدير والاستثمار الخارجي.

لذا أسألكم سيدتي رئيسة الحكومة المحترمة عن الأسباب الحقيقية التي تمنعكم من الاتجاه في هذا الخيار الذي يمثل الحل الوحيد المجدي للنهوض بالاقتصاد التونسي؟

إجابة رئاسة الحكومة

الموضوع :حول سؤال كتابي من نائب بمجلس نواب الشعب .

المرجع :مكتوبكم عدد ض-2023-26-3000-0001127 بتاريخ 31 جويلية 2023.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلّق بطلب موافاتكم بإجابة كتابية بخصوص سؤال كتابي تقدمت به النائب بمجلس نواب الشعب، السيدة ألفة المرواني، بخصوص مقترح دمج البنوك العمومية، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

1- خضعت البنوك العمومية الثلاثة (الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان والبنك الوطني) الفلاحي إلى عمليات تدقيق خارجي شامل بهدف الوقوق على النقائص والإخلالات المتعلقة بالجوانب المالية والمؤسساتية والاجتماعية والنجاعة (تدقيق تشخيصي) بالإضافة إلى تدقيق استراتيجي، تم على أساسه إقرار خيار المحافظة على الصبغة العمومية للبنوك العمومية الثلاثة كل على حدة مع اعتماد نماذج أعمال وبرامج إعادة هيكلة تضمن صلابتها المالية وتدعم دورها في تمويل الاقتصاد .

وقامت البنوك المعنية في هذا الإطار بتطوير برامج إعادة هيكلة تضمنت الجانب المالي (رسملة في إطار القانون عدد 31 لسنة 2015 المؤرّخ في 21 أوت 2015 المتعلق بدعم الأسس المالية للبنوك العمومية) والجانب التنظيمي والمؤسساتي ومنظومة الحوكمة والتصرف في الموارد البشرية وسبل تحسين النجاعة المالية والتجارية .

2- وبخصوص البنك التونسي للتضامن وبالنظر لخصوصية تدخلاته كآلية للتمويل العمومي وأهمية دوره في تمويل المبادرة الخاصة والمشاريع الصغرى، فقد تم وضع خطة استراتيجية للبنك للفترة 2021-2025 لدعم دوره كرائد في مجال تمويل المشاريع الصغرى وداعم للإدماج المالي بهدف توسيع الشرائح المستهدفة وتنويع العرض التجاري ورقمنة النشاط وتحسين جودة الخدمات ودعم المسؤولية المجتمعية ودعم دوره في التمويل المستدام والتضامني والاجتماعي.

3- وبخصوص بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ولتعزيز دوره في تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل واستحثاث إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة لخلق مواطن شغل ودعم التنمية الجهوية، فقد تم إقرار خطة لإعادة هيكلته في إطار مقاربة جديدة لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة .

4- وفي كل الحالات فإنّ مراجعة التوجهات والخيارات الاستراتيجية للدولة كمساهم مرجعي بالبنوك العمومية يجب أن تكون في إطار رؤية استراتيجية لتدخل الدولة في تمويل الاقتصاد وفي إطار مقاربة شاملة لتطوير القطاع البنكي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطى

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022وبأحكام الفصل 129 من القانون الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه لكم بالسؤال الاتي نصه :

تداولت المواقع الاجتماعية شكاية تقدم بها مرصد رقابة ضد أعضاء مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمناسبة انتفاع أعضاء مجلس الإدارة بحصص مجانية من الكهرباء والغاز دون وجه حق وما ترتب عن ذلك من إهدار للمال العام .

نرجو منكم إفادتنا حول الموضوع والإجراءات التي وقع اتخاذها في حال ثبوت واقعة الحال .

إجابة رئاسة الحكومة

الموضوع :حول سؤال كتابي من نائب بمجلس نواب الشعب .

المرجع :مكتوبكم عدد- ص-2023-26-3000-0001210 بتاريخ 04أوت 2023.

المصاحيب: ملف

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلّق بطلب موافاتكم بإجابة كتابية بخصوص سؤال كتابي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نور الهدى سبائطي، بخصوص شكاية تقدّم بها مرصد رقابة تتعلّق بانتفاع أعضاء مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بحصص مجانية من الكهرباء والغاز، أتشرف بأن أحيل عليكم صحبة هذا، إجابة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة حول الموضوع .

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
الإدارة العامة للإشراف على المنشآت
ع.م/م.ص.م/2022/5014/93

547

3 - أوت 2023

من
رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
إلى
السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز

الموضوع: حول إبداء الرأي في خصوص منح حصة مجانية من الكهرباء والغاز لفائدة أعضاء مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز،

المرجع: - مكتوبكم عدد 72 بتاريخ 28 مارس 2022،
- النظام الأساسي الخاص لأعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- أمر عدد 1488 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جوان 2001 والمتعلق بتنظيم وتركيب مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- منشور عدد38 بتاريخ 22 فيفري 2013 المتعلق بمنح الحضور الراجعة إلى ممثلي المنشآت العمومية والجماعات المحلية،
- القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 01 فيفري 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية،
- الأمر عدد 2197 لسنة 2002 المؤرخ في 07 أكتوبر 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرفها وتسييرها وتحديد الإلتزامات الموضوعة على كاهلها،
- القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 01 أوت 2018 والمتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح،
- القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بمحكمة المحاسبات.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، كنتم قد طلبتم موافاتكم برأينا في خصوص مواصلة منح حصة مجانية من الكهرباء والغاز لفائدة أعضاء مجلس إدارة ومراقبي الدولة للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وقد أفدتم أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز قد دأبت على منح أعضاء مجلس إدارتها ومراقبي الدولة حصة مجانية من الكهرباء والغاز تعادل الحصة المسندة لفائدة إطارات الشركة وذلك طيلة مدة تعيينهم.

وبالرجوع إلى النصوص الترتيبية المتعلقة بتعيين المتصرفين لدى مجالس إدارة أو مجالس مؤسسة المنشآت والمؤسسات العمومية وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات التصرف والتسيير بها وتحديد الإلتزامات الموضوعة على كاهلها وخاصة فيما يتعلق بالإمتيازات التي يمكن إسنادها لفائدة المتصرفين على وجه الخصوص، فإنها لم تتضمن أي إشارة إلى إسناد أي إمتيازات إضافية سواء كانت إمتيازات عينية أو إمتيازات مادية فيما عدى" **منح الحضور** " بعنوان هذا التمثيل التي أوجبتها النصوص القانونية في هذا المجال.

أما في خصوص مراقبي الدولة الذين يحضرون جلسات مجالس الإدارة بصفة ملاحظ، فإنه لا يمكن منحهم أي إمتيازات سواء كانت مادية أوكانت عينية بمناسبة ممارسة مهامهم الرقابية على الهياكل والمؤسسات والمنشآت العمومية وذلك طبقا لأحكام القانون 46 لسنة 2018 المؤرخ في 01 أوت 2018 والمتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح والقانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بمحكمة المحاسبات.

وجوابا على طلبكم، وفي ظل غياب نص قانوني يجيز منح المتصرفين الممثلين بمجالس إدارة أو مجالس مؤسسة شركات أو مؤسسات عمومية بصفة عامة أي إمتيازات إضافية علاوة على "**منح الحضور**" المخولة بعنوان هذا التمثيل، فإنه لا يمكن مواصلة منح هذا الإمتياز لفائدة أعضاء مجلس إدارة ومراقبي الدولة للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

والسلام

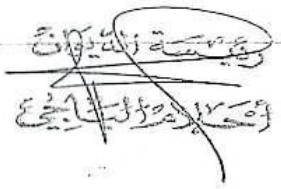

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية حول تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين في معتمدية رواد من ولاية أريانة

يأسفني أن أعلم سيادتكم أن معتمدية رواد التي لا تبعد على العاصمة الا بضع دقائق والتي تعد أكثر من 300 ألف ساكن تشكو انعدام المرافق العمومية الكافية لشساعة المنطقة مما تسبب في معاناة كبيرة لأهالي الجهة ونخص بالذكر:

-فرع الشركة التونسية باستغلال و توزيع المياه

-مكاتب للصناديق الاجتماعية

-مكتب بريد

-مركز شرطة

-فروع بنكية

-مؤسسات تربوية

-مؤسسات صحية

-فما هي الأسباب التـ تحيـل دون تقريب هذه الخدمات بمعتمدية رواد؟؟؟

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة رئاسة الحكومة

الإجابة عن السؤال الكتابي

الذي توجه به النائب المحترم السيد أيمن البوغديري حول تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين في معتمدية رواد من ولاية أريانة

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها دار "الخدمات الإدارية ."ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية : الديوان الوطني للبريد الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس القباضات المالية والبلديات .

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث 75 دار خدمات (55 متعددة الشبابيك و14 متنقلة و3 تعاونية و3 حسب أنموذج المخاطب الوحيد) تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافية للخدمات الإدارية تقارب 67 %حاليًا مقابل 45 %سنة 2016.

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال خدمات القرب) والتحول الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من خلال **التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد "دور الخدمات الرقمية بالبلديات "**والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال.

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-**تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية (توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة مع توفّر الربط الشبكي) **أفضى إلى اختيار 40 بلدية.**

-**تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية .**

في هذا الإطار، وفيما يتعلق ببلدية رواد من ولاية أريانة موضوع السؤال الكتابي، فإن البلدية المذكورة لم تتقدم بترشح للانخراط في التجربة المذكورة ولم يتم التوصل سوى بطلب ترشح وحيد عن ولاية أريانة يتمثل في بلدية قلعة الأندلس تم قبوله ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ 30 بلدية .

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية رواد.

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

<u>الموضوع</u> :طلب توجيه سؤال كتابي حول دار الخدمات الإدارية بزرمدين .

لمعتمدية زرمدين من ولاية المنستير موقع استراتيجي *هام* إذ تفتح على الطريق الوطنية رقم 1 و يتوسطها طريق السيارة تونس - قابس هذا بالإضافة لتوسطها لمعتمديات جمال و بني حسان و تعد معتمدية زرمدين حوالي 30 ألف نسمة كما يتوفر بالمنطقة عدد هام من المؤسسات الصناعية و التجارية بالإضافة إلى إحداث منطقة صناعية جديدة بمنزل الحياة - زرمدين والتي أصبح لها دور فعال في مزيد تنشيط الدورة الاقتصادية بالجهة ورغم أن معتمدية زرمدين تعتبر من المناطق الواعدة إلا انه لا يتوفر بها المرافق العمومية التي يمكن أن تسدي ابسط الخدمات الأساسية بالمدينة .

وتبعا لكل ما سبق ذكره فقد تمت الموافقة على إحداث دار خدمات إدارية بزرمدين ضمن خطة العمل لسنتي 2019-2020 للجنة قيادة مشروع دور الخدمات الإدارية .ونظرا لأهمية ومردودية المشروع على المنطقة وفرت بلدية زرمدين مقر لائق وذو مقاييس عالية الجودة تتماشى مع أهميته إلا انه ولحد اليوم بقي أهالي مدينة زرمدين والمناطق المجاورة لها في انتظار تفعيل هذا المشروع الذي سيجنبهم مشقة التنقل لمركز الولاية ويقرب لهم الخدمات الأساسية .

وتجنبا لاحتقان الأهالي الذين أصبحوا يشعرون بمماطلة المصالح الجهوية والمركزية

سيدتي رئيسة الحكومة المحترمة، أسألك عن تاريخ تفعيل وفتح دار الخدمات الإدارية التي أصبحت حلم لأهالي مدينة زرمدين .

مع الشكر

إجابة رئاسة الحكومة

الإجابة عن السؤال الكتابي

الذي توجه به النائب المحترم السيد عمر بن عمر إلى رئاسة الحكومة حول دار الخدمات الإدارية بزرمدين

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها "دار الخدمات الإدارية" . ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية :الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ،شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات .

وقد تمّ إلى غاية هذا التاريخ إحداث 76 دار خدمات (55 متعددة الشبابيك و14 متنقلة و4 تعاونية و3 حسب أنموذج المخاطب الوحيد) تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليا مقابل 45 % سنة 2016.

وقد واجه تنفيذ هذه التجربة جملة من الصعوبات من أهمها عدم القدرة على تغطية مختلف الحاجيات من الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة خاصة في ظل تقييد الانتدابات مقابل تزايد طلبات الجهات لإحداث دور خدمات بها وهو ما أدى إلى اعتماد جملة من الحلول بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية تتمثل أساسا فيما يلي :

-إقرار تغطية نسبة من الحاجيات العاجلة في إطار مسار تسوية وضعية المنتدبين ضمن الآلية 16 وهو ما مكن من تسديد جملة من الحاجيات شملت حوالي 40 عون (سنة 2017)،

-الإعلان عن تسديد الشغور عن طريق آليتي الحراك والإلحاق والتي لم تمكن من تسديد سوى نسبة ضئيلة من الحاجيات (انطلاقا من سنة 2017)،

-الترخيص بصفة استثنائية خلال سنة 2020 من قبل رئاسة الحكومة للمؤسسات والمنشآت المنخرطة في المشروع قصد القيام بمناظرات لانتدابات خارجية لفائدة مشروع دور الخدمات بما في ذلك دار الخدمات بزرمدين من ولاية المنستير إلا أن هذا التمشي واجه عديد التعقيدات والصعوبات الإجرائية خاصة أن أغلب هذه الهياكل لديها مناظرات سابقة لم يتم الإعلان عن نتائجها بعد أو إنجازها وهو ما حال دون إطلاق المناظرات الخاصة بمشروع دور الخدمات،

-اعتماد آلية التداول من خلال توفير أعوان لإسداء الخدمات بوتيرة يوم أو يومين في الأسبوع.

فيما يتعلق بمعتمدية زرمدين موضوع السؤال الكتابي، تم التنسيق مع ولاية المنستير تحت إشراف السيد والي الجهة ومختلف المصالح المركزية والجهوية للمؤسسات المشاركة في دار الخدمات بزرمدين قصد توفير الموارد البشرية الضرورية لافتتاح دار الخدمات المذكورة في أفضل الآجال .وتتمثل أهم المعطيات المحينة حول الخدمات التي سيتم إسداؤها صلب المقر المذكور خلال الفترة التجريبية فيما يلي :

-الشركة التونسية للكهرباء والغاز: منسق الدار وعون بصفة قارة،

-الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية : عون بوتيرة يومين في الأسبوع،

-الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي : عون بوتيرة يومين في الأسبوع،

- الصندوق الوطني للتأمين على المرض عون بوتيرة يوم في الأسبوع .

هذا وأحيطكم علما أنه يتم العمل حاليا على افتتاح مقر دار الخدمات المذكور قبل تاريخ 15 سبتمبر 2023.

من جهة أخرى وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مسار التحول الرقمي للإدارة) من خلال دعم الإدماج الرقمي وذلك من خلال **<u>التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد "دور الخدمات الرقمية</u>**

بالبلديات "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال سنة 2024 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال .

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023.

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها 62 ترشحا تم القيام بعملية تقييمها بما أفضى إلى **ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية من بينها 3 بلديات من ولاية المنستير: الوردانين وعميرة الحجاج والبقالطة.**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي الآتي :

إن مستوى الاحتقان قد بلغ أشده فيما يخص جمعية النادي الأهلي الماطري مع وجود شبهات حول :

* أولاً :شبهة تلاعب واستيلاء على المال العام

* ثانياً :شبهة تحقيق فوائد بعدم تضمين مساهمات أولياء منتسبي الجمعية ضمن التقارير المالية

* ثالثاً :شبهة مسك واستعمال مدلس والتربح غير المشروع بتوقيع بعض اللاعبين على أوراق بيضاء وتفاجئهم فيما بعد بتضخيم منحهم

* رابعاً :شبهة افتعال فواتير ووثائق طبية والتضخيم في قيمتها

بناء على ما تقدم هل تنوون فتح بحث لكشف الحقائق في جمعية ممولة من طرف المجموعة الوطنية عن طريق هيئة مكافحة الفساد

إجابة رئاسة الحكومة

الموضوع: حول سؤال كتابي يتعلق بجمعية النادي الأهلي الماطري .

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2023-26-0001539 بتاريخ 06 أكتوبر 2023

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتعلق بسؤال كتابي حول وضعية جمعية النادي الأهلي الماطري، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

✓ نص الفصل **47** من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات على أنه **" لا تنطبق أحكام هذا المرسوم على الجمعيات الخاضعة لأنظمة قانونية خاصة".**

✓ وباعتبار أن جمعية النادي الأهلي الماطري هي **جمعية رياضية** فإنها تخضع في تكوينها وأهدافها ومتابعة تسييرها الإداري والمالي لأحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1995 المؤرخ في 06 ماي 1995المتعلق بالهياكل الرياضية وجميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة مرسوم عدد 66 لسنة 2011 المؤرخ في 14 جويلية 2011وللقانون عدد 104 لسنة 1994 المؤرخ في 03 أوت 1994 المتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية تم بها الرياضية ولأحكام كل من النظام الأساسي والنظام الداخلي للجامعات الرياضية المنخرطة بها .

وعليه فإن موضوع الطلب لا يخضع لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات ولا يدخل ضمن مشمولات الكتابة العامة للحكومة وإنما هو من اختصاص وزارة الشباب والرياضة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب على بوزوزية

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع: بخصوص حي سكني كائن بمعتمدية دوار هيشر(أرض السياري) بالقرب من منشأة عسكرية

تحية طيبة وبعد،

هل من الممكن التسريع في الإجراءات والتنسيق مرة أخرى مع السلط الجهوية والمحلية حتى يتسنى لكم تسوية وضعية المتساكنين الذين يعيشون منذ أكثر من 6 سنوات بدون ربط بالشبكة العمومية للتطهير وبدون كهرباء وغاز وماء صالح للشراب؟

هل من الممكن مراعاة وضعهم الاجتماعي والاجتهاد خاصة وأنهم عائلات محدودة الدخل مع العلم أن بعض منظوريكم من متساكني هذا الحي؟

هل يمكن تحديد سقف زمني واضح لإبداء رأيكم الذي نرجو أن يكون إيجابي ويراعي الوضع الاجتماعي الذي يعاني منه المتساكنين الذين يضمن لهم الدستور الحق في المياه والكهرباء؟

وشكرا

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

حول سؤالكم المتعلق بتسوية وضعية متساكني بالحي السكني الكائن بمعتمدية دوار هيشر" أرض السياري "

شرع المواطن خلال سنة 2016، في إنجاز بناية **دون ترخيص** على عقاره المتمثل في القطعة عدد 06 من الرسم العقاري عدد 7875 تونس الكائن بمعتمدية دوار هيشر **والمحاذي للقاعدة العسكرية بوادي الليل** مخالفا بذلك مقتضيات التشريع النافذ المتعلّق بالتهيئة الترابية والتعمير .كما قام بتقسيم جزء من عقاره وبيعه في شكل مقاسم فردية علما وأنّ البعض من أصحاب هذه المقاسم شرعوا بدورهم خلال تلك الفترة في بناء مساكن دون ترخيص تبعا لذلك تمت مكاتبة بلدية دوار هيشر منذ سنة 2017 قصد دعوتها إلى التدخل لإيقاف أشغال البناء والعمل على تسوية الوضعية من خلال ربط الصلة بالمواطنين مالكي المقاسم ودعوتهم لموافاة وزارة الدفاع الوطني عن طريق مصالحها بالملفات الفنية لمشاريع البناء التي

يرغبون في إنجازها لدراستها وإبداء الرأي فيها طبقا لمقتضيات الفصل 69سالف الذكر من مجلة التهيئة الترابية والتعمير ولكن دون تفاعل من البلدية المعنية .

في الأثناء، تقدّم المواطنون المعنيون بالأمر بعرائض عن طريق ولاية منوبة وكذلك بواسطة المحامية طلبوا من خلالها النظر في تسوية وضعيّة المساكن التي قاموا بإنجازها دون ترخيص . وللغرض تمت مكاتبة كل من :

- ولاية منوبة قصد دعوتها إلى التدخل لدى بلدية دوّار هيشر لإيقاف أشغال البناء ومطالبة أصحاب هذه المقاسم بموافاة وزارة الدفاع الوطني بالملفات الفنية لمشاريع البناء التي يرغبون في إنجازها لدراستها وإبداء الرأي في شأنها،
- المحامية قصد دعوة المواطن إلى موافاة الوزارة بكراس الشروط المتعلقة بمشروع التقسيم الذي قام بإنجازه ودعوة بقية منوبيها إلى موفاة الوزارة بالملفات الفنية لمشاريع البناء التي يرغبون في إنجازها لدراستها وإبداء الرأي في شأنها حالة بحالة .

كما تم تذكير بلدية دوار هيشر قصد دعوتها إلى إصدار قرار فوري بإيقاف الأشغال فوق المقاسم المشيدة للتشريع النافذ وخلافا للتراتيب العمرانية غير أنه **ورغم إصدار بلدية دوار هيشر القرارات هدم في الغرض لم يتسن لهاته الأخيرة تنفيذها أو منع المواطنين المخالفين من مواصلة أشغال البناء .**

لذا، تبعا لما سبق ذكره، حيث استوفت وزارة الدفاع الوطني جميع السبل القانونية المخولة، التسوية هذا الملف منذ سنة 2017 طبقا لما تقتضيه التراتيب العمرانية والإجراءات المعمول بها في مجال البناء والتهيئة العمرانية بالنظر إلى ما لهذه البنايات الفوضوية من تهديد محتمل لأمن المنشأة العسكرية المجاورة وسلامة العاملين بها، فإنّ تسوية هذه الوضعية ليس من مشمولات الوزارة بل يرجع بالنظر إلى السلط الجهوية والمحلية ذات النظر .

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع :تقديم سؤال كتابي إلى السيد وزير الدفاع الوطني على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول مصب الفضلات بحي بوستيل

سيدي الوزير،

بعد التحية، أفيدكم أنه تم إحاطتنا علما من قبل مجموعة من المواطنين أن الثكنة الموجودة على مستوى بلدية منوبة تقوم بتفريغ شاحنات النفايات الصادرة عنها بقطعة الأرض الواقعة بحي بوستيل منوبة مما أدى الى تفاقم كمية الفضلات بها مما حول قطعة الأرض المذكورة الى نقطة سوداء وباتت تمثل خطرا على متساكني الحي والاطفال الذين يقومون بالتمارين الرياضية بالمركب الرياضي والشبابي المحاذي لها .

وحيث أن تفاقم الفضلات أدى إلى اشتعال عديد الحرائق المتتالية وهو ما أدى إلى حالات اختناق متكررة في صفوف الاطفال والمتساكنين وتسبب في حالة احتقان بين صفوف الأولياء والأطفال الذين يمارسون الرياضة بالمركب الرياضي والشبابي المحاذي وتنظيم عديد الوقفات الاحتجاجية من قبل المتضررين .

وفي هذا الإطار تعمل السلط المحلية على القضاء على هذا المصب وتحويله الى حديقة عمومية لتصبح متنفسا للمنطقة عوضا عن مصب للفضلات وعليه نتوجه إليكم بالسؤال التالي :

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها للحد من القاء النفايات الصادرة عن الثكنة الموجودة بولاية منوبة بالمكان وإعطاء الإذن لتوجيهها الى مصب برج شكير المخصص للغرض؟

ما هي الإمكانيات المتاحة لتقديم يد المساعدة إلى السلطة المحلية عبر الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لكم قصد مساعدتها والمجتمع المدني ومتساكني المنطقة للقضاء نهائيا على هذه النقطة السوداء وتحويلها الى حديقة ومتنفس لمتساكني الحي وهم على استعداد للعناية بها والمحافظة عليها؟

في انتظار ردكم تقبلوا، سيدي الوزير، فائق احتراماتي

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

أولا :فيما يتعلق بتفريغ شاحنات النفايات بقطعة الأرض الواقعة بحي بوستيل من ولاية منوبة :

انسجاما مع ثوابت المؤسسة العسكرية القائمة أساسا على خدمة الصالح العام وعدم الاضرار بالبيئة والمجتمع وسائر المواطنين والتزامها بقواعد حفظ الصحة وسلامة المحيط وعدم المساس بالراحة والسكينة العامة تتولى المصالح المختصة بمختلف الوحدات والهياكل العسكرية تجميع النفايات الخاصة بالقواعد والثكنات والأحياء السكنية العسكرية المتواجدة بتونس الكبرى وتفريغها بالمصب المراقب ببرج شاكير .

هذا، وبسبب عطب أَلَمَّ بعربة عسكرية لنقل النفايات، سبق أن تم وبصفة اضطرارية تفريغ نفايات متمثلة في مواد عضوية تم جمعها على مستوى القاعدة العسكرية بوادي الليل (أغصان أشجار مقلمة وأعشاب طفيليّة) بقطعة الأرض موضوع طلبكم والكائنة بحي بوستيل بولاية منوبة وذلك بمبادرة فردية واجتهاد شخصي من الأعوان المكلفين بهذه المهام جراء العطب الحاصل. وقد تم- من منطلق ثوابت المؤسسة العسكرية وحرصها على عدم الاضرار بالبيئة والمحيط وبراحة المتساكنين وسائر المواطنين وبالتزامن مع ورود شكاية بهذا العنوان من بلديّة المكان-اتخاذ الإجراءات التأديبية في شأن الأعوان المذكورين بالنظر لأنّ هذا السلوك لم يكن مأذونا به من قبل السلط المعنية بالوزارة أو بناء على تعليمات صادرة في الغرض .

ثانيا :فيما يتعلّق بطلب تقديم المساعدة لتحويل المكان إلى حديقة عمومية :

يضطلع الجيش الوطني طبقا للتشريع النافذ بمهام أساسيّة متمثلة في حماية الحدود والذود عن حرمة الوطن من أي عدوان . ويمكن أن يدعم في إطار مهامه الثانوية السلط والهياكل المدنية في مجابهة الوضعيات القصوى على غرار الفيضانات والحرائق والجوائح والأوبئة ...وذلك في حدود الإمكانيات وكلّما تعذر على السلط والهياكل المذكورة الاضطلاع لأسباب موضوعية بالمهام الموكولة لها وتأمين المرافق العمومية التي تؤمنها .

هذا، وحيث يقتصر دور الوحدات العسكرية ذات النظر وطبقا لمقتضيات الدفاع الوطني على تجميع النفايات العسكرية ورفعها إلى المصبات المراقبة المخصصة للغرض على مستوى كل بلدية، في حين ترجع هذه المهام طبقا للتشريع النافذ(خاصة الفصل 129 (جديد) من

القانون الأساسي عدد 68 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995 المتعلق بتنقيح واتمام القانون الأساسي للبلديات والفصل 240 من مجلة الجماعات المحلية الصادرة بمقتضى القانون الأساسي عدد 29 لسنة المؤرّخ في 9 ماي 2018) إلى السلط المحلية والبلديات ذات النظر، فإنّه يتعذر على وزارة الدفاع الاستجابة لطلبكم .

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

الموضوع: حول احداث محكمة استئناف بولاية المهدية .

المرجع: الأمر الحكومي عدد 125 لسنة 2018 المؤرخ في 02 فيفري 2018 المتعلق بإحداث محكمة استئناف بالمهدية .

معالي السيدة الوزيرة تحية طيبة وبعد،

رغم مرور أكثر من خمس سنوات على صدور المرجع المذكور أعلاه، لم يقع الى غاية تاريخ اليوم احداث محكمة استئناف بولاية المهدية .وحيث نص الفصل عدد 03 من المرجع المذكور أعلاه على ما يلي: " وزير العدل ووزير المالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية "

لذا وباعتباركم مكلفون بتنفيذ مقتضيات المرجع المذكور أعلاه، وعملا بأحكام الفصل 129 يطيب لنا التقدم والتوجه اليكم بالأسئلة الكتابية التالية :

(1) ماهي الأسباب التي حالت دون احداث محكمة الاستئناف بالمهدية ودون صدور قراركم حول ضبط تاريخ فتح المحكمة الذكورة

(2) متى سيقع تنفيذ أحكام المرجع المذكور أعلاه واحداث محكمة استئناف بالمهدية

وحيث نص الفصل 124 من الدستور التونسي على مقومات الحاكمة العادلة عبر ضمان التقاضي وتيسير اللجوء للقضاء والذي لا يتحقق ويتجسد فعليا لا بتقريب مرفق العدالة من المتقاضيين...

ختاما وفي انتظار ردكم ... يطيب لنا اسدائكم فائق الاحترام والتقدير... والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

الموضوع :حول السؤال الكتابي من النائب أحمد بنور يتعلق بإحداث محكمة استئناف بولاية المهدية .

المرجع :مراسلتكم عدد ص 2023-26-3000-0000984 بتاريخ 18جويلية 2023 .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب موافاتكم بإجابة بخصوص سؤال كتابي تقدم به النائب أحمد بنور يتعلق بإحداث محكمة استئناف بولاية المهدية، نوافيكم بما يلي :

تسعى وزارة العدل إلى تدعيم حق المواطن في النفاذ إلى العدالة وتكريس مقومات المحاكمة العادلة وتيسير الولوج إليها وذلك عن طريق إحداث محاكم جديدة بمختلف الجهات، وقد تم إصدار الأمر الحكومي عدد 125 لسنة 2018 المؤرخ في 2 فيفري 2018 والمتعلق بإحداث محكمة استئناف بالمهدية إلا إنه واعتبارا لإكراهات المالية العمومية وعدم توفر الاعتمادات اللازمة لإحداث محاكم جديدة، لم تتمكن وزارة العدل من تنفيذ المشروع المطلوب، حيث يستوجب فتح محكمة جديدة إجراء انتدابات جديدة وتدعيم الموارد البشرية من الإطارات القضائية وكتبة المحاكم والأعوان من مختلف الاختصاصات والأصناف كما يستوجب تخصيص اعتمادات إضافية بميزانية الوزارة لبناء أو خلاص معاليم كراء مقر للمحكمة الجديدة بالإضافة إلى توفير الأثاث والتجهيزات والمعدات اللازمة التي يتطلبها حسن سير المرفق القضائي العدلي.

وبالنظر للضغوطات التي تعرفها المالية العمومية وعدم كفاية ميزانية وزارة العدل في مقابل ارتفاع كلفة البناء والكراء والتجهيز بالإضافة إلى التقليص من حجم الانتدابات وضعف ميزانية الاستثمار المخصصة، فإنه يتعذر على وزارة العدل حاليا فتح محاكم جديدة في انتظار توفير الاعتمادات المالية اللازمة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وباديس بالحاج علي

الموضوع:سؤال كتابي لوزيرة العدل

تحية طيبة وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي حول أحداث محكمة ابتدائية بجزيرة جربة الصادر بمقتضي الأمر عدد 354لسنة 2019 بتاريخ 17 أفريل 2019 بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وحيث يعود تاريخ صدور النص القانوني المتعلق بإحداث محكمة ابتدائية بجربة الى أكثر من **أربع سنوات** .

وحيث نص الفصل 124 من الدستور على مقومات المحاكمة العادلة عبر ضمان **حق التقاضي وتيسر اللجوء للقضاء** والذي لا يتحقق إلا بتقريب مرافق العدالة من المتقاضين .

وعليه أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

ماهي أسباب تأخر إحداث المحكمة الابتدائية بجربة؟

متى سيتم الانطلاق في إحداث المحكمة الابتدائية؟

ما المانع في استغلال أحد البنايات على وجه الكراء لتركيز محكمة ابتدائية؟

إجابة السيدة وزيرة العدل

الموضوع :حول سؤال كتابي صادر عن النائبين غسان يامون وباديس بالحاج على بخصوص تأخير إحداث محكمة ابتدائية بجربة .

المرجع :مراسلتكم ص 2023-26-3000-0000899 بتاريخ 26 جويلية 2023

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب موافاتكم بإجابة بخصوص سؤال كتابي تقدم به النائبين غسان يامون وباديس بالحاج على بخصوص تأخير إحداث محكمة ابتدائية بجربة نوافيكم بما يلي :

تسعى وزارة العدل إلى تدعيم حق المواطن في النفاذ إلى العدالة وتكريس مقومات المحاكمة العادلة وتيسير الولوج إليها وذلك عن طريق إحداث محاكم جديدة بمختلف الجهات، وقد تم إصدار الأمر الحكومي عدد 354 لسنة 2019 المؤرخ في 17 أفريل 2019 والمتعلق بإحداث محكمة ابتدائية بجربة، إلا إنه واعتبارا لإكراهات المالية العمومية وعدم توفر الاعتمادات اللازمة لإحداث محاكم جديدة، لم تتمكن وزارة العدل من تنفيذ المشروع المطلوب، حيث يستوجب فتح

محكمة جديدة إجراء انتدابات جديدة وتدعيم الموارد البشرية من الإطارات القضائية وكتبة المحاكم والأعوان من مختلف الاختصاصات والأصناف، كما يستوجب تخصيص اعتمادات إضافية بميزانية الوزارة لبناء أو خلاص معاليم كراء مقر للمحكمة الجديدة بالإضافة إلى توفير الأثاث والتجهيزات والمعدات اللازمة التي يتطلبها حسن سير المرفق القضائي العدلي .

وبالنظر للضغوطات التي تعرفها المالية العمومية وعدم كفاية ميزانية وزارة العدل في مقابل ارتفاع كلفة البناء والكراء والتجهيز بالإضافة إلى التقليص من حجم الانتدابات وضعف ميزانية الاستثمار المخصصة، فإنه يتعذر على وزارة العدل حاليا فتح محاكم جديدة في انتظار توفير الاعتمادات المالية اللازمة .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب غسان يامون

سؤال كتابي الي السيدة وزيرة العدل عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

الموضوع :حول عدم فتح مناظرتي عدول إشهاد وعدول تنفيذ منذ سنة 2015.

حيث تحول قطاع الحقوق نتيجة سياسة وزارتكم الى قطاع إحالة على البطالة وتحول طلبة القانون من نخبة منتظرة للبلاد إلى معطلين عن العمل تحطمت أحلامهم على عتبة مناظرة وزارة العدل .فهل يعقل أن مناظرتي عدول التنفيذ والإشهاد (وهي مهن حرة لا تتكلف على خزينة الدولة شيء) مغلقة منذ سنة 2015 .

ولئن أملنا تغير الأحوال تحت إشرافكم على وزارة العدل فإننا نرى تواصل المظلمة المسلطة على آلاف خريجي الحقوق ونخشى أن يكون الإغلاق المتواصل لهذه المناظرة هو خدمة لأرباب المهنة وتضييق على المنافسة .

وعليه وأمام تأزم وضعية طلبة الحقوق فقد أصبحت الإجابة ملحة على هذه الأسئلة

1-ما هي أسباب تواصل عدم فتح مناظرة عدول إشهاد والتنفيذ منذ سنة 2015 ؟

2- ما هو الموعد المحدّد لفتح مناظرة عدول إشهاد والتنفيذ ؟

3- ما الذي يمنع وزارة العدل من الترفيع في عدد المقاعد المتناظر عليها خاصة أنها لا تكلف خزينة الدولة شيء من حيث الأجور؟

4- هل نتوقع أن تقوم وزارة العدل بالتعويض على عدد المقاعد الشاغرة والتي لم يشملها التناظر منذ سنة 2015 إلى 2023، علما وأن عديد الجهات تشكو نقصا فادحا من حيث تواجد عدول إشهاد وتنفيذ؟

5-متى ستقوم وزارة العدل بتقديم مشروع القانون المنظم لمهنة عدول الإشهاد إلى مجلس نواب الشعب؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة العدل

الموضوع :حول الأسئلة الكتابية من النائب غسان يامون يتعلق بتوضيح أسباب عدم فتح مناظرة عدول الإشهاد والتنفيذ منذ سنة 2015.

المرجع :مراسلتكم عدد ص 2023-26-3000-0001211 بتاريخ 04 أوت 2023.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب موافاتكم بإجابة أسئلة كتابية تقدم بها النائب غسان يامون حول توضيح أسباب عدم فتح بخصوص مناظرة عدول الإشهاد والتنفيذ منذ سنة، نوافيكم بما يلي :

1-فيما يتعلق بمناظرة عدول الإشهاد

عملت وزارة العدل منذ سنة 2022 على إجراء الإحصائيات اللازمة لتحديد النقص الحاصل في سلك عدول الإشهاد طبقا للقانون الإطاري المنظم بالأمر عدد 3025 المؤرخ في 19 نوفمبر 2002 المتعلق بتحديد عدد عدول الاشهاد بدوائر محاكم الاستئناف، وتبعا لذلك قررت السيدة الوزيرة خلال سنة2023 ، فتح مناظرة بالمواد للدخول بالمعهد الأعلى للقضاء قصد الترسيم بجدول عدول الاشهاد وذلك أيام 21، 22 و23 مارس 2024. وقد حدد عدد الخطط ب 200 خطة رغم الإمكانيات المالية والبشرية المحدودة للمعهد الأعلى للقضاء، مع العلم أنه تم توجيه مشروع القرار إلى رئاسة الحكومة للإذن بنشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

2- فيما يتعلق بمناظرة عدول التنفيذ

عملت وزارة العدل منذ سنة 2022 على إجراء الإحصائيات اللازمة لتحديد النقص الحاصل في سلك عدول التنفيذ طبقا للقانون القانون الأساسي عدد 9 لسنة 2018 مؤرخ في 30 جانفي 2018 والمتعلق بتنظيم مهنة العدول المنفذين، إلا أن فتح المناظرة طرح إشكالات قانونية تتعلق بعدم إعداد وصدور القرارات التطبيقية للقانون المذكور إبان نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وتعمل الوزارة حاليا على استكمال إعداد مشاريع النصوص التطبيقية المذكورة وسيتم فتح المناظرة عند اتمام الموجبات القانونية.

3-فيما يتعلق بتقديم مشروع القانون المنظم لمهنة عدول الإشهاد إلى مجلس نواب الشعب

أولت وزارة العدل أهمية لسلك عدول الاشهاد وقد تضمّن المخطط الاستراتيجي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 اصدار قانون جديد منظم للمهنة المذكورة مواكب لمتطلبات المرفق القضائي وتطور طرق عمله، وقد تم إجراء عدة اجتماعات سواء على المستوى الداخلي أو بحضور ممثلين عن السلك المذكور وخاصة عن الجمعية الوطنية لغرف عدول الإشهاد وتعمل الوزارة حاليا على استكمال إعداد المشروع .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الشعب وليد حاجي

(عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدّم بالسؤال الكتابي التالي)

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: حول إحداث محكمة ناحية بحاجب العيون ولاية القيروان

أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم سؤالا كتابيا يتعلق بقرار إحداث محكمة الناحية بحاجب العيون خاصة وأن بلدية حاجب العيون قد مكنت وزارتكم الموقرة من قطعة أرض مساحتها 2531م2 قصد بناء محكمة ناحية وذلك منذ سنة 2002.

لماذا تأخر إحداث محكمة ناحية بحاجب العيون؟

متى سيتم إحداث محكمة ناحية بحاجب العيون؟

ننتظر من سيادتكم مدنا بآخر المستجدات في هذا الموضوع

والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

الموضوع: حول سؤال كتابي صادر عن النائب وليد الحاجي بخصوص توضيح أسباب تعطل إنشاء محكمة الناحية بحاجب العيون بولاية القيروان وموعد إحداثها.

المرجع: مراسلتكم الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2023 .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب موافاتكم بإجابة بخصوص سؤال كتابي تقدم به النائب وليد الحاجي حول توضيح أسباب تعطل إنشاء محكمة الناحية بحاجب العيون بولاية القيروان وموعد، إحداثها، نوافيكم بما يلي :

تسعى وزارة العدل إلى تدعيم حق المواطن في النفاذ إلى العدالة وتكريس مقومات المحاكمة العادلة وتيسير الولوج إليها وذلك عن طريق إحداث محاكم جديدة بمختلف الجهات، وقد تم إصدار الأمر الحكومي عدد 355 لسنة 2019 المؤرخ في 17 أفريل 2019 والمتعلق بإحداث محكمة ناحية بمعتمدية حاجب العيون إلا إنه واعتبارا الإكراهات المالية العمومية وعدم توفر الاعتمادات اللازمة لإحداث محاكم جديدة، لم تتمكن وزارة العدل من تنفيذ المشروع المطلوب، حيث يستوجب فتح محكمة جديدة إجراء انتدابات جديدة وتدعيم الموارد البشرية من الإطارات القضائية وكتبة المحاكم والأعوان من مختلف الاختصاصات ،والأصناف، كما يستوجب تخصيص اعتمادات إضافية بميزانية الوزارة لبناء أو خلاص معاليم كراء مقر للمحكمة الجديدة بالإضافة إلى توفير الأثاث والتجهيزات والمعدات اللازمة التي يتطلبها حسن سير المرفق القضائي العدلي .

وبالنظر للضغوطات التي تعرفها المالية العمومية وعدم كفاية ميزانية وزارة العدل في مقابل ارتفاع كلفة البناء والكراء والتجهيز بالإضافة إلى التقليص من حجم الانتدابات وضعف ميزانية الاستثمار المخصصة، فإنه يتعذر على وزارة العدل حاليا فتح محاكم جديدة في انتظار توفير الاعتمادات المالية اللازمة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة وبعد،

1. متى يتسنى استكمال أشغال المدرسة الابتدائية بحدائق قرطاج علما وأنها متوقفة منذ فترة وهي محل متابعة من طرف الإدارة الجهوية للتجهيز؟

2. متى يتم انجاز المعهد الثانوي بعين زغوان الشمالية مع تغيير التسمية من المعهد الثانوي العوينة 2 إلى المعهد الثانوي عين زغوان الشمالية مع إمكانية التعجيل وهل هناك إمكانية احداث مدرسة اعدادية ضمن نفس المشروع؟

3. متى يتم تهيئة الفضاء الداخلي بالمعهد الثانوي بالكرم وذلك بإنجاز ملاعب رياضية متعددة الاختصاصات ضمانا لحسن استعداد التلاميذ لامتحانات التربية البدنية؟

وشكرا على تفهمكم .

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم عدد ص 0001552-26-2023 بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد 02 سؤالين من قبل نائبي مجلس نواب الشعب، السيدتان سنياء المبروك (01) وأسماء الدرويش (01)، إلى عناية السيد وزير التربية،

يشرفني إفادتكم بما يلي:

1/في خصوص السؤال الموجه من قبل نائب الشعب السيدة سنياء المبروك: حول تعطل الأشغال بعدد من المؤسسات التربوية بالمندوبية الجهوية للتربية بتونس 1.

مشروع بناء المدرسة الابتدائية حدائق قرطاج:

*تمت برمجة إحداث هذه المدرسة سنة 2018 لفك الاكتظاظ عن المدارس الابتدائية المجاورة وخاصة مدرسة سيدي داود ومدرسة شط البحيرة نظرا للزيادة المتواصلة في عدد السكان بهذه المنطقة،

*يتم تمويل هذه المشروع من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (FADES) بتكلفة جملية قدرت بـ 0.690 مليون،

*تقدمت الأشغال بنسبة 15% ثم تعطلت بعد فسخ الصفقة مع مقاولة طرقات قرطاج في مرة أولى وتخلى مقاولة SACOD عن الصفقة في مرة ثانية،

*تم إبرام صفقة عن طريق التفاوض المباشر مع المقاولة SOMOCA وحددت مدة الأشغال بـ 180 يوم وتم الاعلام باسناد الصفقة بتاريخ 17 أوت 2023.

أشغال بناء المعهد الثانوي العوينة 2:

*تم برمجة إحداث هذه المؤسسة ضمن ميزانية 2013 بدعم من برنامج تعصير المؤسسات التربوية الممولة بالاشتراك مع البنك الأوروبي للاستثمار BEI

*بلغت قيمة الاعتمادات المالية المرصودة لهذا الأحداث 2.750 مليون دينار.

*ينجز هذا المشروع في إطار الاعتمادات المحالة لمجلس الجهوي لولاية تونس وتشرف على تنفيذه الإدارة الجهوية للتجهيز بتونس بصفتها صاحب منشأ مفوض،

*تم الانطلاق في الأشغال في شهر مارس 2023.

أشغال تهيئة المعهد الثانوي بالكرم:

مشروع مدرج ضمن برنامج التعهد والصيانة لسنة 2022 ممول عن طريق الموارد العامة للميزانية وتم تخصيص اعتماد بمبلغ 800 ألف دينار ويشمل التدخل: تهيئة المجموعة الصحية والقاعات المختصة ومدخل المؤسسة والشبكة الكهربائية وشبكة مياه الأمطار ولا يشمل التدخل تهيئة الملاعب الرياضية.

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

الموضوع :رفع مظلمة بطلب من أولياء التلاميذ

المصاحيب : -قائمة تلاميذ اعدادية خزندار

-قائمة التلاميذ المقبولين بمعهد ابن ابي الضياف سيدي الوزير،

بعد التحية أتقدم إلى سيادتكم بمطلبي هذا إثر تقدم مجموعة من الأولياء تعرضوا إلى مظلمة تمثلت في توجيه أطفالهم بصفة استثنائية ومخالفة للمعهود ودون التمهيد إلى هذا الأمر من إعدادية خزندار بالدندان إلى معهد حمودة باشا بمنوبة عوض معهد ابن أبي الضياف التابع لبلدية الدندان والذي يبعد حوالي 4 كلم عن مقر سكناهم دون الاخذ بعين الاعتبار عدم وجود وسيلة نقل تربط بينهما وخاصة مع حساسية أعمار الأطفال في طور المراهقة والتغيير الجذري الذي يلحق بهم خاصة في السنة الأولى بالمعهد ومع المكوث لأوقات طويلة في الشارع علما وأن جدول الأوقات يخصص ساعة فقط كراحة للعودة الى المنزل لتناول وجبة الفطور وهذا الزمن يعتبر غير كافي بتاتا للذهاب والعودة.

كما نعلمكم أن هذا الاجراء خلف احتقان وسط الأولياء وتوجهوا بمطلب جماعي إلى السيدة المندوبة لتدارك الأمر في ظل الصعوبات المادية التي يمر بها التونسيون وعدم قدرتهم على التسجيل بمحاضن أو توفير ميزانية خاصة للمجة، كما تحاورت معها شخصيا ووعدت أنها ستتدارك الأمر بما يرضي الجميع إثر اجتماع اللجنة بتاريخ 21سبتمبر للنظر في ملفات النقل .

لكن ما راعنا إلا أنه بتاريخ 25 سبتمبر تم تنزيل قائمة بها (98) تلميذا مقبول لا تحتوي الا على (4) أربعة تلاميذ من القائمة المقدمة سابقا للسيدة المندوبة الجهوية والسيد مدير المعهد وعددهم حوالي (50)تلميذ يقطنون فعليا بمنطقة الدندان وحي الأمل ونلاحظ حسب القائمة أن هناك تلاميذ مقبولين من أماكن مختلفة تبعد عن المعهد وليس لهم أولوية خاصة القرب بالسكن .

سيدي الوزير، نتقدم اليكم باسم كافة أولياء التلاميذ لرفع المظلمة عنهم وتدارك الأمر والتثبت في المقاييس التي تم اتخاذها لإصدار هذه القائمة ومعالجة الأشكال حتى يتمكن التلاميذ من الالتحاق بمقاعد الدراسة مع مراعاة ظروف الاولياء في انتظار ردكم على طلبهم وطلبنا بالإيجاب تفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق احتراماتي .

إجابة السيد وزير التربية

في خصوص السؤال الموجه من قبل نائب الشعب السيدة أسماء الدرويش: حول رفع مظلمة بطلب من أولياء تلاميذ،

-فيما يتعلق بتوجيه تلاميذ المدرسة الإعدادية خزندار بالدندان المرتقين إلى السنة الأولى ثانوي إلى معهد حمودة باشا بمنوبة عوضا عن معهد ابن أبي ضياف بمنوبة:

*تم توجيه جميع تلاميذ المدرسة الإعدادية "المتنبي" بمنوبة المرتقين على السنة الأولى ثانوي إلى معهد ابن أبي الضياف المجاور حيث تم فتح 12 قسم في مستوى الأولى ثانوي بكثافة تساوي 29.5 وبعدد جملي للأقسام يساوي 72 فصلا في جميع المستويات، وبالتالي لا يمكن فتح أقسام إضافية بهذا المعهد نظرا لبلوغ طاقة استيعابه القصوى ونظرا لارتفاع الكثافة في مستوى الأولى ثانوي.

*تم توجيه جميع تلاميذ المدرسة الإعدادية "خزندار" بالدندان المرتقين إلى السنة الأولى ثانوي إلى معهد حمودة باشا بمنوبة الذي بعد (1كلم ونصف) وينتمي إلى نفس الحوض البيداغوجي وتسمح طاقة استيعابه باحتضان جميع تلاميذ المدرسة الإعدادية المذكورة عملا بمبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

*خلال السنوات الدراسية الفارطة كان يتم توجيه تلاميذ المدرسين الإعداديتين "المتنبي' و"خزندار" إلى معهد ابن ابي الضياف بمنوبة حسب ما تسمح به طاقة استيعاب المؤسسة ويتم توجيه مجموعة منهم إلى معهد حمودة باشا بمنوبة اعتمادا على العناوين الشخصية للتلاميذ.

*تم الاتفاق مع السيد والي منوبة في جلسة جهوية حول الإعداد للعودة المدرسية 2024/2023 على توفير وسائل نقل عمومية مخصصة لنقل التلاميذ إلى معهد حمودة باشا بمنوبة على ان يكون الانطلاق من أمام مقر إعدادية خزندار بالدندان.

-فيما يتعلق بقبول مدير معهد ابن أبي الضياف بمنوبة لتلاميذ بالسنة الأولى ثانوي في إطار حركة نقل التلاميذ في مفتتح السنة الدراسية 2024/2023.

تفيد الوثيقة المصاحبة لتقرير السيدة النائب أن السيد مدير معهد ابن أبي الضياف بمنوبة قد وافق على قبول نقله عدد (54) تلميذا وافدين من معهد حمودة باشا بقطع النظر عن كونهم تلاميذ سابقين للمدرسة خزندار من عدمه وقد بينت الوثيقة أن هذه النقل تمت اعتمادا على قرب السكن او لأنها تندرج ضمن الحالات الإنسانية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الموضوع حول براءات الاختراع التي سجلتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتثمينها لدعم توجه الدولة نحو اقتصاد المعرفة

تحية طيبة أما بعد،

اقتصاد المعرفة الذي تراهن عليه تونس أكثر فأكثر في المستقبل يطرح تحديات عديدة منها الاستثمار في البحوث والتنمية وتعتبر براءات الاختراع لأي دولة أحد المقاييس للابتكار فيها .وحيث تشرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على حوالي 200 مؤسسة تعليم عالي عمومي وحوالي 600 مخبر ووحدة بحث أتوجه لجنابكم بالأسئلة التالية:

1- ما هو العدد الجملي لبراءات الاختراع التي سجلتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وما المراحل التي وصلت إليها؟

2- كم عدد براءات الاختراع الدولية التي سجلتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وما هو برنامج الوزارة في توفير الدعمين القانوني والمادي للمخترعين التونسيين بالمؤسسات الجامعية والمراكز البحثية بما يمكنهم من تسجيل براءات اختراعاتهم دولياً؟

3- ما هو عدد براءات الاختراع التي انتهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالوصول بها لتصبح منتجات وخدمات مبتكرة ذات قيمة اقتصادية؟

وتقبلوا، عناية السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على سؤال كتابي .

<u>المرجع</u> :مراسلتكم الواردة علينا بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

تحية طيبة،

وبعد تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول مكتوب السيد النائب "صابر المصمودي" المتضمن لثلاث أسئلة كتابية، يشرفني مدكم بالمعطيات التالية :

<u>السؤال الأول :</u>

تعتمد المنظومة الوطنية للبحث العلمي على مؤشر عدد مطالب براءة الاختراع لقيس أداء ونجاعة البحث وتأثيره على التنمية طبقا لما هو معمول به من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومختلف المنظومات على المستوى الدولي .

وعليه، تتولى الوزارة القيام بمختلف الإجراءات المتعلّقة بإيداع وتسجيل ومواصلة حماية نتائج البحث العلمي بمختلف هياكل البحث التابعة للمؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية والتي ارتقت لاختراعات، كما تتكفّل بجميع المصاريف المنجرة عن ذلك .

ويشهد العدد الجملي لمطالب براءات الاختراع المودعة على الصعيد الوطني من قبل الوزارة تطوّرا من سنة إلى أخرى (فيما عدى سنة 2020 نظرا للإجراءات الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا)

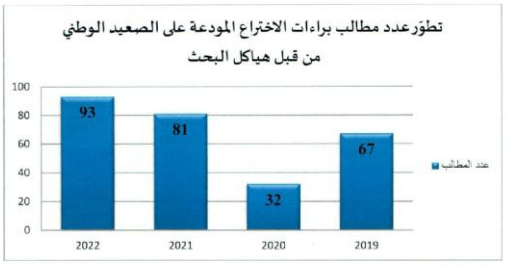

كما ارتفعت نسبة مساهمة البحث العلمي في مجموع مطالب البراءات المودعة لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية INNORPI من قبل المقيمين لتصل سنة 2022 إلى نسبة 47 % من العدد الجملي لمطالب براءات الاختراع المودعة.

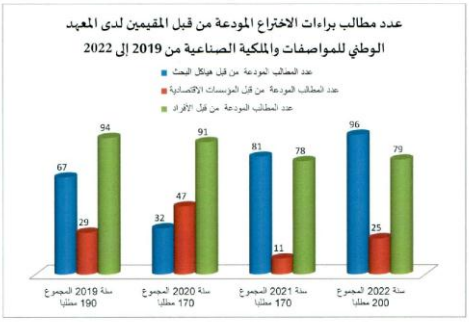

ويعود هذا التحسّن في هذه النسبة إلى مختلف الاجراءات التي تم اتخاذها من قبل الوزارة خاصة منذ سنة 2020 والهادفة إلى الترفيع في نسق تطوّر هذه القيمة .وتتمثل أساسا في :

-مرافقة الباحثين على حماية نتائج بحوثهم عن طريق البراءات وذلك بـ:

* وضع دليل إجراءات،

* تكفّل الوزارة بمختلف إجراءات وتكاليف إيداع براءات الاختراع،

* تكفّل الوزارة منذ 2020 بتكاليف مواصلة حماية مطالب براءات الاختراع،

* نشر وتعميم المواصفة التونسية عدد (2021) NT 121-08 الصادرة عن المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية المتعلقة بتحرير مطالب براءات الاختراع Lignes directrices pour la rédaction des demandes de brevets d'invention

*إصدار المنشور عدد 32 المؤرخ في 08 جويلية 2021 والمتعلق بملكية المؤسسات العمومية للبحث العلمي والمؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث لبراءات الاختراع الوطنية والدولية وشهادات المستنبطات النباتية وطرق احتسابها بمنحة التشجيع على الإنتاج العلمي وفي تقييم المسار المهني للأساتذة الجامعيين والباحثين والأساتذة التكنولوجيين .

- إدراج براءات الاختراع ضمن معايير التقييم في الانتداب والترقية انطلاقا من سنة 2021 كما تم اعتمادها ضمن مقاييس احتساب منحة التشجيع على الإنتاج العلمي .

وضع برنامج خاص بدورات تحسيسية وتكوينية لفائدة المشرفين على وحدات التثمين والباحثين والطلبة في مجال الملكية الفكرية والحماية عن طريق البراءات .

وقد مكنت مختلف هذه النشاطات والإجراءات من:

-تسجيل تحسّن نوعي في صياغة مطالب البراءات،

- تسجيل انخراط أوسع لمؤسسات تعليم عالي وبحث في الحماية عن طريق البراءات،

- الارتقاء بإدارة الملكية الفكرية والعمل على تثمينها لدى المؤسسات الجامعية والبحثية ترجم من خلال إبرام العديد من

العقود كعقود الاشتراك في الملكية (19 مطلبا مودعا بالاشتراك بين مؤسسات أو مع شريك اقتصادي سنة 2022)، عقود الحفاظ على السرية، عقود بحوث تشاركية عقود إحالة ملكية براءة، عقود الترخيص في استغلال براءة أو معرفة فنية ....

هذا، وتواصل الوزارة القيام بكافة إجراءات حماية براءات الاختراع على الصعيد الوطني حيث تتكفّل بخلاص المعاليم السنوية لمدة 4 سنوات الموالية لتاريخ الإيداع بما يسمح بالإبقاء عليها سارية المفعول ومضاعفة فرص تسويقها .

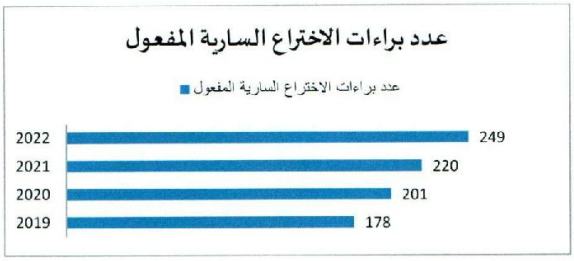

السؤال الثاني :

تعمل الوزارة على دعم الباحثين بهدف توسعة حماية براءات الاختراع على الصعيد الدولي سواء في بلد أجنبي أو بمنظمة اقليمية أو بالاعتماد على معاهدة تعاون بشأن البراءات PCT لكافة الاختراعات المنجزة في إطار هياكل البحث العمومي .وتم في هذا الإطار العمل على مرافقة الباحثين في مجال تحرير مطالب توسعة الحماية بالشراكة مع المنظمة الدولية للملكية الفكرية والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

كما تم منذ سنة 2017 إحداث خط تمويل خاص يمكن من التكفّل بمصاريف إيداع مطالب توسعة الحماية على الصعيد الدولي بتكفّل الوزارة .كما يتم العمل على صياغة دليل اجراءات في الغرض يمكن الباحث من الإلمام بجميع مراحل وإجراءات التوسعة على الصعيد الدولي.

غير أنّ عدد مطالب براءات الاختراع التي تمت توسعة حمايتها على الصعيد الدولي بقي ضئيلا ولا يتعدّى مطلبا أو مطلبين في السنة ويعود ذلك بالأساس إلى:

-محدودية الاهتمام بتوسعة حماية براءات الاختراع على الصعيد الدولي وعدم الالمام بالبلدان المعنية بالتوسعات بالرجوع إلى الاختراعات

- نقص الموارد البشرية المؤهّلة لمرافقة الباحثين والقيام باليقظة العلمية وتقييم البراءات قبل عملية التسجيل والتي تمثل مهنًا جديدة وضرورية لمرافقة ومساندة الباحثين خلال كافة مراحل ومسار التجديد سواءً بالنسبة لبراءة اختراع بالاشتراك مع مؤسسة عمومية أو خاصة أجنبية ناتجة عن أبحاث مشتركة وفي إطار بحث تشاركي وتعاون ثنائي أو لبراءة اختراع نابع عن مؤسسة عمومية للبحث العلمي أو مؤسسة عمومية للتعليم العالي والبحث .

السؤال الثالث :

أرست الوزارة العديد من البرامج والآليات لتثمين نتائج البحث قصد دعم نضجها التكنولوجي لتصبح منتجات وخدمات مبتكرة أو لإحداث مؤسسات ناشئة ومجددة على غرار :

-برنامج البحوث التشاركية حول الأقطاب التكنولوجية "Collabora"،

-برنامج الإفراق العلمي والمساعدة على الانطلاق«Pre-Amorçage & Essaimage Scientifique PAES »

- .برنامج تثمين نتائج البحث« VRR » ،

-المبادرة التشاركية بين القاع العام والقطاع الخاص « TECHNORIAT ».

وفي هذا السياق وباعتبار أهمية الدور الموكول للمؤسسات الناشئة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عملت الوزارة على توجيه تمويل البرامج نحو المشاريع المبتكرة والمجددة ذات النضج التكنولوجي المتقدّم وخاصة منها المشاريع المتأتية من براءات الاختراع . وهو ما مكن من احتضان 21 مشروع مؤسسة ناشئة ومرافقتها ودعمها في جميع المراحل وأفضى الى احداث 11 مؤسسة مجدّدة من بينها 07 تحصلت على علامة شركة ناشئة .

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع :أسئلة كتابية حول المشاريع في ولاية بنزرت .

تحية طيبة وبعد،

عملاً بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1) مدى تقدم أشغال إنجاز الوصلة الثابتة ببنزرت وتاريخ إنهاء الأشغال .ضرورة برمجة القسط الرابع والمتمثل في إنجاز طريق حزامية أساسية لتسهيل توزيع حركة المرور بالمدخل الجديد لمدينة بنزرت، لذلك نطلب من سيادتكم معرفة مدى تقدم هذا القسط الرابع .

2) مراجعة مثال التهيئة العمرانية بولاية بنزرت(للأخذ بعين الاعتبار التوسع العمراني المرتبط بإنجاز الوصلة الثابتة للقضاء على البناء الفوضوي الذي اكتسح هاته المناطق).

3) أغلب الطرقات بالجهة الغربيّة (معتمديات ،جومين غزالة، وسجنان) تتصف بطرقات غير مهيئة ونشير على سبيل الذكر إلى الطرقات الجهوية رقم 58 ورقم 66 ورقم 126 ورقم 46 وهي مهمة من حيث الاستعمال الفلاحي والربط بالولايات المجاورة.

4) الحاجة الملحة لتعهد الطرقات بالجهة الشرقية (معتمديات رأس الجبل، غار الملح والعالية) لانعكاسها المباشر على النشاط السياحي .

5) التسريع في إتمام حماية مدينة بنزرت من الانجراف .

6) التسريع في الدراسات الخاصة بمشروع حماية مدينة بنزرت من الفيضانات .

7) ما هي الإجراءات المتخذة في تطوير الطريق السياحي سيدي سالم المبرمج في المخطط القادم .

8) مراجعة أسعار المساكن المنجزة من قبل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية .

9) أحيطكم علماً بتواجد شرخ في الرصيف الشمالي يبعد عن المنارة الخضراء حوالي عشرين متراً، وهذا الصدع العميق الذي يواصل الاتساع يمكن رؤيته من عدة جوانب وسيكون خطيراً للغاية على حماية مدينة بنزرت، على المدى القصير جداً، إذا لم يتم إصلاحه وصيانته بشكل جدي في أقرب وقت ممكن .

وفي الختام تقبلوا سيدتي الوزيرة فائق عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على أسئلة كتابية تقدم بها النائب السيد **سامي السيد .**

المرجع: مكتوبكم عدد و-2023-13-0001-2289 الموجه إلينا بتاريخ 25 سبتمبر 2023

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أسئلة كتابية تقدم بها النائب السيد **سامي السيد**، تتعلق بمشاريع بنية تحتية تخص ولاية بنزرت تتمثل في الوصلة الثابتة والطريق الحزامية للمدخل الجديد لمدينة بنزرت ومراجعة مثال التهيئة العمرانية وبوضعية بعض الطرقات المرقمة بمعتمديات الجهة الغربية والجهة الشرقية للولاية وحماية مدينة بنزرت من الانجراف ومن الفيضانات والطريق السياحي سيدي سالم ومراجعة أسعار المساكن المنجزة من قبل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية ووضعية الرصيف الشمالي قرب المنارة الخضراء .

وجوابا يشرفني إعلامكم أنه :

- 1فيما يتعلق بتقدم أشغال إنجاز الوصلة الثابتة : فإن الأشغال الخاصة بالقسطين1 و 3والمتمثلين في :

-القسط الأول- الربط الجنوبي :طريق سريعة بطول 4.7 كم تحتوي على 3 محولات على مستوى كل من مفترق الطريق الوطنية 8 والطريق السيارة، أ 4نقطة انطلاق المشروع، مدخل القطب التكنولوجي بمنزل عبد الرحمان، مدخل مدينة منزل عبد الرحمان، فقد بلغت نسبة تقدم الأشغال الى حدود شهر سبتمبر 2023 25% ومن المتوقع استكمال هذا القسط خلال السداسية الأولى من سنة 2025.

-القسط الثالث - الربط الشمالي: طريق سريعة بطول 2.7 كلم يحتوي على محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11 المؤدية إلى منزل بورقيبة ، و 4 جسور(على مستوى كل من الطريق المحلية 309 و على طريقين بلديين وعلى سكة تزويد مصنع الإسمنت مصنع الإسمنت) ومفترق دائري على مستوى الطريق المحلية رقم 438 (الطريق الرابطة بين طريق المحلية 313 والطريق محلية 437 على مستوى بنزرت الجنوبية)، وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال 25% الى حدود شهر سبتمبر 2023 ، ومن المتوقع استكمال هذا القسط خلال السداسية الأولى من سنة 2025.

وفيما يتعلق بالقسط الثاني - الجسر الرئيسي :جسر بطول جملي 2.1 كم على مستوى قنال بنزرت من النوع المزدوج ذو هيكل معدني ومبلوط من الخرسانة المسلحة .يتكون من 19 ممدودة منها ثلاث ممدودات على قنال الملاحة بطول جملي حوالي 900 مترا وبعلو حوالي56 م على سطح الماء يسمح بمرور جميع أنواع البواخر، فمن المتوقع الانطلاق في الأشغال بداية سنة2024 .

أما فيما يخص برمجة *القسط* الرابع لإنجاز الطريق الحزامية الرابطة بالوصلة الدائمة لمدينة بنزرت **فإن** دراسة **تمديد** مسار الوصلة الدائمة بصدد الإعداد كما تم عرض مقترح المسار على أنظار مصالح وزارة الدفاع الوطني في انتظار الموافقة النهائية للمصادقة عليه وإتمام الدراسة .

2- فيما يتعلق بمراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية بنزرت : فإن بلدية بنزرت أعدت تقريرا في مبررات المراجعة طبقا للتراتيب الجاري بها العمل، وهي حاليا بصدد إعداد ملف طلب العروض لاختيار مكتب دراسات للانطلاق في عملية المراجعة.

3- فيما يتعلق بوضعية بعض الطرقات المرقمة: فإن طول الشبكة الطرقية المرقمة بولاية بنزرت يبلغ 1044 كلم وهي كالتالي :

-490 كلم من الطرقات ذات عرض يتجاوز 7 أمتار، تمثل نسبة 47% ،

-409 كلم معبدة بالخرسانة الإسفلتية وتمثل نسبة 40% ،

وقامت وزارة التجهيز والإسكان بإنجاز دراسات لتهيئة 145.69 كلم من الطرقات المرقمة بولاية بنزرت تشمل الطرقات الجهوية التالية :ج 51و ج 56 و ج 58 و ج 69 و ج 70 و ج E70 و ج 126 وتم تهيئة 26 كلم ضمن المخطط الثالث عشر من مجموع 97 كلم مبرمجة بنفس المخطط .

وتقوم وزارة التجهيز والإسكان بدراسة لسد ثغرات 24.68 كلم من الطرقات الجهوية رقم 66 والمحلية رقم 437 ورقم 307 ورقم 304 وهي في مراحلها النهائية .

4- فيما يتعلق بوضعية بعض الطرقات بالجهة الشرقية: إن الشبكة الطرقية بالمعتديات الشرقية تعتبر في حالة جيدة وتتعهد وزارة التجهيز والإسكان بصيانتها ضمن مختلف برامج الصيانة الدورية، حيث تمت برمجة صيانة 2.5 كلم من الطرقات الوطنية رقم 8والجهوية رقم 69 المؤدية إلى غار الملح والجهوية رقم أ 269 بمدينة رفراف سنة 2023 وتتمثل الأشغال في إعادة إنجاز طبقة السير بالخرسانة الإسفلتية كما تشمل التدخلات الدورية والمتمثلة في التشوير الافقي والعمودي للطرقات ضمن برنامج الصيانة لسنة 2023وتنوير أجزاء من الطرقات على مستوى التقاطعات والمنعرجات وذلك من خلال تركيز شبكة تنوير بالطاقة الشمسية لتحسين عوامل السلامة المرورية .

5- فيما يتعلق بإتمام حماية مدينة بنزرت من الانجراف البحري: فنظرا لمظاهر الانجراف البحري الحاد وعدم ثبات جزء كرنيش بنزرت ولحماية الشريط الساحلي وتثبيت الطريق المحاذية له، قامت وزارة التجهيز والإسكان بإنجاز دراسة لحماية كرنيش بنزرت من الانجراف البحري المعني بالحماية على طول 2.5 كلم .

وقد أفضت هذه الدراسة إلى تقسيم الأشغال ليتم إنجازها على 3 أقساط لحماية كرنيش بنزرت من الانجراف البحري، وإلى أشغال إصلاح الأضرار الناتجة عن عواصف شهر نوفمبر 2019 بكرنيش بنزرت وذلك تبعا للأضرار التي تم تسجيلها نتيجة التقلبات الجوية، في منشآت الحماية المتواجدة في حوزة المشروع والتي يتطلب ترميمها أشغالا جديدة .وقد تم الانتهاء من أشغال حماية كرنيش بنزرت من الانجراف البحري.

6- فيما يتعلق بالتسريع في الدراسات الخاصة بمشروع حماية مدينة بنزرت من الفيضانات : فقد تم إقرار مشروعا لحماية مدينة بنزرت من الفيضانات بكلفة 2.5 مليون دينار وقد تم الانطلاق في إنجاز الأشغال بداية من يوم 16 أكتوبر 2023 وتشتمل الأشغال على المكونات التالية :

-منشأة عبور على مستوى تقاطع وادي عباس والطريق الوطنية رقم 11،

- مسيل محاذي للمنطقة الحرة على مستوى وادي عباس ،

-منشأة عبور على وادي هراقة،

-مسيل على مستوى الجزء العلوي لوادي بوخريص،

-إنجاز منشآت مائية مختلفة .

7- فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في تطوير الطريق السياحية سيدي سالم: فإن المخطط الرابع عشر لوزارة التجهيز والإسكان لا يتضمن التدخل بالطريق المذكورة .

8- فيما يتعلق بطلب مراجعة أسعار المساكن المنجزة من قبل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية: فإن هذه الأسعار تتم دراستها من قبل لجنة تحديد الأسعار، وهي مرتبطة بالأثمان المدرجة بصفقة إنجاز هذه المساكن، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد هذه الأسعار، تكاليف مواد البناء وتكاليف أثمان الأراضي الصالحة للبناء التي هي في ارتفاع مستمر إضافة إلى تكاليف الأداء على القيمة المضافة الموظفة على أسعار المساكن .

9- فيما يتعلق بطلب التدخل بخصوص الشرخ المتواجد بالرصيف الشمالي الذي يبعد حوالي 20 مترا عن المنارة الخضراء : فإن الرصيف المذكور يمثل أحد منشآت الحماية الخاصة بالميناء التجاري ببنزرت والذي يعود بالنظر إلى ديوان البحرية التجارية والموانئ اذي تشرف عليه وزارة النقل .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أنور المرزوقي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف أن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول تعطل أشغال إعادة تهيئة ديوان الصناعات التقليدية بنابل .

إلى متى ستظل عاصمة الصناعات التقليدية بدون مركز مخصص لهذا القطاع الحيوي، أليس هذا تقصير خطير في حق قطاع ألفي وفي حق حرفيين أصبحوا اليوم على عتبة الفقر؟

علما وأن الاعتمادات المرصودة لهذا المشروع تعود إلى 2021 وانطلاق الأشغال كان متوقعا خلال نفس هذا التاريخ.

إجابة السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد أنور المرزوقي

حول تعطل أشغال إعادة تهيئة ديوان الصناعات التقليدية بنابل

تبعا للسؤال الكتابي حول تعطل أشغال إعادة تهيئة ديوان الصناعات التقليدية بنابل يشرفني إفادتكم أنّه على إثر فسخ العقد المبرم مع المقاول صاحب الصفقة لعدم ايفائه بالتزاماته التعاقدية تجاه المجلس الجهوي، تم بتاريخ 27 مارس 2023 إمضاء ملحق اتفاقية بين الديوان الوطني للصناعات التقليدية والمجلس الجهوي بنابل قصد انجاز مشروع تهيئة وتوسعة القرية الحرفية .

كما نفيدكم بأنّ المجلس الجهوي بنابل بوصفه صاحب المشروع المفوض بصدد استكمال الإجراءات الإدارية اللازمة لنشر طلب عروض الصفقة.

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".